الأمم المتحدة

A/74/PV.3

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة **٣**

الثلاثاء، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ٠٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي . . . . . (نيجيريا)

افتتحت الجلسة الساعة ٠٩/٠٥.

البند ١١٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/74/1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ستستمع الجمعية إلى عرض من الأمين العام لتقريره السنوي (A/74/1) عن أعمال المنظمة في إطار البند ١١٠ من جدول الأعمال.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): يبعث ميثاق الأمم المتحدة برسالة واضحة لنا جميعا: أعطوا الأولوية للإنسان. فالكلمات الأولى من الميثاق، ”نحن الشعوب“، أمر بوضع الناس في صميم عملنا – كل يوم وفي كل مكان. الناس الذين لديهم شواغل وتطلعات وآمال، والناس الذين لديهم حسرات، وقبل كل شيء، الناس أصحاب الحقوق. فهذه الحقوق ليست معروفاً يُمنح أو يُحجب. إنها هبة لمجرد كونهم بشرا.

وقد أسعدني الحظ خلال النصف الأول من ولايتي أن أقابل أُناسا من جميع أنحاء العالم – ليس في قاعات اجتماعات مذهَّبة، ولكن حيث يعيشون ويعملون ويحلمون. وقد استمعت إليهم. وسمعت عائلاتٍ في جنوب المحيط الهادئ تخشى أن يجرفَ حياتَها ارتفاعُ مستوياتِ سطح البحر. وسمعت لاجئين شباب في الشرق الأوسط يتوقون إلى العودة إلى مدارسهم وديارهم، وضحايا فيروس إيبولا في كيفو الشمالية يكافحون من أجل إعادة بناء حياتهم، ونساء يطالبن بالمساواة والفرص، وأناسا من جميع المعتقدات والتقاليد يعانون بسبب هويتهم لا غير، والكثيرين جدا غيرهم.

إننا نعيش في عالم يعمُّه القلق. فالعديد من الناس يخافون من أن يداس عليهم ويحبطوا ويتخلفوا عن الركب. فالآلات تسلبهم وظائفهم والمتجرون يسلبونهم كرامتهم والدهماويون يسلبونهم حقوقهم وأمراء الحرب يسلبونهم حياتهم والوقود الأحفوري يسلبهم مستقبلهم. بيد أن الناس يؤمنون بالروح والأفكار التي تأتي بنا إلى في هذه القاعة. إنهم يثقون في الأمم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

المتحدة. لكن هل يثقون فينا؟ هل يثقون في أننا، كقادة، سنولي الناس الأولوية؟ فنحن القادة يجب أن ننجز من أجل الشعوب.

فللناس الحق في العيش في سلام. لقد تكلمت قبل عام في هذه القاعة عن رياح الأمل رغم ما يسود عالمنا من فوضى وارتباك. وقد بدأت بعض تلك التيارات في التحرك، منذ ذلك الحين، في اتجاهات واعدة. فقد أجريت الانتخابات في أجواء سلمية، على عكس توقعات الكثيرين، في مدغشقر وملديف وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال لا الحصر. وتوصّلت اليونان وجمهورية مقدونيا الشمالية إلى تسوية المنازعة القائمة بينهما منذ أمد طويل بشأن ”الاسم“. وأدى الحوار السياسي في السودان وعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تجدد الأمل. واتُّخذت للتو خطوةٌ إلى الأمام طال السعي إليها على الطريق السياسي للخروج من المأساة في سورية، بما يتمشى مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ومثلما أعلنت أمس، فقد تم التوصل إلى اتفاق مع جميع الأطراف المعنية من أجل إنشاء لجنة دستورية ذات مصداقية ومتوازنة وشاملة للجميع يملك زمامها ويقودها السوريون أنفسهم. وغادر مبعوثي الخاص دمشق لتوه بعد الانتهاء من التفاصيل الأخيرة مع الحكومة والمعارضة. وتتطلع الأمم المتحدة إلى انعقاد اللجنة في جنيف في الأسابيع المقبلة.

وعلى الرغم من ذلك، فإننا نرى في جميع أنحاء المشهد العالمي استمرار النزاعات وانتشار الإرهاب وتنامي خطر حدوث سباق تسلح جديد. إن التدخل الخارجي، الذي كثيرا ما ينتهك قرارات مجلس الأمن، يزيد من صعوبة عمليات السلام. ولا تزال العديد من النزاعات دون حل، من اليمن إلى ليبيا إلى أفغانستان وفي أماكن أخرى.

وقد اتُّخذت إجراءات انفرادية متتابعة تهدد بنسف حل الدولتين بين إسرائيل وفلسطين. وفي فنزويلا، فر أربعة ملايين شخص من البلد – في واحدة من أكبر حالات التشرد في العالم. واشتدت حدة التوترات في جنوب آسيا، حيث يلزم معالجة الخلافات من خلال الحوار.

وفي المقام الأول، إننا نواجه إمكانية مثيرة للجزع لنشوب نزاع مسلح في الخليج، لا يستطيع العالم تحمل عواقبه. والهجوم الذي وقع مؤخرا على المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية لم يكن مقبولا على الإطلاق. وفي سياق يمكن أن يؤدي فيه سوء تقدير بسيط إلى مواجهة كبيرة، يجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا للضغط من أجل التعقل وضبط النفس. ويحدوني الأمل في مستقبل يمكن فيه لجميع بلدان المنطقة أن تعيش في تعاون واحترام متبادل، دون تدخل في شؤون الآخرين – وآمل أيضا أن يظل من الممكن الحفاظ على التقدم المحرز في مجال عدم الانتشار النووي. الذي تمثله خطة العمل الشاملة المشتركة.

لقد شددتُ، منذ اليوم الأول، على منع الأزمات والوساطة وعلى زيادة الدبلوماسية من أجل السلام بغية معالجة الأزمات التي نواجهها. فتأملوا كم عدد الأرواح التي يمكن أن ننقذها من خلال تكثيف استثماراتنا للحفاظ على السلام في جميع أنحاء العالم. وفي بعض من أكثر أنحاء العالم اضطراباً، يقوم نحو ١٠٠ ألف من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بحماية المدنيين وتعزيز السلام.

ومن خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، نعمل على تعزيز فعاليتنا وكفاءتنا وتجديد الشراكات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة والبلدان المضيفة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

كما أنني فخور بالعاملين في المجال الإنساني الذين يخففون من المعاناة في جميع أنحاء العالم. ويتم من خلال الأمم المتحدة توجيه كامل نصف مجمل المعونة الغوثية الدولية – بما يكفل حصول الملايين على الحماية والغذاء والدواء والمأوى والمياه وغيرها من المساعدات المنقذة للحياة.

وفي هذا العام وحده، وفي هجمات وحشية وظروف أخرى، فقدنا ما لا يقل عن ٨٠ من حفظة السلام والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية وغيرهم، وجميعهم ضحوا بحياتهم وهم يحاولون تحسين حياة الآخرين. إنني أعرب عن إجلالي لخدمتهم وتضحياتهم.

لقد عززنا هيكلَنا لمكافحة الإرهاب وحددنا استراتيجياتٍ جديدةً للتصدي للتطرف العنيف ومعالجة أسبابه الجذرية، مع احترام حقوق الإنسان. وطرحتُ خطةً جديدة لنزع السلاح من أجل النهوض بالسلام العالمي. ويتعين في الأجل القريب تمديد معاهدة ”البداية الجديدة“؛ وأن نعمل على التصدي للتهديد الكبير الذي تشكله القذائف التسيارية؛ وأن نضمن نجاح مؤتمر أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. ولا تزال الحالة في شبه الجزيرة الكورية متقلبة. وأؤيد تأييدا تاما الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر قمة جديد بين رئيس الولايات المتحدة وزعيم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي هذا الوقت من التحول والخلل في علاقات القوى العالمية، هناك خطر جديد يلوح في الأفق قد لا يكون كبيراً بعد، ولكنه حقيقي. وأخشى احتمال حدوث صدع عظيم، أن ينقسم العالم إلى قسمين، حيث يسعى أكبر اقتصادين على وجه الأرض إلى إيجاد عالمين منفصلين ومتنافسين، لكل منهما ما يخصه من عملة مهيمنة وقواعد تجارية ومالية وشبكة إنترنت وقدرات في مجال الذكاء الصناعي، وما يخصه من استراتيجيات جيوسياسية وعسكرية لا تؤمن بالحلول التوفيقية. ويجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لتفادي الصدع العظيم والحفاظ على نظام عالمي، واقتصاد عالمي يسود فيه الاحترام العالمي للقانون الدولي؛ عالم متعدد الأقطاب له مؤسسات متعددة الأطراف قوية.

للناس الحق في الأمن بجميع أبعاده. وكلُّ تدبير من تدابير دعم حقوق الإنسان يساعد على تحقيق التنمية المستدامة والسلام. وفي القرن الحادي والعشرين، يجب أن ننظر إلى حقوق الإنسان من منظور يناسب كل إنسان ويشمل كل الحقوق – الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية.

وسيكون من الخطأ تجاهل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو التقليل منها. ولكن سيكون من قبيل الانحراف عن جادة الصواب أيضا الاعتقادُ بأن تلك الحقوق تكفي للاستجابة لتطلعات الناس إلى الحرية. إن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة. ولا يمكن للمرء أن يختار ما يحترمه منها، مفضلا بعضَها ومزدريا بعضَها الآخر. وللناس الحق في الرفاه وفي مستويات حياة كريمة يتمتعون فيها بالصحة والسكن والغذاء والحماية الاجتماعية والبيئة المستدامة، والتعليم – ليس فقط لتعلم الأشياء ولكن لتعلم كيفية التعلم والاستعداد للمستقبل، وفرص العمل اللائقة، وخاصة للشباب. وهذه الحقوق منصوص عليها في كل جوانب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي من بين أفضل أدواتنا لمنع نشوب النزاعات.

بيد أننا لسنا على المسار الصحيح. فعدم المساواة يتزايد بشكل كبير. واقتصادنا العالمي يولد تدفقات كبيرة من الإيرادات ولكن هذا الازدهار يستحوذ عليه عدد قليل من النخب. ومن الحقائق المحزنة لعالمنا اليوم أن فرص المرء في أن يحي حياةً خالية من العوز وأن يعيش بكرامة إنسانية كاملة لا تزال تعتمد على ظروف ولادة المرء أكثر من اعتمادها على قدراته الفطرية.

إن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة اليوم والحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي سيعقد يوم الخميس ٢٦ أيلول/سبتمبر، فرصتان لزيادة الطموح، بوسائل منها الاستفادة مما تعد به التكنولوجيا والابتكار، على النحو الذي أوصى به الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي، الذي أختتم تقريره.

وكما تم التأكيد عليه أمس في مؤتمر قمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩، فإن حالة الطوارئ المناخية سباقٌ نخسره حاليا

ولكنه سباق يمكننا الفوز به إذا غيرنا طرقنا الآن. وحتى لغتنا يجب أن تتكيف: فما كان يسمى في وقت من الأوقات بتغير المناخ أصبح الآن أزمة مناخية حقا وما كان يسمى في وقت من الأوقات بالاحترار العالمي أصبح يسمى على نحو أدق بالتسخين العالمي. إننا نشهد درجات حرارة لم يسبق لها مثيل وعواصف لا تلين وأدلة علمية لا يمكن إنكارها.

فقبل عشرة أيام في جزر البهاما، رأيت الخراب الذي سببه إعصار دوريان. وتلك العواقب ليست سوى مقدمة لما يخبرنا به العلم عما هو قادم. ولكنّ هناك شيئاً قادما آخر – وهو الحلول. لقد بدأ العالم يتحرك – ليس بالسرعة الكافية ولكن في الاتجاه الصحيح – بعيدا عن الوقود الأحفوري ونحو فرص الاقتصاد الأخضر.

وقد سلط مؤتمر قمة العمل المناخي الضوء على بعض الحلول التي نحتاج إلى توسيع نطاقها من أجل خفض الانبعاثات بشكل كبير، والحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة في حدود ١,٥ درجة، والوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠. ولكننا لم نُحقق ذلك بعد. وعلينا أن نبني على هذا الزخم وأن نفعل ما هو أكثر بكثير من هزيمة تغير المناخ.

(تكلم بالفرنسية)

إن للناس الحق في الحريات الأساسية التي وعد كل بلد بالتمسك بها. ومع ذلك، فإننا نمر اليوم بمنعطف حاسم حيث يجري تهديد الحقوق الثابتة وتقويضها وانتهاكها. ونرى إفلاتا واسع النطاق من العقاب، بما في ذلك العقاب على انتهاكات القانون الدولي الإنساني. إننا نشهد ظهور أشكال جديدة من الاستبداد. وفي العديد من الأماكن، فإن اختفاء الحيز المدني يخنق صوت المواطنين. ويجري استهداف أنصار البيئة والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. وتوسّع نظم المراقبة نطاق تغطيتها يوما بعد يوم، ونقرةً بعدَ نقرة، ومن آلةَ تصوير إلى أخرى وتعتدي على خصوصيتنا. وهذه السقطات هي أكثر من مجرد انهيار القواعد التي تحكم سلوك الدول والاقتصاد؛ وتأثيرها أعمق. إذ إنها اختبارٌ لعواطفنا وإنسانيتنا.

وبما لدينا من عدد غير مسبوق من اللاجئين والمشردين، ماذا حصل لتضامننا؟ ونحن نرى حدودا تُغلق – وقبل كل شيء قلوبا تقسى – ومجتمعات تغدو معادية للأجانب. ونراقب أسر اللاجئين إذ يجري تمزيقها وحرمانها من حقها في طلب اللجوء. يجب أن نعيد للنظام الدولي لحماية اللاجئين سلامتَه، وأن نفي بوعد تقاسم المسؤوليات الواردة في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

ويجب علينا أيضا الاستفادة من زخم الاعتماد التاريخي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية – وهو أول اتفاق من نوعه. ويجب علينا تعزيز التعاون الدولي من أجل الهجرة المنظمة والنظامية، ونزع إدارة حركات الهجرة من أيدي المهربين والمجرمين الذين يُثرون أنفسهم على حساب الضعفاء. ولا بد من احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين.

ومن المؤسف أن الخوف هو المسيطر في عالم اليوم. ويجري استخدام إقصاء الآخرين وعدم الثقة فيهم لأغراض سياسية. ولهذا السبب أطلقتُ مبادرتين. الأولى هي استراتيجية على نطاق المنظمة من أجل مكافحة خطاب الكراهية. والثانية هي خطة عمل لدعم الجهود الرامية إلى حماية المواقع الدينية ودعم الحق في حرية العبادة. فيجب أن تتمكن كل الأقليات – العرقية أو الدينية أو غيرها – من التمتع الكامل بحقوقهم الأساسية. وتندر سهولة تحقيق التماسك الاجتماعي؛ ويجب أن نبذل جهودا كبيرة للتأكد أن كل المجتمعات المحلية ترى أن هويتها تُحترم وأن بوسعها من المشاركة الكاملة في المجتمع ككل. وأقول لأولئك الذين يختارون القمع أو إحداث الانقسام، إن التنوع ليس تهديدا بل ذُخْراً. ومن غير المقبول في القرن الحادي والعشرين أن يتعرض النساء والرجال للاضطهاد بسبب معتقدهم أو هويتهم أو ميلهم الجنسي. ويجب علينا أيضا، وبطبيعة الحال، أن نضمن

حقوق الضعفاء والمهمشين. وتحقيقا لهذه الغاية، أطلقتُ هذا العام أول استراتيجية للأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

وأخيرا، علينا ألا ننسى أوسع أشكال التمييز انتشارا في العالم، وهو الذي يؤثر على نصف البشرية – التمييز على أساس نوع الجنس ضد النساء والفتيات. والمساواة بين الجنسين هي في الأساس مسألةُ مَنْ له السلطة. ولا تزال السلطة بصورة رئيسية في يد الرجل. ونرى ذلك في البرلمانات ومجالس الإدارات، وحتى هذا الأسبوع – يجب القول – في قاعات اجتماعات الأمم المتحدة. ويجب علينا كسر جمود الماضي والتفكير في حقوق المرأة وتمثيلها بوصفهما هدفا مشتركا للبشرية جمعاء. ولهذا السبب، عمل كل يوم في الأمم المتحدة من أجل تكافؤ الجنسين والتوازن بين الجنسين على الصعيد الإقليمي. واليوم، حققت التكافؤ بين الجنسين في فريقي للإدارة العليا وفي صفوف المنسقين المقيمين الذين يقودون أعمال الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم.

(*تكلم بالإسبانية*)

لن يهدأ لي بال إلا بعد أن نصل إلى التكافؤ بين الجنسين على جميع المستويات في الأمم المتحدة – وتحقيق المساواة الكاملة للنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. وهذا يعني الاستمرار في صد من يصدون عن حقوق المرأة. وهذا يعني لفت الأنظار إلى خصيصة مشتركة مثيرة للقلق في الهجمات الإرهابية والأيديولوجيات المتطرفة والجرائم الوحشية – وهي بغض النساء العنيف الذي يُبطنه الجناة. وهو يعني أيضا تكثيف جهودنا لزيادة الفرص المتاحة.

واستنادا إلى الاتجاهات الحالية، سيستغرق الأمر قرنين لسد الفجوة في التمكين الاقتصادي. ولا يمكننا أن نقبل عالماً يقول لحفيداتي إن المساواة يجب أن تنتظر حفيدات حفيداتهن.

(*تكلم بالإنكليزية*)

في الوقت الذي نواصل فيه كل هذا العمل الحيوي وما هو أكثر منه، شرعتُ في إصلاحات طموحة لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية. وأُعولُ على الدول الأعضاء لوضع منظمتنا على أساس مالي سليم. ففي عالم اليوم المنقسم أكثر من أي وقت مضى، نحتاج إلى أمم متحدة قوية.

وفي العام المقبل ستحل الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لإنشاء الأمم المتحدة – وهي لحظة حاسمة لتجديد مشروعنا المشترك. إن المشاكل التي نواجهها حقيقية، وكذلك هو الأمل. وفي الوقت الذي نسعى جاهدين لخدمة الناس، يمكننا أيضا أن نستمد من الناس الإلهام.

وعلى مدى العامين ونصف الماضيين، قضيتُ وقتا مع فتيات أفريقيات صغيرات يتعلمن لغة البرمجة، ومع معلمين يُكسبون الشباب مهاراتٍ جديدةً للمستقبل، ومع رواد أعمال في العديد من المجالات يقودون العالم، ابتكارا تلو الابتكار، نحو الاقتصاد الأخضر. إنهم وكثيرون غيرهم يساعدون على بناء المستقبل الذي نصبو إليه. ويجب أن تكون تطلعاتهم وحقوق الإنسان الخاصة بهم دائما حجر الزاوية بالنسبة لنا.

نحن هنا للخدمة. ونحن هنا للنهوض بالصالح العام مع التمسك بإنسانيتنا وقيمنا المشتركة. فقد وحدت تلك الرؤية مؤسسي منظمتنا. وفي وقت يتسم بالانقسام، علينا اليوم أن نتواصل من جديد منطلقين من نفس تلك الروح. فَلْنُعدِ الثقةَ، ونُعدْ بناء الأمل، ولْنَمضِ قدما معاً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على بيانه.

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني كثيرا أن أرحب بالجميع في المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. إن حضور جميع المشاركين لدليل حقيقي على الأهمية الفائقة لهذه الهيئة العظيمة المتعددة الأطراف. والمسائل المثارة هنا هي الأكثر أهمية والمتزايدة إلحاحا من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين،

فضلا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولفترة طويلة أكثر مما ينبغي، بقينا ساكنين على مفترق طرق تحقيق التنمية البشرية، وإذا أردنا دفع البشرية لتحقيق أقصى قدراتها، فيتعين علينا في ذلك الحين توحيد الجهود لإيجاد حلول للمشاق التي يعجز عنها الوصف – النزاعات العنيفة والإرهاب والكوارث الطبيعية والمخدرات والاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي، والأمية، وما إلى ذلك – والتي تكتنف الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم.

وفي عام ١٩٤٥، أنشئت هذه المنظمة من رماد الحرب العالمية الثانية لتكفل عدم سلوكنا تلك الطريق المدمرة مرة أخرى أبدا. وعلى الرغم إخفاقاتنا العرضية، فقد حققت البشرية الكثير من الإنجازات الجيدة بسبب أعمال هذه المنظمة العظيمة.

وأحدث إنجازاتنا كان اعتماد خطة التنمية المستدامة الطموحة والتحويلية لعام ٢٠٣٠، في عام ٢٠١٥. ويجب أن يكون تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ هو أولويتنا من أجل البلايين من الناس الذين قد لا يدخلون إلى هذه القاعة العظيمة مطلقا، بيد أننا نأمل في أن يحشد العمل المضطلع به هنا الجهودَ من أجل استئصال شأفة الفقر، والقضاء على الجوع، وتوفير التعليم الجيد، والعمل المناخي وشمول الجميع. إن تحقيق غاياتنا في إطار أهداف التنمية المستدامة يتطلب التعاون في مجالي التمويل وتبادل الخبرات. ومما لا شك فيه أن فرادى البلدان لن تتمكن من حسم التحديات التي تطرحها الأوبئة والإرهاب والتشرد وتغير المناخ والأمية والفقر، حيث يلزم تركيز التعاون إن أريد وضع حد لها. وبصفتي رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، سأعمل مع جميع الوفود والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة من أجل النهوض بتنفيذ الأولويات التي حددتها للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

إن تعزيز السلام والأمن الدوليين في صميم عمل الأمم المتحدة. ويجب أن نواصل تعزيز المنظمة عن طريق كفالة أن هيكلها للسلام والأمن مناسب للقرن الحادي والعشرين، ولا سيما من خلال جعل المنع أولوية. ويجب أن تتم بشكل مباشر معالجة العوامل المحركة للنزاع من قبيل الفقر وعدم المساواة وانتهاكات حقوق الإنسان وانعدام سبل الحصول على التعليم وفرص العمل. ومن خلال التبادل السليم للأفكار والشراكات الفاعلة يمكننا معالجتها بنجاح.

ولا يزال القضاء على الفقر يشكل تحديا كبيرا على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم قد نجح في انتشال الملايين من براثن الفقر، يتعين علينا أن نفعل المزيد من أجل انتشال مئات الملايين الآخرين من الفقر المدقع والبؤس والأوضاع المزرية. وبناء على ذلك، أحض الوفود على التفكير بشكل محدد في الكيفية التي يمكن بها لبلدانهم، في جملة أمور، تحسين نظم الحماية الاجتماعية وتوجيه نسبة كبيرة من الإنفاق الحكومي إلى الفئات المهمشة أو المستبعدة الأشد تضررا من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج البلدان إلى التعاون بشأن تطوير القدرة على إقامة مشاريع الأعمال وفي مجال تحديث الزراعة.

وحقيقة أن الفقر والنقص في الأغذية في جميع أنحاء العالم قد تفاقما بسبب تغير المناخ تعني أنه يجب التركيز بشكل خاص على التصدي لتغير المناخ لأن عواقب عدم اخاذ لإجراءات تشكل أخطارا جسيمة بالنسبة لعالمنا، الآن وفي المستقبل. وهذه الأخطار جلية في الأثر المالي والبشري الذي تتسبب فيه الكوارث المتصلة بالمناخ مثل الفيضانات والأعاصير بأنواعها والجفاف وحرائق الغابات في جميع أنحاء العالم. نحن بحاجة إلى استخدام المعارف والتكنولوجيات المتاحة لنا لكفالة أننا لا نترك لأطفالنا عالما لا يمكن إصلاحه. وإنني أدعو إلى التعاون فيما بين الدول لكفالة إقامة تحالفات من أجل تطوير القدرة على مواجهة آثار تغير المناخ وإجراءات التخفيف من حدته وتعزيزها. وبناء على ذلك، ينبغي لنا الوفاء بالتزاماتنا المتعهد بها في باريس

في عام ٢٠١٥ واستحداث طرق مبتكرة لسد الفجوات المالية والتقنية الهائلة المطلوب لإحداث أثر مجد.

وكفالة الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي المجاني والجيد، وكذلك التعليم المهني والتقني الشامل للجميع والميسور التكلفة أمر حيوي. وهذا أمر لا بد منه، بالنظر إلى حقيقة أنه لا يمكن لأي دولة أن تحقق التنمية بما يتجاوز قدراتها التعليمية، ولا سيما قدرة المعلمين فيها. وفي هذا الصدد، هناك حاجة عاجلة، في جملة أمور، إلى كفالة أن الطلاب في جميع أنحاء العالم يتلقون التعليم على يد معلمين مؤهلين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والعلوم الإنسانية. وأحض البلدان الغنية والأقدر على تعميق التعاون مع تلك التي تمس حاجتها حاليا إلى تنمية قدرات المعلمين فيها.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى التفكير في المكاسب التي تحققت والفرص المتاحة للفتيات والأطفال ذوي الإعاقة. إن كفالة إدماج الجميع، لا سيما فيما يتعلق بحقوق وتمكين الشباب والنساء وذوي الإعاقة هي الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله. وهو أيضا الضمان لتوسع الاقتصاد وتعزيز الإدماج في جميع البلدان. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان قد أحرز تقدما كبيرا في هذا الصدد، فإن جميع البلدان لديها مجالا كبيرا للتحسين في هذا الاتجاه.

ومن الواضح أن التنفيذ الفعال لما ذكرت سوف يتطلب ألا نشهد عودة إلى منافسات الماضي المريرة، مع إيلاء الأولوية للتعاون والمصالح المشتركة والاحترام المتبادل. ويجب أن نحشد مواردنا وطاقاتنا ونسعى بجد من أجل التعجيل بمعالجة التحديات العالمية الرئيسية التي تواجه البشرية. وبناء على ذلك، من الأهمية بمكان أن نواصل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تعزيز عمل الأمم المتحدة.

والأدلة كثيرة على أننا نستطيع فعل أشياء عظيمة إذا ما تحلينا بالشجاعة والثبات وأبدينا التعاطف. ومن المهاتما غاندي، الذي قاد حملة ناجحة من أجل استقلال الهند، إلى الشابة غريتا ثونبيرج التي تقود حجملة من أجل اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالمناخ، ومن نيلسون مانديلا، الذي وقف بحزم وشهد تفكك نظام الفصل العنصري، إلى مالالا يوسفزاي التي، رغم كل الصعاب، أصرت على حقها في التعليم، ومن مارتن لوثر كينغ جونيور، القس في الكنيسة المعمدانية وزعيم حركة الحقوق المدنية، إلى أبو بكر عبد الله، الإمام النيجيري الذي أنقذ حياة أكثر من ٢٥٠ مسيحيا فروا إلى مجتمعه المحلي أثناء هجوم على مجتمعهم المحلي في نيجيريا، إلى مختلف أعمال الشجاعة والكرم لإناس عاديين في جميع البلدان، فإنه يجري تذكيرنا بأن الأمل لا يزال باقيا.

وفي الختام، ينبغي ألا ننسى أن حقيقة أننا نقف اليوم في هذه القاعة المهيبة، في حضور قادة من جميع أنحاء العالم، لمناقشة أفضل السبل لتحقيق العالم الذي نحلم به جميعا، هو إنجاز مشهود في حد ذاته. وأنا على يقين من أننا، خلال الفترة المتبقية من هذا الأسبوع الحافل بالأحداث الذي سنتنقل خلاله بين مختلف قاعات وغرف الاجتماعات في منظمتنا العظيمة، سنركز الاهتمام على معاناة البلايين من الناس في جميع أنحاء العالم وسنقيم تعاونا أقوى وهو أمر ضروري لإيجاد عالم نمنح فيه، بالتنسيق مع المبادئ التأسيسية لهذه المنظمة وتمشيا معها، العون والأمل لجميع الشعوب والأمم من أجل عالم أكثر سلاما وازدهارا. ولا يزال يتعين القيام بالمزيد. ولا مجال لدينا للاستخفاف أو اللامبالاة. يتعين علينا أن نسعى جاهدين معا لتحقيق نتائج للجميع.

وقبل إعطاء الكلمة للمتكلم الأول هذا الصباح، أود أن أذكّر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة قد وُضعت استنادا إلى الأساس المتفق عليه، وهو أن مدة البيانات ينبغي ألاّ تتجاوز ١٥ دقيقة لكي يتسنى الاستماع إلى جميع المتكلمين في جلسة ما.

وأود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة معقولة ضمن هذا الإطار الزمني، حتى يتسنى توفير الترجمة الشفوية باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة على وجه سليم.

وأود أيضا أن أوجه الانتباه إلى ما قررته الجمعية العامة في الدورات السابقة من أن ممارسة الإعراب عن التهاني داخل قاعة الجمعية العامة بعد إلقاء الخطب أمر غير محبذ تماما.

وفي ذلك السياق، المرجو من المتكلمين، بعد الإدلاء ببياناتهم، الخروج من قاعة الجمعية العامة عبر الغرفة GA-200، الواقعة خلف المنصة، قبل العودة إلى مقاعدهم.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على المضي قدما بنفس الطريقة التي اتبعت في المناقشة العامة للدورة الرابعة والسبعين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أخيرا، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى أن إدارة التواصل العالمي تتولى أخذ الصور الفوتوغرافية الرسمية لجميع المتكلمين أثناء المناقشة العامة. ويرجى من الأعضاء الراغبين في الحصول على تلك الصور الاتصال بمكتبة الصور التابعة للأمم المتحدة.

خطاب السيد جاير ميسياس بولسونارو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية.

اصطحب السيد جاير ميسياس بولسونارو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جاير ميسياس بولسونارو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بولسونارو (*تكلم باللغة البرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الله على حياتي وعلى مهمة رئاسة البرازيل وعلى فرصة إعادة إرساء الحقيقة، وهي أمر جيد لنا جميعا.

أقف أمام الجمعية العامة اليوم لكي أقدّم لكم البرازيل الجديدة، البلد الذي يعود للنهوض من حافة الاشتراكية – البلد الذي يجري إعادة بنائه على أساس تطلعات شعبه ومثله العليا. وما فتئت البرازيل تعمل، تحت إدارتي، على استعادة ثقة العالم والحد من البطالة والعنف والمخاطرة في الأنشطة التجارية من خلال تبسيط البيروقراطية والسعي إلى إلغاء الضوابط التنظيمية، وقبل كل شيء القيادة بالقدوة.

لقد اقترب بلدي اقتراباً شديداً من الاشتراكية، الأمر الذي أدى إلى حالة من تفشي الفساد والركود الاقتصادي الشديد وارتفاع معدلات الجريمة والهجمات التي لا نهاية لها على القيم العائلية والدينية التي تقوم عليها تقاليدنا. وفي عام ٢٠١٣، ترتب على اتفاق بين حكومة حزب العمال السابقة والدكتاتورية الكوبية قدوم ١٠ ٠٠٠ طبيب لا يملكون أي دليل على حصولهم على التدريب المهني إلى البرازيل. وقد مُنعوا من استقدام أزواجهم وأطفالهم وصادر النظام الكوبي ٧٥ في المائة من أجورهم وحُرموا من الحريات الأساسية، مثل المجيء والذهاب. وكان وضعهم أشبه ما يكون بعمال السخرة – صدقوني – وهو ما أكدته كيانات حقوق الإنسان في البرازيل وتلك التابعة للأمم المتحدة على السواء.

وقبل أن أتولى منصبي، كان نحو ٩٠ في المائة من أولئك المواطنين الكوبيين قد غادروا البرازيل بسبب إجراء أحادي الجانب اتخذه النظام الكوبي. وخضع أولئك الذين قرروا البقاء في البرازيل لمعايير الأهلية التقنية الملائمة من أجل ممارسة مهنة

الطب. وأوقفت البرازيل بذلك دعمها للدكتاتورية الكوبية بأنها لم تعد ترسل ٣٠٠ مليون دولار إلى هافانا كل عام، كما كان الحال في السابق.

وقد علمنا التاريخ أنه جرى إرسال عملاء كوبيين إلى العديد من البلدان للمساعدة على إقامة نظم ديكتاتورية في جميع أنحاء المنطقة منذ ستينيات القرن العشرين. وحاولوا قبل بضعة عقود تغيير النظام البرازيلي والنظم القائمة في بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى. وقد أخفقوا. وقُتل مدنيون وعسكريون برازيليون ودُمرت سمعة عدد كبير آخر تماماً. ومع ذلك، فإننا في نهاية المطاف انتصرنا في الحرب وكنا الغالبين في حماية حريتنا.

وبالمثل، شق عناصر النظام الكوبي طريقهم في فنزويلا بفضل هوغو تشافيس. واليوم، يفرض حوالي ٦٠ ٠٠٠ من العملاء الكوبيين سيطرتهم ويتدخلون في جميع نواحي المجتمع الفنزويلي، وخاصة الاستخبارات والدفاع. وباتت فنزويلا، التي كانت ذات يوم بلداً ديمقراطياً نابضاً بالحياة، تعاني اليوم من قسوة الاشتراكية. ومن الإنصاف أن نقول نعم، إن الاشتراكية ناجحة في فنزويلا: فالجميع فقراء ومحرومون من الحرية.

وقد تأثرت البرازيل أيضاً بفعل الدكتاتورية الفنزويلية. فمن بين أكثر من أربعة ملايين مواطن فروا من الجوع والعنف في فنزويلا، هاجرت نسبة كبيرة منهم إلى البرازيل. ونقوم بدورنا في مساعدتهم من خلال ”عملية أهلاً بكم“ – وهي عملية ينفذها الجيش البرازيلي وقوبلت بالإشادة في جميع أنحاء العالم.

كما نعمل مع البلدان الأخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، لضمان استعادة الديمقراطية في فنزويلا. وقد كرّسنا جهوداً متضافرة لكفالة ألا يعاني بلد آخر من بلدان أمريكا الجنوبية من هذه الآفة الفظيعة. ولا يزال ”منتدى ساو باولو“، وهو منظمة إجرامية تأسست في تسعينيات القرن العشرين على أيدي كل من فيدل كاسترو ولولا دا سيلفا وهوغو تشافيس لنشر وتنفيذ الاشتراكية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، نشطاً ويجب مكافحته.

وفي سياق السعي من أجل تحقيق الرخاء، وضعنا سياسات تقربنا أكثر إلى البلدان الأخرى التي حققت التنمية ووطدت الديمقراطية. فلا يمكن أن تكون هناك حرية سياسية من دون الحرية الاقتصادية، والعكس بالعكس. وباتت السوق الحرة والمشاريع المصحوبة بامتيازات وفرص الخصخصة جزءا ظاهرا بالفعل من البرازيل في الوقت الحاضر. والاقتصاد البرازيلي آخذ في التعافي من التشوهات والقيود التي عانى منها على مدى أكثر من عقدين من انعدام المسؤولية المالية والتلاعب الأيديولوجي بأجهزة الدولة وتفشي الفساد. ويمثل الانفتاح الاقتصادي والإدارة الحكومية الكفؤة وزيادة الإنتاجية أهدافا مباشرة لإدارتنا. ونحن نفتح اقتصادنا ونصبح جزءاً لا يتجزأ من سلاسل القيمة العالمية. وقد نجحنا في ثمانية أشهر فقط في إبرام اثنين من أهم الاتفاقات التجارية في تاريخ بلدي: بين السوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور) والاتحاد الأوروبي؛ وبين ميركوسور والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. وسنعمل على إبرام مزيد من الاتفاقات المشابهة في الأشهر المقبلة.

ونحن أيضاً على استعداد للبدء في عملية الانضمام إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ونمضي في طريقنا في هذا الجهد، وقد اعتمدنا أعلى المعايير وأفضل الممارسات في العالم في جميع المجالات، بدءاً من النظام المالي إلى حماية البيئة.

وأنوه بحضور السيدة إيساني كالابالو، أحد قادة السكان الأصليين والمتحدثة الرسمية باسمهم. وأود أن أنتقل الآن إلى الأمازون.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أقول إن إدارتي ملتزمة التزاماً صارماً بحفظ البيئة والتنمية المستدامة لمنفعة البرازيل والعالم بأسره. إن البرازيل أحد أغنى البلدان في العالم من حيث التنوع البيولوجي والموارد المعدنية. ومنطقة الأمازون لدينا أكبر من

أوروبا الغربية كلها ولا تزال بكراً ولم تُمس تقريبا. وهذا دليل على حقيقة أن البرازيل رائدة عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة.

وفي هذا الوقت من السنة، يُسهّل الجو الجاف والرياح انتشار حرائق الغابات التلقائية والإحراق الإجرامي على السواء. ومن المهم الإشارة إلى أن الشعوب الأصلية والسكان المحليين يستخدمون أيضاً حرائق الغابات كجزء من ثقافتهم وسبل عيشهم.

وكلنا نعلم أن جميع البلدان تواجه مشاكل. ومع ذلك، فإن الهجمات القائمة على الإثارة التي تعرضنا لها على يد معظم وسائط الإعلام الدولية عقب اندلاع حرائق الأمازون قد أثارت حفيظتنا الوطنية. ومن المغالطة أن نقول إن الأمازون تراث البشرية. وهو فهم خاطئ أن نقول، كما يؤكد العلماء، إن غابات الأمازون هي رئة العالم. وباللجوء إلى هذه المغالطات، ضخمت بعض البلدان أكاذيب وسائط الإعلام وتصرّفت بما يقلل من احترامنا، بدلاً من أن تساعدنا، وأظهرت وجهها الاستعماري الحقيقي. بل إنها شككت في مسألة لها مكانة عزيزة جداً لدينا: سيادتنا.

وتجرأ أحد هذه البلدان، خلال الاجتماع الأخير لمجموعة السبعة، على أن يقترح فرض جزاءات ضد البرازيل حتى دون التشاور مع البرازيل أو الاستماع إليها. وإنني أشعر بالامتنان للبلدان التي رفضت المضي قدماً في ذلك الاقتراح السخيف. وأخص بالشكر الرئيس دونالد ترامب الذي لخّص باقتدار شديد الروح التي ينبغي أن تسود بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ألا وهي احترام السيادة الوطنية وحرية كل منا.

واليوم، هنالك ١٤ في المائة من الأراضي البرازيلية مرسومة الحدود رسمياً على أنها أراضٍ تخص السكان الأصليين، ولكن يجب علينا أن ندرك أن شعوبنا الأصلية هم بشر مثلنا جميعاً. فهم يريدون ويستحقون التمتع بنفس الحقوق التي نتمتع بها جميعاً. وأود أن أوضح: لن تزيد البرازيل من المساحة المحددة رسمياً على أنها أراضي السكان الأصليين إلى ٢٠ في المائة، على نحو ما يود بعض رؤساء الدول.

ويوجد في البرازيل ٢٢٥ من مختلف الشعوب الأصلية، بالإضافة إلى حوالي ٧٠ قبيلة يعيش أفرادها في مناطق معزولة في جميع أنحاء البلد. ولكل شعب أو قبيلة زعيمها وثقافتها وتقاليدها وعاداتها، وقبل كل شيء، طريقتها الخاصة في رؤية العالم. ولا تمثل آراء أحد زعماء السكان الأصليين كل السكان الأصليين البرازيليين. وكثيراً ما استُخدم بعض هؤلاء الزعماء، مثل الزعيم القبلي راوني، ألعوبة بيد الحكومات الأجنبية كجزء من حرب المعلومات التي تشنها تلك الحكومات لخدمة مصالحها في منطقة الأمازون. ومما يؤسف له أن بعض الناس، داخل البرازيل وخارجها، قد أصروا بعناد – بدعم من منظمات غير حكومية – على معاملة أبنائنا من الشعوب الأصلية باعتبارهم رجال كهوف.

البرازيل الآن لديها رئيس يهتم بأولئك الذين عاشوا على أراضينا قبل وصول البرتغاليين في القرن السادس عشر. ولا ترغب الشعوب الأصلية في أن تكون من ملاك الأراضي الفقراء الذين يستقرون على أراض غنية، بعضها من أغنى الأراضي في العالم، مثل محميتي يانوماني ورابوسا سيرا دو سول. فهاتان المحميتان إنما هما من المستودعات الكبيرة للذهب والماس واليورانيوم والنيوبيوم، وعناصر أرضية نادرة، ضمن موارد أخرى. ومساحة تلك الأراضي هائلة. فمساحة محمية يانوماني وحدها تبلغ حوالي ٠٠٠ ٩٥ كيلومترا مربعا، وهو ما يعادل حجم البرتغال أو هنغاريا، على الرغم من أن ٠٠٠ ١٥ نسمة فقط من السكان الأصليين يعيشون هناك. ويبين هذا بوضوح أن من يهاجموننا ليسوا مهتمين بأبناء الشعوب الأصلية باعتبارهم بشرا، بل يهتمون بالثروة المعدنية والتنوع البيولوجي في تلك المناطق.

وكدليل على حقيقة أنه لا توجد سلطة واحدة مؤهلة بين الشعوب الأصلية، أود أن أتلو رسالة مفتوحة من المجتمعات

الأصلية في البرازيل التي تمثل جزءا كبيرا منها، موجهة إلى الجمعية العامة.

”إن مجموعة المزارعين من الشعوب الأصلية في البرازيل التي تتألف من ممثلي مختلف الجماعات العرقية في جميع ولايات الاتحاد البرازيلي، الذين يقطنون منطقة تبلغ مساحتها أكثر من ٣٠ مليون هكتار من الأراضي البرازيلية، تخاطب باحترام المجتمع البرازيلي للإعراب عن الدعم الكامل وغير المشروط للمتحدثة الرسمية وممثلة الشعوب الأصلية، يساني كالابالو، من منتزه شينجو للشعوب الأصلية في ولاية ماتو غروسو، كي يتسنى لها أن تشرح للجمعية العامة للأمم المتحدة، في نيويورك، واقع الشعوب الأصلية في البرازيل، فضلا عن تسليط الضوء على الأكاذيب التي تنشرها وسائط الإعلام الوطنية والدولية، التي تصر على الإبقاء على الشعوب الأصلية في البرازيل باعتبارها احتياطي سوقي لا نهاية له، يخدم مصالح البلدان الأجنبية التي لا تزال ترى البرازيل باعتبارها مستعمرة دون قواعد أو سيادة.

”لقد تم تحديد ١٤ في المائة من الأراضي الوطنية في البرازيل رسميا باعتبارها أراض خاصة بالشعوب الأصلية، وتتعطش العديد من المجتمعات المحلية وتتلهف لتطوير هذا الجزء من البلد في نهاية المطاف، دون قيود إيديولوجية، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تحسين نوعية الحياة، ومستوى الأعمال الحرة، والرعاية الصحية، والتعليم. وثمة حاجة لاتباع سياسة جديدة للشعوب الأصلية في البرازيل. وعامل الوقت أساسي. ويمكن التشجيع على اتخاذ تدابير جريئة – وينبغي تشجيعها – في السعي إلى تحقيق الاستقلال الذاتي والتمكين الاقتصادي للشعوب الأصلية. وبالتأكيد يمكننا أن نتصور نموذجا جديدا لخطة الشعوب الأصلية البرازيلية إن اتخذت سلسلة من القرارات لهذا الغرض.

”ثمة حاجة لفصل جديد من الأمل لمجتمعات الشعوب الأصلية. فحالة الفقر المدقع التي نعانيها، واعتماد المعيشة فقط على الإعانات الأسرية والإمدادات الغذائية الأساسية لم تحقق الكرامة أو التنمية. ولا تتوافق مناصرة البيئة بشكل متطرف واتباع نهج عفا عليها الزمن إزاء قضايا الشعوب الأصلية مع ما تريده الشعوب الأصلية حقا، وتصل إلى مستوى التخلف والتهميش والغياب الكامل للحقوق المدنية.

”ويتطلب ذلك الواقع من زعماء العالم الذين يحضرون الجمعية العامة للأمم المتحدة الإلمام برغباتنا وتطلعاتنا من خلال ما تقوله المتحدثة باسم الشعوب الأصلية، يساني كالابالو، التي تعبر عن الحالة الحقيقية لمجتمعات الشعوب الأصلية البرازيلية والبيئة. ولذلك تحظى يساني كالابالو بثقة ومكانة زعماء السكان الأصليين المهتمين بتعزيز التنمية والتمكين والوصول إلى مكانة أعلى شأنا وصوت ودور أكبر قيمةً، وهي في وضع يمكنها من تمثيل المجموعات العرقية البالغ عددها ٥٢ مجموعة مدرجة في مرفق هذه الرسالة. فقد انتهى عصر احتكار الزعيم القبلي راوني“.

لقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور رئيسي في التغلب على الاستعمار، ولا يمكن قبول السماح بعودة هذا النوع من العقلية إلى قاعاتها وأروقتها تحت أي ذريعة كانت.

ويجب ألا ننسى أن العالم بحاجة إلى الغذاء. ففرنسا وألمانيا، على سبيل المثال، تستخدمان أكثر من ٥٠ في المائة من أراضيها في الزراعة. وعلى النقيض من ذلك، لا يتعدى ما تستخدمه البرازيل من أراضيها لإنتاج الغذاء ٨ في المائة؛ مع الحفاظ على ٦١ في المائة من أراضينا. فسياسة بلدنا تتمثل في

عدم التسامح مطلقا مع لجريمة، بما في ذلك الجرائم البيئية. وأود مرة أخرى أن أؤكد موقف بلدي في هذا الصدد. إن أي مبادرة للمساعدة في الحفاظ على غابات الأمازون المطيرة، أو غيرها من المناطق الأحيائية، أو دعمها يجب أن تحترم سيادة البرازيل احتراما كاملا. وعلاوة على ذلك، فإننا نرفض المحاولات الرامية إلى استغلال المسائل البيئية أو السياسات المتعلقة بالشعوب الأصلية بغية تعزيز المصالح السياسية والاقتصادية الخارجية، ولا سيما المحاولات المقنعة بقناع النوايا الحسنة. ونحن على استعداد للعمل في إطار شراكة لاستغلال مواردنا بغية تطوير جميع قدراتنا على نحو مستدام.

وتؤكد البرازيل مجددا التزامها الراسخ بأسمى معايير حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية والحرية، بما في ذلك حريات التعبير والدين والصحافة. وهذا الالتزام يقترن بالجهود التي نبذلها لمكافحة الفساد والجريمة، وهو مطلب عاجل لدى المجتمع البرازيلي. وسنواصل الإسهام، داخل الأمم المتحدة وخارجها، من أجل بناء عالم خال من الإفلات من العقاب، مع عدم وجود ملاذات آمنة للمجرمين أو الأفراد الفاسدين. ففي فترة ولايتي، فر الإرهابي الإيطالي سيزار باتيسي إلى البرازيل، ثم ألقي القبض عليه في بوليفيا وتم تسليمه إلى إيطاليا. كما تم ترحيل ثلاثة إرهابيين آخرين من باراغواي وواحد من شيلي إلى بلدانهم الأصلية، كانوا يعيشون في البرازيل حتى وقت قريب باعتبارهم لاجئين سياسيين. ولن يجد الإرهابيون ملجأ في البرازيل تحت ستار الأشخاص المضطهدين سياسيا.

وقبل وقت ليس ببعيد، قام الرؤساء الاشتراكيون الذين تولوا المسؤولية قبلي باختلاس مئات البلايين من الدولارات لشراء ذمم جزء من وسائط الإعلام وبرلماننا، في محاولة للحصول على سلطة مطلقة. وقد تمت محاكمتهم ومعاقبتهم بفضل الروح الوطنية والمثابرة والشجاعة التي تحلى بها قاض أصبح رمزا في بلدي، وهو السيد سيرجيو مورو، وزير العدل والأمن العام في بلدنا. كما قام هؤلاء الرؤساء بتحويل مبالغ كبير من الأموال إلى بلدان أخرى بهدف تعزيز الاستيلاء على السلطة، وتحقيق أهداف مماثلة في جميع أنحاء المنطقة. وقد نضب مصدر الأموال هذا الآن. وكان نفس كبار المسؤولين الحكوميين يأتون إلى هنا، عام بعد عام، ليقدموا بيانات مبهمة عن المسائل التي لم تخدم أبدا مصالح البرازيل الحقيقية أو تسهم في تحقيق الاستقرار العالمي. ومع ذلك كان يتم التصفيق لهم جميعا.

وفي بلدي، كان علينا أن نفعل شيئا حيال ما يقرب من ٧٠ ٠٠٠ قتيل وعدد لا يحصى من الجرائم العنيفة التي تمزق المجتمع البرازيلي كل عام. إن الحياة، قبل كل شيء، هي أهم حق من حقوق الإنسان. وكان ضباط الشرطة العسكرية هم الهدف المفضل لتنفيذ الجرائم. وفي عام ٢٠١٧ وحده، تعرض زهاء ٤٠٠ فرد من أفراد الشرطة العسكرية للقتل بوحشية.

إن هذا الواقع بصدد التغير. فقد اتُّخذت التدابير اللازمة وتمكنا من خفض معدلات القتل العمد بأكثر من ٢٠ في المائة خلال الأشهر الستة الأولى من تولي حكومتي زمام الأمور. وقد بلغت مصادرة الكوكايين وغيرها من المخدرات مستوى قياسيا. وباتت البرازيل أكثر أمنا، بل أكثر ترحاباً. وأعفينا للتو من التأشيرة بلدانا مثل الولايات المتحدة، واليابان، وأستراليا وكندا. ونحن حاليا بصدد النظر في اعتماد تدابير مماثلة إزاء الصين والهند، إلى جانب بلدان أخرى. ونريد أن يتمكن الجميع، بفضل توفير مزيد من السلامة والتدابير الميسّرة، من زيارة البرازيل، ولا سيما غابة الأمازون المطيرة، بكل ما تحظى به من مساحة شاسعة وجمال طبيعي. ولا يجري تدمير غابات الأمازون ولا هي تحترق، كما تقول وسائط الإعلام المضللة. وبوسع كل دولة من الدول الأعضاء التحقق مما أقوله. لا تترددوا في زيارة البرازيل. فسيكون الأمر مختلفا كل الاختلاف عن صورة البلد التي ترسمها العديد من الصحف والبرامج التلفزيونية.

إن الاضطهاد الديني آفة يجب أن نتصدى لها بلا كلل. وفي السنوات الأخيرة، شهدنا في مناطق مختلفة هجمات جبانة راح ضحيتها مؤمنون كانوا محتشدين في الكنائس، والمعابد والمساجد. وتدين البرازيل بشدة جميع هذه الأعمال. وهي على استعداد للتعاون مع البلدان الأخرى من أجل حماية أولئك الذين يتعرضون للقمع بسبب ديانتهم.

ويساور الشعب البرازيلي القلق بوجه خاص إزاء تزايد الاضطهاد، والتمييز والعنف إزاء المبشرين والأقليات الدينية في مناطق مختلفة من العالم. ولهذا فقد أعربنا عن دعمنا لتكريس اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا أعمال العنف القائمة على أساس الدين أو المعتقد. وسنتذكر في ذلك اليوم كل عام أولئك الذين عانوا من العواقب الضارة للاضطهاد الديني. ومن غير المقبول أنَّ ملايين المسيحيين وغيرهم ممن يدينون بديانات أخرى لا يزالون يفقدون حياتهم وحريتهم بسبب ديانتهم في القرن الحادي والعشرين، في ظل توفر العديد من الصكوك، والمعاهدات والمنظمات التي تهدف إلى الحفاظ على جميع أنواع الحقوق.

إن تفاني البرازيل في سبيل قضية السلام يتجلى في تاريخها الحافل بإسهاماتها في بعثات الأمم المتحدة. فعلى مدى ٧٠ عاما، ساهمت البرازيل بفعالية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونؤيد جميع الجهود الرامية إلى جعل بعثات حفظ السلام أكثر فعالية، وإلى تقديم إسهامات حقيقية وملموسة إلى البلدان المضيفة.

وفي سياقات متنوعة، سواء في هايتي، أو في لبنان أو في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحظى قواتنا بالتقدير على عملها المتميز واحترام المجتمعات المحلية، وحقوق الإنسان والمبادئ التي يسترشد بها في عمليات حفظ السلام. وأؤكد مجددا استعدادنا لمواصلة إسهاماتنا الملموسة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بسبل شتى منها التدريب وبناء القدرات، وهما مجالان نحظى فيهما بخبرة معترف بها.

وخلال هذا العام، قمنا بإعداد جدول أعمال دولي واسع النطاق لاستعادة دور البرازيل على الساحة العالمية، فضلا عن إعادة إقامة العلاقات مع الشركاء الرئيسيين. وفي كانون الثاني/يناير، كنا في دافوس، حيث قدمنا برنامجنا الإصلاحي الطموح للمستثمرين من جميع أنحاء العالم. وفي آذار/مارس، ذهبنا إلى واشنطن العاصمة، حيث استهللنا شراكة شاملة وجريئة مع حكومة الولايات المتحدة في جميع المجالات، ولا سيما في مجال التعاون السياسي والتآزر الاقتصادي والعسكري. وفي آذار/مارس أيضا، قمنا بزيارة شيلي حيث استُهل منتدى التقدم والتنمية في أمريكا الجنوبية، وهي مبادرة هامة تكفل تعزيز أمريكا الجنوبية بوصفها منطقة تسودها الديمقراطية والحرية.

وقمنا بعد ذلك بزيارة إسرائيل، حيث حددنا فرصا عديدة للتعاون، ولا سيما في مجاليْ التكنولوجيا والأمن. وأشكر إسرائيل على ما قدمته من دعم لمكافحة الكوارث التي شهدها بلدي مؤخرا.

كما زرنا أحد شركائنا الرئيسيين في المخروط الجنوبي، ألا وهي الأرجنتين. فقد تخلينا، مع الرئيس موريسيو ماكري وشركائنا من أوروغواي وباراغواي، عن أيديولوجية السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وحققنا مزايا تجارية لا يستهان بها في مجال التجارة الدولية من خلال اختتام مفاوضات كانت جارية منذ عقود.

وفي وقت لاحق من هذا العام، سنقوم بزيارة شركاء رئيسيين، في الشرق الأوسط وفي شرق آسيا على حد سواء. وستعمل تلك الزيارات على تعزيز أواصر الصداقة وتوطيد علاقاتنا مع اليابان، والصين، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة وقطر. ويحدونا الأمل في اتباع النهج ذاته مع سائر العالم العربي وآسيا. ونتطلع أيضا إلى زيارة شركائنا وأصدقائنا في أفريقيا، وأوقيانوسيا وأوروبا.

وكما يتضح، فإن البرازيل منفتحة على العالم وحريصة على إقامة شراكات مع جميع الجهات المهتمة بالعمل من أجل تحقيق الرخاء، والسلام والحرية.

إن البرازيل التي أمثلها بلد يتعافى ويعود إلى الواجهة مجددا، ويعزز شراكاته ويستعيد ثقته على الصعيدين السياسي والاقتصادي. ونحن على استعداد لتحمل ما يمليه علينا النظام الدولي من مسؤوليات.

وعلى مدى العقود القليلة الماضية، وقَعنا، في غفلة من أمرنا، في شرك أيديولوجيات لم تكن تتطلع إلى الحقيقة، بل إلى السلطة المطلقة. وقد باتت جذور الأيديولوجية ضاربةً في مجالات الثقافة، والتعليم، والإعلام، مسيطرةً على وسائل الاتصال والجامعات والمدارس. بل غزت بيوتنا ساعيةً إلى تفكيك الخلية الأساسية لأي مجتمع سليم وعماده، ألا وهي الأسرة.

كما حاولت أن تأتي على براءة أطفالنا، وتشوّه حتى أبسط ما يشكل هويتهم الأولية، أي البيولوجيا نفسها. لقد هيمنت اللياقة السياسية على النقاش العام، فطردت التفكير الرشيد واستعاضت عنه بالتلاعب، والصيغ النمطية المتكررة والشعارات. إذ غزت الأيديولوجية روح الإنسان ذاته فطردت منها الله والكرامة التي وهبنا إياها.

وما فتئت الأيديولوجية، باتباع هذه الأساليب، تخلف في أعقابها الموت، والجهل والبؤس حيثما مكثت. وإني لَدليل حي على ذلك. فقد تعرضت للطعن بكل جبن على يد ناشط يساري ونجوت بمعجزة. وأشكر الله، مرة أخرى، على إنقاذ حياتي.

وبوسع الأمم المتحدة أن تساعد في التغلب على البيئة المادية والأيديولوجية التي تقوض بعض المبادئ الأساسية للكرامة الإنسانية. إذ أُنشئت المنظمة بهدف تعزيز السلام فيما بين الدول ذات السيادة والتقدم الاجتماعي في ظل التمتع بالحرية، وفقا لما جاء في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بمسائل مثل المناخ، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة والعديد من المسائل الأخرى، كل ما علينا أن نفعله هو أن نمعن النظر في الحق:

”وتعرفون الحق، والحق يحرركم“ (الكتاب المقدس، إنجيل يوحنا، ٨:٣٢)

وينبغي توجيه جميع وسائلنا الوطنية والدولية، في نهاية المطاف، لتحقيق ذلك الهدف.

ولسنا هنا لمحو القوميات وسيادات الدول باسم مصلحة عالمية مجردة. فهذه ليست بمنظمة للمصالح العالمية. إنها منظمة الأمم المتحدة، ويجب أن تظل كذلك. وبتواضع وثقة في الحرية المتأتية من الصدق، أؤكد للأمم المتحدة أن بوسعها التعويل على البرازيل التي وصفتها في الجمعية اليوم. أشكركم جميعا وأحمد الله على نعمته وأمجده.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد جاير ميسياس بولسونارو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

اصطحب السيد دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ترامب (*تكلم بالإنكليزية*): مرت على هذه القاعة سبعة عقود من التاريخ الثري والدراماتيكي. ومن هذا المنبر الذي أقف عليه، سمع العالم تصريحات الرؤساء ورؤساء الوزراء، حتى في ذروة الحرب الباردة. وشهدنا تأسيس دول. ورأينا قادة ثورات. ورأينا قديسين بعثوا فينا الأمل، ومتمردين أثاروا فينا الحماسة، وأبطالا سلحونا بالشجاعة، وجميعهم قصدوا هذا المنتدى لتبادل الخطط والمقترحات والرؤى والأفكار على أكبر منصة في العالم.

وحقبتنا، على غرار الزمن الدابر، حافلة بالمنافسات الكبرى والمخاطر الشديدة والخيارات الواضحة. وقد بات الخط الأساسي الفاصل عبر العالم بأكمله وعبر التاريخ واضحا وضوح الشمس مرة أخرى. إنه الخط الفاصل بين من يقعون ضحية تعطشهم للسيطرة فيظنون أن قدرهم هو حُكم الآخرين، وبين الشعوب والأمم التي لا تبغي سوى حكم نفسها بنفسها.

ويشرفني كثيرا أن أخاطب الجمعية العامة اليوم بصفتي الزعيم المنتخب لدولة تقدر الحرية والاستقلال والحكم الذاتي أكثر من أي شيء آخر. والولايات المتحدة، بعد أن أنفقت أكثر من ٢,٥ تريليون دولار منذ انتخابي لإعادة بناء جيشنا العظيم بالكامل، هي أيضا أقوى دولة في العالم بفارق كبير. ومن المؤمل ألا تضطر إلى استخدام هذه القوة مطلقا. ويعلم الأمريكيون أنه لا بد لأمتنا، في عالم يسعى فيه الآخرون للغزو والسيطرة، أن تكون قوية بالثروة والبأس والعزم. ولهذا تدافع الولايات المتحدة بقوة عن العادات والتقاليد التي هي في صميم هويتهنا.

ولكل أمة ممثلة في هذه القاعة، شأنها شأن بلدي الحبيب، تاريخٌ وثقافة وتراث تبعث على الاعتزاز وتستحق الذود عنها والاحتفاء بها، وهي ما تمنحنا إمكاناتنا وقوتنا الفردية. ويجب على العالم الحر أن يحتضن مؤسساته الوطنية، وألا يحاول محوها أو استبدالها. وعند النظر من حولنا إلى هذا الكوكب الكبير والرائع، نرى الحقيقة جلية وهي إذا أردت الحرية، فافتخر ببلدك؛ وإذا أردت الديمقراطية، فتمسك بسيادتك؛ وإذا أردت تحقيق السلام، فأحب أمتك.

ويضع القادة الحكماء دائما مصلحة شعبهم وبلدهم في الطليعة. إن المستقبل ليس ملكا لمناصري العولمة، بل هو ملك للوطنيين. والمستقبل هو مستقبل الأمم المستقلة ذات السيادة التي تحمي مواطنيها وتحترم جيرانها وتقدر حق قدرها الاختلافات التي تجعل كل بلد متميزا وفريدا. ولهذا السبب شرعنا نحن في الولايات المتحدة في برنامج مشوِّق للتجديد الوطني. ونركز في كل ما نقوم به على تمكين مواطنينا من تحقيق أحلامهم وتطلعاتهم.

وبفضل سياساتنا الاقتصادية المناصرة للنمو، انخفض معدل البطالة المحلي إلى أدنى مستوى له منذ أكثر من نصف قرن. ويجري خلق فرص العمل بمعدل قياسي بسبب التخفيضات الضريبية الضخمة وتبسيط القوانين. وقد التحق ستة ملايين أمريكي إلى قوائم العمالة في أقل من ثلاث سنوات. وانخفضت معدلات البطالة في صفوف الأمريكيين من أصل أفريقي وأمريكي – لاتيني وآسيوي إلى أدنى معدلاتها على الإطلاق في الشهر الماضي. وقد استعنَّا بما لدى بلدنا من كم وافر من مصادر الطاقة فأصبحت الولايات المتحدة المنتج الأول للنفط والغاز الطبيعي في العالم. والأجور ترتفع ومستويات الدخل ترتفع إلى القمة، إذ تم انتشال ٢,٥ مليون أمريكي من براثن الفقر في أقل من ثلاث سنوات.

وفي الوقت الذي نعيد فيه بناء قوة الجيش الأمريكي التي لا منافس لها، نعيد أيضا تنشيط تحالفاتنا بأن توضح لشركائنا بما لا يدع مجالا للشك أن عليهم أن يدفعوا حصتهم العادلة من عبء الدفاع الهائل الذي تحملته الولايات المتحدة في الماضي. وفي صميم رؤيتنا للتجديد الوطني حملة طموحة لإصلاح التجارة الدولية. فلعقود طويلة، استغلت الدول التي تتصرف بسوء نية

النظامَ التجاري الدولي بسهولة. وبينما نُقلت فرص العمل إلى الخارج، نمت حفنة من الأثرياء على حساب الطبقة الوسطى.

وكانت نتيجة ذلك في الولايات المتحدة خسارة بلغت ٤,٢ ملايين وظيفة في مجال الصناعات التحويلية وعجز تجاري قيمته ١٥ تريليون دولار خلال الربع الأخير من القرن الماضي. وتتخذ الولايات المتحدة اليوم إجراءات حاسمة لإنهاء هذا الظلم الاقتصادي الصارخ. وهدفنا بسيط. نريد تجارة متوازنة تسودها العدالة والمعاملة بالمثل. لقد عملنا عن كثب مع شركائنا في المكسيك وكندا لاستبدال اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية باتفاق جديد بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا. وألتقي غدا برئيس الوزراء الياباني آبي لمواصلة تقدمنا في وضع اللمسات الأخيرة على صفقة تجارية جديدة رائعة. وبما أن المملكة المتحدة تتحضر للخروج من الاتحاد الأوروبي، أوضحتُ أننا على استعداد لاستكمال اتفاق تجاري استثنائي جديد مع المملكة المتحدة من شأنه أن يحقق فوائد جمة لبلدينا. ونحن نعمل عن كثب مع رئيس الوزراء بوريس جونسون بهدف إبرام اتفاق تجاري جديد رائع.

وأهم اختلاف في نهج أمريكا التجاري الجديد يخص علاقتنا مع الصين. ففي عام ٢٠٠١، انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية. وقد حاجج قادتنا آنذاك بأن ذلك القرار سيجبر الصين على تحرير اقتصادها وتعزيز سبل الحماية في مجالات لم تكن مقبولة من منظورنا دعما للملكية الخاصة وسيادة القانون.

وبعد عقدين من الزمن، ها قد اختُبرت تلك النظرية وتبين أنها على خطأ تماما. ولم ترفض الصين اعتماد الإصلاحات التي وعدت بها فحسب، بل قد تبنّت نموذجا اقتصاديا يرتهن بحواجز سوقية ضخمة، وإعانات حكومية هائلة، والتلاعب بالعملة، وإغراق السوق بالمنتجات، ونقل التكنولوجيا قسراً وسرقة الملكية الفكرية والأسرار التجارية على نطاق واسع.

وكمثال على ذلك، التقيت مؤخرا بالرئيس التنفيذي لشركة أمريكية مذهلة تدعى ”مايكرون تكنولوجي“ ”Micron Technology“ في البيت الأبيض. وتنتج شركة مايكرون رقائق ذاكرة تستخدم في عدد لا يحصى من الإلكترونيات. وسعياً إلى دفع خطة الحكومة الصينية الاقتصادية الخمسية قدماً، يُدّعى أن شركةً تملكها الدولة الصينية قامت بسرقة تصميمات مايكرون، التي تصل قيمتها إلى ٨,٧ بليون دولار. وسرعان ما حصلت الشركة الصينية على براءات اختراع لمنتج يكاد يكون مطابقاً، وبات محظوراً على شركة مايكرون بيع سلعها في الصين. لكننا نسعى إلى تحقيق العدالة.

إذ فقدت الولايات المتحدة ٦٠ ٠٠٠ مصنع عقب انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. ويمس ذلك بلدان أخرى في جميع أنحاء العالم. إن منظمة التجارة العالمية بحاجة إلى تغيير جذري. فينبغي ألا يُسمح لثاني أكبر اقتصاد في العالم أن يعلن أنه بلد من البلدان النامية بغية التلاعب بالنظام على حساب الآخرين. وقد تم، على مدى سنوات، التغاضي عن تلك الانتهاكات، وتجاهلها، بل حتى تشجيعها. وقد أحكمت العولمة قبضتها على قادة الأمس، فجعلتهم يتجاهلون حتى مصالحهم الوطنية.

ولكن فيما يخص أمريكا، تلك الأيام قد ولّت. ولمواجهة هذه الممارسات غير المنصفة، قمت بفرض تعريفات جمركية ضخمة على سلع صينية الصنع تفوق قيمتها ٥٠٠ بليون دولار. وبالفعل، نتيجة لذلك، ها هي سلاسل الإمداد تنتقل إلى أمريكا وغيرها من الدول وبلايين الدولارات تُدفع إلى الخزانة العامة.

والشعب الأمريكي ملتزم التزاما تاما بالعودة إلى علاقة متوازنة مع الصين. ونأمل أن نتمكن من التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يكون مفيدا لكلا البلدين. ولكن كما سبق وأوضحت تماما، لن أقبل باتفاق لا يخدم مصالح الشعب الأمريكي.

وإذ نسعى إلى تحقيق استقرار العلاقة بيننا، فإننا نرصد أيضاً بحذر الحالة في هونغ كونغ. فالعالم يتوقع من الحكومة الصينية أن تفي بالمعاهدة الملزمة التي أبرمتها مع البريطانيين والمسجلة لدى الأمم المتحدة، والتي تتعهد بموجبها الصين بحماية حرية هونغ كونغ، ونظامها القانوني وأساليب الحياة الديمقراطية فيها. وستكون الكيفية التي ستختارها الصين للتعامل مع الوضع ذات دلالة كبيرة عن الدور الذي ستضطلع به في العالم مستقبلا. وكلنا نعول على الرئيس شي، بوصفه قائدا عظيما. فلا تسعى الولايات المتحدة إلى الدخول في نزاع مع أي بلد آخر. بل إننا نرغب في السلام، والتعاون وتحقيق المكاسب المتبادلة مع الجميع. ولكنني لن أتوانى أبداً عن الدفاع عن المصالح الأمريكية.

وأحد أكبر التهديدات الأمنية التي تواجه الدول المحبة للسلام اليوم هو النظام القمعي في إيران. إن سجل النظام الحافل بالموت والدمار غني عن التعريف بالنسبة لنا جميعا. وليست إيران الدولة الأولى الراعية للإرهاب فحسب، بل إن القادة الإيرانيين يؤججون الحربين المأساويتين في كل من سوريا واليمن. وفي الوقت نفسه، فإن النظام يبدد ثروة البلد ومستقبله في سبيل سعيه المتعصب إلى الحصول على الأسلحة النووية ووسائل إيصالها. يجب ألا نسمح أبداً بحدوث ذلك.

ولوقف مسار إيران صوب الأسلحة النووية والقذائف، قمت بسحب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني الرهيب، الذي لم يتبق له سوى وقت قصير. فلم يسمح الاتفاق بتفتيش مواقع هامة، ولم يشمل القذائف التسيارية. وبعد انسحابنا، فرضنا جزاءات اقتصادية صارمة على البلد. وقام النظام، على أمل التحرر من الجزاءات، بتصعيد عدوانه العنيف وغير المبرر. وردا على الهجوم الذي شنته إيران مؤخرا على المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية، قمنا للتو بفرض أعلى مستوى من الجزاءات على المصرف المركزي لإيران وصندوقها السيادي.

ويقع على عاتق جميع البلدان واجب التصرف. فما من حكومة مسؤولة ينبغي لها أن تدعم سفك إيران للدماء. وما دام سلوك إيران المهدِّد مستمرا، لن ترفع الجزاءات؛ بل ستشدد. وسيجعل قادةُ إيران من أمةٍ فخورة مجرد رواية أخرى ذات عبرة لما قد يحدث عندما تتخلى الطبقة الحاكمة عن شعبها وتشن حملة طلبا للسلطة والثروات الشخصية.

وعلى مدى ٤٠ عاما، استمع العالم إلى حكام إيران إذ يصبون نار غضبهم على الجميع مؤاخذين الآخرين على المشكلات التي كانوا وحدهم سببا فيها. ويمارسون طقوسا يهتفون فيها ”الموت لأمريكا“ ويروّجون على نحو رهيب لمعاداة السامية. إذ صرح المرشد الأعلى للبلد في العام الماضي قائلا: ”إسرائيل ورم سرطاني خبيث ينبغي إزالته والقضاء عليه، وهذا أمر ممكن، بل سيحدث“.

لن تتسامح أمريكا أبداً مع هذه الكراهية في إطار معاداة السامية. فلطالما استخدم المتعصبون كراهية إسرائيل لصرف الأنظار عن إخفاقاتهم. ولحسن الحظ، ثمة اعتراف متزايد في الشرق الأوسط الأوسع نطاقا بأن بلدان المنطقة تجمعها مصالح مشتركة في مكافحة التطرف وإفساح المجال للفرص الاقتصادية. ولهذا السبب، من بالغ الأهمية تطبيع العلاقات تطبيعا تاماً بين إسرائيل وجيرانها. فوحدها علاقة تقوم على المصالح المشتركة، والاحترام المتبادل والتسامح الديني من شأنها أن تبني مستقبلا أفضل.

إذ يستحق المواطنون الإيرانيون حكومة تهتم بالحد من الفقر، والقضاء على الفساد، وزيادة فرص العمل لا بسرقة أموالهم لتمويل المذابح في الداخل والخارج. وعقب أربعة عقود من الخيبة، آن الأوان لأن يمضي قادة إيران قدما، ويعدلوا عن تهديد البلدان الأخرى ويصبوا تركيزهم على بناء بلدهم. لقد آن الأوان أخيراً لأن يجعل قادة إيران الشعبَ الإيراني في المقام الأول.

وأمريكا مستعدة لمد جسور الصداقة مع جميع مَن يسعون حقا إلى السلام والاحترام. والعديد ممّن هم اليوم أقرب أصدقاء أمريكا كانوا يوما ألدّ أعدائها. فلم تؤمن الولايات المتحدة يوماً بالعدو الأبدي. إننا نريد شركاء، لا خصوما. وتعلم الولايات المتحدة أن أي شخص قادر على التسبب في الحرب، ولكن الأكثر شجاعة وحدهم يستطيعون اختيار السلام. ولهذا السبب ذاته، اعتمدنا دبلوماسية جريئة بشأن شبه الجزيرة الكورية. وقد قلت لكيم جونغ أون رأيي بكل صراحة، وهو أن بلده لديه إمكانات هائلة غير مستغلة، مثل إيران، ولكن ينبغي لكوريا الشمالية التخلص من الأسلحة النووية لتحقيق ذلك الوعد.

إن رسالتنا واضحة في مختلف أنحاء العالم – فهدف أمريكا هو الوئام الدائم وعدم الاستمرار في هذه الحروب التي لا نهاية لها. ومع أخذ ذلك الهدف بعين الاعتبار، تسعى إدارتي أيضًا إلى تحقيق الأمل في مستقبل أكثر إشراقا في أفغانستان. ولكن، للأسف، فقد اختارت طالبان مواصلة هجماتها الوحشية. وسنواصل العمل مع تحالفنا من الشركاء الأفغان للقضاء على الإرهاب ولن نتوقف عن العمل أبدا حتى يصبح السلام حقيقة واقعة.

وهنا في نصف الكرة الغربي، ننضم إلى شركائنا لضمان الاستقرار والفرص في مختلف أنحاء المنطقة، ويتمثل أحد أكثر تحدياتنا خطورة في سياق هذه المهمة في الهجرة غير الشرعية التي تقوّض الرخاء وتمزق المجتمعات وتمكّن العصابات الإجرامية القاسية.

إن الهجرة الجماعية غير الشرعية غير عادلة وغير آمنة وغير مستدامة بالنسبة لجميع الأطراف المعنية. فالبلدان التي ترسل المهاجرين يتم استنفادها بسرعة كبيرة جدا ولا يتم الاعتناء بشبابها ويضيع رأسمالها البشري سدى. وتصبح البلدان التي تستقبلهم مثقلة بأعداد من المهاجرين تفوق ما تستطيع استيعابه بشكل مسؤول ويتم استغلال المهاجرين أنفسهم والاعتداء عليهم وإساءة معاملتهم من قبل ذئاب البراري الضارية. ويتعرّض ما يقرب من ثلث النساء اللواتي يقمن بالرحلة شمالا نحو حدودنا للاعتداء الجنسي في خلالها.

ومع ذلك، ثمة صناعة غير منظمة رسميا تتنامى في الولايات المتحدة وفي جميع أنحاء العالم تضم ناشطين متطرفين ومنظمات غير حكومية تشجع على تهريب البشر. وتشجع هذه الجماعات الهجرة غير الشرعية وتطالب بإلغاء الحدود الوطنية. وأنا أحمل اليوم رسالة لأولئك الناشطين في مجال الحدود المفتوحة والذين يتخفون وراء خطاب العدالة الاجتماعية: إن سياساتكم ليست عادلة؛ إن سياساتكم قاسية وشريرة؛ وأنتم تمكنون المنظمات الإجرامية التي تستغل الرجال والنساء والأطفال الأبرياء؛ وأنتم تعطون الأولوية لشعوركم الزائف بالفضيلة على حساب أرواح وسلامة الأبرياء الذين تفوق أعدادهم الحصر؛ وأنتم تقوّضون حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية عندما تقوّضون أمن الحدود.

وتواجه العديد من البلدان الحاضرة هنا اليوم تحديات الهجرة غير المنضبطة. ولكل بلد الحق المطلق في حماية حدوده. ولبلدنا الحق في ذلك أيضًا، بالطبع. ويجب علينا أن نعقد العزم اليوم على العمل معًا لوضع حد لتهريب البشر وإنهاء الإتجار بالبشر والقضاء على عمل هذه الشبكات الإجرامية بشكل نهائي.

وبالنسبة لبلدي، يمكنني أن أقول صراحة للجمعية العامة إننا نعمل عن كثب مع أصدقائنا في المنطقة، بما في ذلك المكسيك وكندا وغواتيمالا وهندوراس والسلفادور وبنما، من أجل دعم سلامة الحدود وضمان السلامة والازدهار لشعوبنا. وأود أن أشكر الرئيس المكسيكي لوبيس أوبرادور على تعاونه الكبير معنا ونشره ٢٧ ٠٠٠ جندي على حدودنا الجنوبية الآن. وتبدي لنا المكسيك احترامًا كبيراً وأنا أحترمهم في المقابل.

وفي الولايات المتحدة، اتخذنا إجراءات غير مسبوقة لوقف تدفق الهجرة غير الشرعية. ونرجو من أي شخص يفكر في عبور حدودنا بطريقة غير قانونية الاستماع إلى هذه الكلمات: لا تدفع

مالا للمهربين؛ ولا تدفع مالا لذئاب البراري؛ ولا تعرّض نفسك للخطر؛ ولا تعرّض أطفالك للخطر إذ لن يُسمح لك بالدخول إذا قمت بذلك؛ وستتم إعادتك إلى ديارك على الفور؛ ولن يتم إطلاق سراحك لتدخل بلدنا. وسنطبق قوانيننا ونحمي حدودنا ما دمت رئيسًا للولايات المتحدة.

ونحن نهدف إلى مساعدة الناس على الاستثمار في مستقبل مشرق لدولهم في جميع بلدان نصف الكرة الغربي. فمنطقتنا مليئة بوعود مذهلة وأحلام تنتظر تحقيقها ومصائر وطنية للجميع تنتظر أن يتم تحقيقها. وفي مختلف أنحاء نصف الكرة الغربي، هناك ملايين من الشباب الوطنيين الذين يعملون بجد ويتطلعون إلى البناء والابتكار والإنجاز. ولكن لا تستطيع تلك الدول تحقيق إمكاناتها إذا هجر جيل من الشباب ديارهم بحثًا عن حياة في مكان آخر. ونريد أن تزدهر جميع دول منطقتنا وأن تنعم شعوبها بالرخاء في أجواء من الحرية والسلام.

ونحن ملتزمون أيضًا في سياق هذه المهمة بدعم من يعيشون في نصف الكرة الغربي تحت وطأة الاضطهاد الوحشي، كما هو الحال بالنسبة لمواطني كوبا ونيكاراغوا وفنزويلا. ويشير تقرير حديث صادر عن مجلس حقوق الإنسان إلى أن النساء يقفن في فنزويلا في الصف لمدة ١٠ ساعات في اليوم بانتظار الطعام. وجرى إلقاء القبض على أكثر من ٠٠٠ ١٥ شخص واحتجازهم كسجناء سياسيين. وتنفذ فرق الموت بصورتها العصرية الآلاف من عمليات القتل خارج نطاق القضاء. والديكتاتور مادورو هو دمية كوبية ويحميه حراس شخصيون كوبيون ويختبئ من شعبه، فيما تنهب كوبا ثروة فنزويلا النفطية للحفاظ على حكمها الشيوعي الفاسد.

ومنذ آخر مرة تحدثت فيها في هذه القاعة (انظر A/73/PV.6)، أقامت الولايات المتحدة وشركاؤنا تحالفا تاريخيا يضم ٥٥ بلدا يعترف بالحكومة الشرعية لفنزويلا. وأتوجه إلى الفنزويليين المحاصرين في هذا الكابوس قائلا: اعلموا أن أمريكا بالكامل متحدة في دعمكم. ولدى الولايات المتحدة كميات هائلة من المساعدات الإنسانية الجاهزة وتنتظر تسليمها. ونحن نراقب الوضع في فنزويلا عن كثب وننتظر اليوم الذي تُستعاد فيه الديمقراطية وتصبح فنزويلا حرة وتنتشر فيه الحرية في مختلف أنحاء هذا النصف من الكرة الأرضية.

إن شبح الاشتراكية هو أحد أخطر التحديات التي تواجه بلداننا. فهي محطمة للدول ومدمرة للمجتمعات. وتُذكرنا الأحداث في فنزويلا بأنه لا صلة للاشتراكية والشيوعية بالعدالة ولا بالمساواة أو بانتشال الفقراء. ومن المؤكد أنهما لا تستهدفان خير الدول. ولا تُعنى الاشتراكية والشيوعية إلا بشيء واحد: قوة الطبقة الحاكمة. وأكرّر اليوم للعالم رسالة وجّهتها في الولايات المتحدة: إن أمريكا لن تصبح يومًا بلدا اشتراكيا.

لقد تسببت الاشتراكية والشيوعية في مقتل ١٠٠ مليون شخص في القرن الماضي. وللأسف، وكما نرى في فنزويلا، يستمر عدد القتلى في التزايد في ذلك البلد. وتمكنت هذه الأيديولوجيات الشمولية مقرونة بالتكنولوجيا الحديثة من ممارسة أشكال جديدة ومثيرة للقلق من القمع والهيمنة. ولهذا السبب، تتخذ الولايات المتحدة خطوات لفحص التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية بشكل أفضل ولحماية بياناتنا وأمننا. إننا نحث كل دولة حاضرة هنا على أن تحذو حذونا. يجب باستمرار حماية وصون الحرية والديمقراطية، في الخارج والداخل على حد سواء. يجب أن نرتاب دائمًا في الذين يريدون الامتثال والسيطرة. حتى في الدول الحرة نرى مؤشرات تنذر بالخطر وتحديات جديدة للحرية. عدد صغير من منصات التواصل الاجتماعي تكتسب قوة هائلة تتحكم في ما يمكننا رؤيته وما يُسمح لنا بقوله. وطبقة سياسية أبدية تزدري إرادة الشعب وترفضها وتتحداها بشكل علني. وبيروقراطية مجهولة الهوية تعمل في السر وتُضعف الحكم الديمقراطي. ووسائل إعلام ومؤسسات أكاديمية تشن هجمات صريحة على تاريخنا وتقاليدنا وقيمنا.

في الولايات المتحدة، أوضحت إدارتي لشركات التواصل الاجتماعي أننا سنؤيد الحق في حرية التعبير. لا يمكن لمجتمع حر أن يسمح لعمالقة التواصل الاجتماعي بإسكات صوت الناس، ويجب ألا يتم أبداً حشد أي شعب حر لصالح إسكات جيرانه أو إكراههم أو إلغائهم أو مقاطعتهم.

بينما ندافع عن القيم الأمريكية، نؤكد حق جميع البشر في العيش بكرامة. ولهذا تعمل إدارتي مع دول أخرى لوقف تجريم المثلية الجنسية، ونحن نتضامن مع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأصحاب الميول الجنسية المغايرة الذين يعيشون في بلدان تعاقب الأفراد أو تسجنهم أو تعدمهم بسبب ميولهم الجنسية.

نحن ندافع أيضا عن دور المرأة في مجتمعاتنا. الدول التي تمكّن المرأة هي أكثر ثراءً وأمانًا ولديها استقرار سياسي أكبر بكثير. لذلك من الضروري – ليس من أجل ازدهار الدولة فحسب بل وأيضًا من أجل أمنها القومي – السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية للمرأة. واسترشادا بهذه المبادئ، أطلقت إدارتي مبادرة التنمية والازدهار العالميين للمرأة. إنه أول نهج على الإطلاق على مستوى الحكومة للتمكين الاقتصادي للمرأة، والذي سيعمل على ضمان أن يكون لدى المرأة في جميع أنحاء العالم الحق القانوني في حيازة الممتلكات ووراثتها، وفي العمل في نفس المجالات مثل الرجل، وفي السفر بحرية والحصول على الائتمانات والوصول إلى المؤسسات.

لقد أسعدني بالأمس استضافة زعماء لإجراء مناقشة حول التزام أمريكي صارم بحماية القيادات والحريات الدينية. يتعرض هذا الحق الأساسي لتهديد متزايد في جميع أنحاء العالم. من الصعب تصديق ذلك، ولكن ٨٠ في المائة من سكان العالم يعيشون في بلدان تواجه فيها الحرية الدينية خطراً كبيراً، أو تواجه حتى الحظر التام. لن يكل الأمريكيون أبداً في جهودنا للدفاع عن حرية العبادة والديانة وتعزيزها. إننا نريد الحرية الدينية للجميع وندعمها.

كما لن يكل الأمريكيون أبداً من الدفاع عن الأرواح البريئة. نحن ندرك أن العديد من مشاريع الأمم المتحدة حاولت التأكيد على حق عالمي في الإجهاض الممول من دافعي الضرائب عند الطلب حتى لحظة الولادة. ليس من مهام الموظفين الدوليين على الإطلاق الاعتداء على سيادة الدول الراغبة في حماية الأرواح البريئة. شأننا شأن العديد من الدول هنا اليوم، نحن في أمريكا نؤمن بأن كل طفل، مولود وغير مولود بعد، هو هدية مقدسة من الله.

لا يوجد أي ظرف تسمح فيه الولايات المتحدة لجهات فاعلة دولية بأن تدوس على حقوق مواطنينا، بما في ذلك الحق في الدفاع عن النفس. لهذا السبب أعلنت هذا العام أننا لن نصدق أبدًا على معاهدة تجارة الأسلحة، والتي ستهدد حريات المواطنين الأمريكيين الملتزمين بالقانون. ستتمسك الولايات المتحدة دائمًا بحقنا الدستوري في الاحتفاظ بالأسلحة وحملها. وسوف ندعم دائمًا التعديل الدستوري الثاني لدينا. إن الحقوق والقيم الأساسية التي تدافع عنها أمريكا اليوم هي مدرجة في الوثائق التأسيسية لأمريكا. لقد أدرك مؤسسو دولتنا أنه سيكون هناك دائمًا من يعتقدون أن لهم الحق في ممارسة السلطة والسيطرة على الآخرين.

يتقدم الطغيان تحت ستار العديد من الأسماء والعديد من النظريات، ولكن الأمر ينتهي دومًا إلى الرغبة في الهيمنة. إنه لا يحمي مصالح الأكثرية بل امتيازات الأقلية. لقد قدم لنا مؤسسو دولتنا نظامًا مصممًا لكبح هذا الدافع الخطير. لقد اختاروا أن يعهدوا بالقوة الأمريكية لأولئك الأكثر حرصاً على مصير أمتنا، المعتزين بأنفسهم وشديدي الاستقلالية.

الذين يحبون أمتهم، المواطنون المتجذرون في تاريخها، والذين يتغذون من ثقافتها، ويلتزمون بقيمها ويرتبطون بشعبها، والذين

يعرفون أن مستقبلها هو مستقبلهم حتى يبنوه أو يخسروه، هم وحدهم من يستطيعون السعي إلى الخير الحقيقي لها. الوطنيون ينظرون إلى الأمة ومصيرها بطرق لا يقدر عليها سواهم. لا يحافظ على الحرية ولا يحمي السيادة ولا يؤازر الديموقراطية ولا يحقق العظمة إلا إرادة وتفاني الوطنيين. في روحهم توجد القوة لمقاومة الاضطهاد، والإلهام لتكوين الإرث، وحسن النية للسعي إلى الصداقة، والشجاعة لبلوغ السلام. حبنا لأممنا يجعل العالم أفضل لجميع الأمم.

أدعو جميع القادة الحاضرين هنا اليوم للانضمام إلينا في أنفع المهام التي يمكن للمرء القيام بها، وفي المساهمة الأكثر عمقًا التي يمكن لأي شخص تقديمها – وهي رفع مستوى شعوبكم، والاعتزاز بثقافتكم، وتكريم تاريخكم، وتقدير مواطنيكم، وجعل بلدانكم قوية ومزدهرة وصالحة، واحترم كرامة شعوبكم، وبذلك لن يكون شيء بعيد المنال.

عندما تكون دولنا أعظم، سيكون المستقبل أكثر إشراقًا، وستكون شعوبنا أكثر سعادة، وستكون شراكاتنا أقوى. بعون الله، سنعمل معاً على التخلص من أعداء الحرية والتغلب على المسيئين للكرامة. سنضع مستويات جديدة للمعيشة ونصل إلى مستويات عليا جديدة للإنجاز البشري. سنعيد اكتشاف حقائق قديمة ونكشف أسراراً قديمة ونحقق اختراقات جديدة مثيرة. سنجد صداقة أجمل ومزيداً من التناغم بين الأمم أكثر من أي وقت مضى. إن الطريق إلى السلام والتقدم والحرية والعدالة ونحو عالم أفضل للبشرية جمعاء يبدأ في الوطن.

بارك الله في الحاضرين، وبارك الله في أمم العالم. وبارك الله في أمريكا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مصر العربية.

اصطحب السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس السيسي: السيد الرئيس، يسعدني بداية أن أقدم لكم خالص التهنئة على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين وأن أعرب عن تقديري لجهود السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس رئيسة الدورة السابقة.

يأتي جمعنا هذا العام في وقت ازدادت فيه جسامة التحديات التي يشهدها العالم، ما يحتم علينا جميعا أن نفتح نقاشا معمقا حول تطوير عملنا تحت مظلة الأمم المتحدة، إعلاء للقيم السامية التي تم إنشاء المنظمة على أساسها من خلال تأكيد التزامنا بنظام دولي عادل وفاعل، قوامه الحوار والتعاون وإعلاء ثقافة السلام والاحترام المتبادل.

ومصر، كعضو مؤسس للأمم المتحدة ولعدد من المنظمات الإقليمية كالاتحاد الأفريقي الذي نحظى هذا العام بشرف رئاسته وجامعة الدول العربية، لطالما كانت لديها رؤيتها وإسهامها في مواجهة أهم التحديات التي يشهدها عالمنا. فاسمحوا لي من هذا المنبر المهم أن أستعرض تلك الرؤى والمساهمات.

إن احترام مبدأ الملكية الوطنية للحلول هو أمر حتمي لضمان فاعلية منظومة العمل الدولي متعدد الأطراف وإن لمصر

تجربة وطنية رائدة في هذا الشأن، حيث أطلقت خطة طموحة للنهوض بمجتمعها على نحو شامل، بما في ذلك التصدي الحاسم للإرهاب أو عبر برنامج إصلاح اقتصادي، هو الأكثر طموحا في تاريخها الحديث، وذلك وفقا لخطة وأولويات تبلورت وطنيا وحظيت بدعم الشعب المصري الذي كان له الفضل الأول في تحمل أعبائها وتنفيذ مراحلها الأولى بنجاح فاق المتوقع.

وأما على النطاق الإقليمي، فقد عملنا بحكم رئاستنا للاتحاد الأفريقي وبالمشاركة مع أشقائنا على ترسيخ مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية حتى يتسنى اعتماد مقاربة شاملة، تستهدف إرساء دعائم التنمية من خلال رؤية قارية، تستند إلى مقومات التاريخ المشترك ووحدة المصير والثقة في قدرتنا على السير قدما نحو الاندماج وإعلاء مصالح شعوبنا. وتعزيزا لهذا التوجه، فقد تم تدشين آلية جديدة في القاهرة لهذا الغرض، هي ”مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية“، الذي سيركز على إعادة بناء الدول في مرحلة ما بعد النزاعات.

ولا شك أنكم جميعا تابعتم النتائج الناجحة لتطبيق مبدأ الملكية الوطنية من خلال دور أفريقي فاعل، أثمر عن اتفاق السلام في أفريقيا الوسطى وتصور مشترك بين الأطراف المختلفة في السودان لإدارة المرحلة الانتقالية.

ومن هنا، أؤكد على أهمية رفع اسم السودان من قوائم الدول الراعية للإرهاب، تقديرا للتحول الإيجابي الذي يشهده هذا البلد الشقيق، بما يمكنه من مواجهة التحديات الاقتصادية من خلال التفاعل مع المؤسسات الاقتصادية الدولية، تلبية لآمال شعبه وأن يأخذ المكانة التي يستحقها ضمن الأسرة الدولية.

وارتباطا بمبدأ الملكية الوطنية، فإن دول القارة على يقين تام من أهمية تطوير شراكات حقيقة وفعالة للتصدي للتحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها وللحصول على المعرفة والتكنولوجيا وتطوير الموارد البشرية الأفريقية وتوفير التمويل والدعم السياسي – وهي أمور تعد أساسية لتحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

ومن ثم، أطالب مؤسسات التمويل الدولية والقارية والإقليمية بأن تضطلع بدورها في تمويل التنمية في أفريقيا بأفضل وأيسر الشروط، مؤكدا أن القارة الأفريقية هي قارة الفرص التي يمكن أن تكون قاطرة جديدة للاقتصاد العالمي،. خاصة مع إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية وتعزيز ترتيبات التكامل الإقليمي ووضع استراتيجية طموحة للبنية التحتية.

وأشير في هذا الإطار، إلى مبادرة مصر بالدعوة إلى عقد النسخة الأولى لمنتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامين، في كانون الأول/ديسمبر من العام الجاري، بمدينة أسوان، ليكون نموذجا لإطلاق الحوار بين الفاعلين الدوليين والإقليميين من القادة السياسيين والمؤسسات التمويلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لوضع المبادرات والآليات الدولية والإقليمية في أفريقيا موضع التنفيذ.

إن تصفية الأزمات المزمنة الموروثة، شرط ضروري لأي عمل جاد لبناء منظومة دولية أكثر فاعلية. والمثال الأبرز في هذا الشأن هو أقدم أزمات منطقة الشرق الأوسط – وهي القضية الفلسطينية. إن بقاء هذه القضية من دون حل عادل مستند إلى قرارات الشرعية الدولية يفضي إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، لا يعني فقط استمرار معاناة الشعب الفلسطيني، وإنما يعني أيضا استمرار مرحلة استنزاف مقدرات وموارد شعوب منطقة الشرق الأوسط.

وأستطيع، بضمير مطمئن، أن أؤكد ما سبق وذكرته على هذا المنبر في السنوات الماضية من أن العرب منفتحون على السلام العادل والشامل وأن المبادرة العربية للسلام لا تزال قائمة وأن الفرصة ما زالت سانحة لبدء مرحلة جديدة في الشرق الأوسط.

غير أننا بحاجة إلى اتخاذ قرارات جريئة تعيد الحق للفلسطينيين وتفتح الطريق أمام نقلة كبرى في واقع هذه المنطقة، بل – ومن دون مبالغة – في تاريخ النظام الدولي كله، تترتب عليها إقامة منظومة أمنية واقتصادية في منطقة الشرق الأوسط قوامها السلام والأمن والتعاون والمصلحة المشتركة.

إن اعتماد الحلول الشاملة لجذور المشكلات الدولية هو أمر حتمي لنجاح منظومة العمل الدولي متعدد الأطراف. وينطبق ذلك على الأزمة الممتدة التي يعيشها الشعب الليبي الشقيق الذي يعاني يوميا من ويلات النزاع المسلح الذي يجب إيقافه.

فقد آن الأوان لوقفة حاسمة تعالج جذور المشكلة الليبية بشكل كامل من خلال الالتزام بالتنفيذ الكامل لجميع عناصر خطة عمل الأمم المتحدة التي اعتمدها مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ومعالجة الخلل الفادح في توزيع الثروة والسلطة، وغياب الرقابة الشعبية، من خلال الممثلين المنتخبين للشعب الليبي على القرار السياسي والاقتصادي في ليبيا، مع ضرورة توحيد المؤسسات الوطنية كافة والنأي بهذه الجارة الشقيقة عن فوضى الميليشيات والاستقواء بأطراف خارجية دخيلة.

وعلى غرار حتمية الحل الشامل للأزمة الليبية، فإن الحل السياسي في سورية بات ضرورة ملحة، لا تحتمل المزيد من إضاعة الوقت والاستمرار في الحلقة المفرغة التي تعيشها سورية منذ ثمانية أعوام. ومصر، إذ ترحب بالإعلان عن تشكيل اللجنة دستورية، فإنها تطالب ببدئها العمل بشكل فوري ومن دون إبطاء، كخطوة ضرورية نحو التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما يحقق وحدة سورية وسلامتها الإقليمية وتماسك مؤسساتها ووقف نزيف الدم والقضاء التام على الإرهاب.

وبالمنطق نفسه، أقول أن الأوان قد آن لوقفة حاسمة تنهي الأزمة الممتدة في اليمن، من خلال تنفيذ الحل السياسي بمرجعياته المعروفة وإنهاء التدخلات الخارجية من أطراف إقليمية غير عربية تسعى إلى تقويض الأمن القومي العربي، ومواجهة التهديدات غير المسبوقة التي تعرضت لها منطقة الخليج العربي، سواء في صورة التهديدات للملاحة أو عبر التهديدات التي تعرضت لها منشآت نفطية في المملكة العربية السعودية الشقيقة.

ينطبق مبدأ ضرورة المعالجة الشاملة كذلك على أخطر تحديات العصر – وهو الإرهاب. فقد طالبت مصر دائما باتباع نهج شامل في مكافحة الإرهاب يقوم على ضرورة التصدي لجميع التنظيمات الإرهابية، من دون استثناء. وأؤكد هنا، على ضرورة التزام الجميع بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وضرورة محاسبة داعمي الإرهاب بالمال أو السلاح أو بتوفير الملاذات الآمنة أو المنابر الإعلامية أو التورط في تسهيل انتقال وسفر الإرهابيين.

ومن هذا المنبر، أكرر استعداد مصر بما لديها من خبرات في مكافحة الإرهاب لتكثيف تعاونها مع الدول الصديقة والأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالتصدي لإيديولوجيات الإرهاب. وأشدد، في هذا الخصوص، على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٥٤ (٢٠١٧)، المعني بتنفيذ الإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابي، وهو القرار الصادر بناء على مبادرة مصرية لإعلاء قيم التسامح وتجديد الخطاب الديني.

وفي سياق تطرقنا لمجلس الأمن، يتعين علينا العمل بجدية وإصرار لمعالجة القصور القائم في تشكيل عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن، خاصة من خلال ضمان تحقيق التمثيل العادل والمتوازن في المجلس. وارتباطا بذلك، وفيما يتعلق بقارتنا الأفريقية، يتعين العمل على إزالة الظلم التاريخي الواقع عليها، وأؤكد تمسكنا بالموقف الأفريقي الموحد القائم على توافق آراء إزولويني وإعلان سرت، مطالبا إياكم بتبني هذا الموقف العادل في إطار المفاوضات الحكومية الدولية ذات الصلة.

لقد سعت مصر على مدار عقود إلى تعزيز وتعميق أواصر التعاون مع أشقائها من دول حوض النيل، التي تربط معها

بعلاقات أزلية. وتأكيدا لحرصها على رفعة شعوب حوض النيل الشقيقة، أعربت مصر عن تفهمها لشروع إثيوبيا في بناء السد النهضة، رغم عدم إجرائها دراسات وافية حول آثار هذا المشروع الضخم، بما يراعي عدم الإضرار بالمصالحة المائية لدول المصب، ومنها مصر.

بل وبادرت مصر بطرح مقترح إبرام اتفاق إعلان المبادئ حول سد النهضة الموقع في الخرطوم، في آذار/مارس ٢٠١٥، الذي أطلق مفاوضات امتدت لأربع سنوات للتوصل إلى اتفاق يحكم عمليتي ملئ وتشغيل سد النهضة. غير أن تلك المفاوضات لم تفض، للأسف، إلى نتائجها المرجوة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن مصر ما زالت تأمل في التوصل إلى اتفاق يحقق المصالح المشتركة لشعوب نهر النيل الأزرق في إثيوبيا والسودان ومصر. إن استمرار التعثر في المفاوضات بشأن سد النهضة سيكون له انعكاسات سلبية على الاستقرار وكذلك على التنمية في المنطقة بصورة عامة، وفي بصفة خاصة.

ومع إقرارنا بحق إثيوبيا في التنمية، فإن مياه النيل بالنسبة لمصر مسألة حياة وقضية وجود، وهو ما يضع مسؤولية كبرى على المجتمع الدولي للاضطلاع بدور بناء في حث جميع الأطراف على التحلي بالمرونة سعيا للتوصل إلى اتفاق مرض للجميع.

وختاما، فإن رسالة مصر اليوم تأتي في شكل دعوة إلى السعي إلى تحقيق السلام، دعوة إلى العمل لصالح الإنسانية، دعوة للتعاون والتفاهم المشترك، دعوة إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ودعوة إلى إدراك أن ذلك هو السبيل الأمثل لما فيه صاح المجتمع الدولي.

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير لكل شعوبنا. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مصر العربية على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطُحب السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية تركيا.

اصطُحب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أردوغان (*تكلم بالتركية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية*): بالنيابة عن الأمة التركية وبالأصالة عن نفسي، أود أن أوجه إلى الجمعية العامة أصدق التحيات القلبية.

وأود أن أشكر السيدة إسبينوسا غارسيس على عملها الناجح خلال العام الماضي. كما أهنئ بحرارة السيد تيجاني محمد بندي، الذي تولى رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وآمل مبتهلا إلى الله أن تحقق الجمعية السلام والرخاء في جميع أنحاء العالم وللبشرية قاطبة.

إن عالمنا اليوم يواجه العديد من التحديات والمعاناة الناجمة عن الظلم على الصعيد العالمي. عرف العلامة الكبير لحضارتنا، الرومي، العدل بأنه

”تشاطر الحقوق والالتزامات على النحو المناسب فيما بين الناس وإعطاء كل ذي حق حقه“.

ومن الواضح أن حقوق الناس ومسؤولياتهم لا يتم تقاسمها على النحو المناسب. وفي الوقت نفسه، فإن الظلم يُوجِدُ عدم الاستقرار والصراعات على السلطة والأزمات والتبذير والترف. غير أن المنظمة التي نجتمع اليوم في قاعتها أُنشئت في أعقاب

الحرب العالمية الثانية بغية تحقيق الغرض النهائي المتمثل في القضاء على الظلم.

والواقع أن المجتمع الدولي يفقد بصورة تدريجية قدرته على إيجاد حلول دائمة للتحديات مثل الإرهاب والجوع والبؤس وتغير المناخ التي تهدد مستقبلنا جميعا. ولا يساورنا أدنى شك في أن موضوع الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة موضوع مناسب في ذلك الصدد: ”تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول“.

ولكن الأهم من ذلك هو أن نفهم ما يمكن أن ننجزه معا. فمن غير المقبول أن نرى جزءا من العالم يعيش في الترف ويتمتع بفوائد الرخاء في حين يعاني الناس في أنحاء أخرى من العالم من الفقر والبؤس والأمية. ومن المؤلم أن نرى أن أكثر من بليوني شخص يعيشون تحت خط الفقر وبليون شخص يعانون من الجوع بينما تناقش أقلية المحظوظين في العالم مسائل مثل التكنولوجيا الرقمية والتشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي والسمنة. ولا يمكننا أن ندير ظهورنا لحقيقة أنه ما لم ننعم جميعا بالأمان فلن يكون أحد منا آمنا.

ومنذ عدة سنوات وأنا أقول من هذا المنبر أنه لا يمكننا أن نترك مصير البشرية لتقدير حفنة من البلدان. واليوم، أود أن أكرر مرة أخرى أن العالم أكبر من خمسة بلدان. لقد آن الأوان لنغير عقليتنا ومؤسساتنا ومنظماتنا وقواعدنا. وعدم المساواة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية في حد ذاته كاف لتقويض الاستقرار العالمي. ويزعجنا، شأننا شأن جميع الآخرين، أن أسلحة الدمار الشامل، بدلا من إزالتها تماما، تُستخدم كأداة لممارسة الضغط في كل أزمة. وامتلاك الطاقة النووية ينبغي إما أن يُحظر على الجميع أو يُسمح به للجميع. ومن أجل بناء مستقبل سلمي للبشرية جمعاء، ينبغي أن نحل هذه المشكلة في أقرب وقت ممكن على أساس العدل.

وفي الوقت الذي يفقد فيه ١٣ شخصا أرواحهم كل دقيقة بسبب تلوث الهواء ويهدد الاحترار العالمي مستقبلنا، لا يسعنا أن نظل غير مبالين. أولا وقبل كل شيء، ينبغي أن نعزز قدرات الأمم المتحدة وكفاءتها. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن نقوم فورا الإصلاحات الأساسية لمجلس الأمن التي تشتد الحاجة إليها، تمشيا مع مبادئ العدل والمساواة.

وبسياسة خارجية استباقية وإنسانية، تنفتح تركيا على بقية العالم وتسعى جاهدة إلى إيجاد حلول قائمة على العدالة لمشاكلنا. وعند جدارة واستحقاق اكتسبت تركيا مكانة مميزة باعتبارها أكثر البلدان سخاء من حيث المعونة الإنسانية والبلد الذي يستضيف أكبر عدد من المشردين في العالم.

إن مؤتمر القمة الثالث للشراكة بين الاتحاد الأفريقي وتركيا، المزمع عقده في تركيا في عام ٢٠٢٠، مثال ملموس آخر على تفانينا وسياستنا الإنسانية الاستباقية. وأدعو جميع البلدان الحاضرة في هذه القاعة إلى دعم سياساتنا ومبادراتنا التي وضعناها على أساس العدالة والأخلاق والضمير.

لقد صارت سورية اليوم جرحا في الضمير الجماعي للبشرية ورمزا للظلم العالمي. منذ عام ٢٠١١، يتبع النظام والتنظيمات الإرهابية، فضلا عن القوات التي تشجعهما، سياسة إدامة الأزمة. فقد قُتل نحو مليون شخص تقريبا وشُرد ١٢ مليون شخص، بينما أُجبر نصف السكان على العيش في أماكن أخرى. ويتعين وقف الأزمة السورية نهائيا.

وتركيا هي البلد الأكثر تضررا من خطر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهو منظمة إرهابية تهدد حدودنا وتستهدف قلب المدن المحيطة بها بالتفجيرات الانتحارية، وقتل المئات من المواطنين الأتراك. وتركيا هي البلد الوحيد الذي تلقى أكبر وأشد ضربة من وجود تنظيم داعش في سورية. ومن خلال عملية درع الفرات، قضينا على حوالي ٣ ٥٠٠ إرهابي تابع لتنظيم داعش ومهدنا السبيل أمام سقوط المنظمة الإرهابية

في سورية. ونحن أيضا نتصدر الجهود الدولية لتحديد هوية الإرهابيين والمقاتلين الأجانب الذين يأتون من جميع أنحاء العالم كي ينضموا إلى تنظيم داعش، بفرض حظر على الدخول إلى بلدنا، والترحيل منه.

وفي الوقت نفسه، تركيا اليوم هي البلد الأكثر سخاء في مجال المساعدات الإنسانية، ومن حيث النسبة بين المساعدة الإنسانية الرسمية والناتج المحلي الإجمالي. ونستضيف الآن ٥ ملايين من ملتمسي اللجوء الذين يفرّون من النزاع والمجاعة والاضطهاد. وبعبارة أخرى، هناك عدد من ملتمسي اللجوء في تركيا يفوق مجموع سكان ٢٩ ولايةً في الولايات المتحدة، و ٣,٦ ملايين منهم من سورية. وفي الواقع، فإن عدد الإخوة والأخوات السوريين الذين نستضيفهم حاليا على أراضينا هو أكثر بكثير من نصف سكان مدينة نيويورك.

وخصصنا ٤٠ بليون دولار لملتمسي اللجوء خلال السنوات الثماني الماضية. ولكن هل تلقت تركيا أي شيء؟ أود أن أبلغ الجمعية أننا لم نتلق حتى الآن أكثر من ٣ بلايين يورو من الاتحاد الأوروبي، وليس كمساهمات المباشرة مقدمة إلى ميزانيتنا الوطنية وإنما من خلال المنظمات الدولية. وقد تم تخصيص ذلك المبلغ للوكالة التركية للإغاثة في حالات الكوارث والهلال الأحمر التركي.

وملتمسو اللجوء الذين فروا إلى بلدنا عاد منهم ٣٦٥ ٠٠٠ شخص بسلامة إلى المناطق التي أمنَّاها في سورية، بما في ذلك مدينة جرابلس. وما يقرب من نصف عدد ملتمسي اللجوء السوريين في تركيا هم دون سن ١٨عاما. وبلغ عددُ الأطفال السوريين المولودين على أراضينا ٥٠٠ ٠٠٠ طفل. ونحن نقدم لهم ليس السكن فحسب، بل أيضا الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية.

وللأسف، تسرَّع المجتمع الدولي أيضا في نسيان رحلة البقاء التي قاموا بها، التي تنتهي إما في ظلمات مياه البحر الأبيض المتوسط أو مواجهة الأسوار الأمنية الممتدة على طول الحدود التي يحاولون الفرار من خلالها. وكما ترى الجمعية، هذه هي صورة الجثة الهامدة للطفل إيلان الذي جرفتها المياه إلى الشاطئ قبل وقت ليس ببعيد، ولكن نُسيت بالفعل. ولا ينبغي أن ننسى أبدا أن ذلك يمكن أن يحدث لأي منا. وهناك الكثيرون على شاكلة الطفل إيلان. بل هناك الملايين على شاكلة الطفل إيلان. ونحن بحاجة إلى اتخاذ الإجراءات من أجلهم. إنها مسؤولية يجب أن نرتقي إلى مستواها.

وفي الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام وحدها، أنقذنا ٣٢ ٠٠٠ مهاجر غير نظامي من الغرق في البحر، ورحلّنا ٥٨ ٠٠٠ مهاجر غير نظامي، باستثناء السوريين، إلى بلدانهم. وإلى جانب الفارين من مناطق أخرى من العالم، تستضيف تركيا حاليا في أراضيها ٥ ملايين شخص من المضطهدين والضحايا. ومن المؤسف أنه تم التخلي عنّا في تضحيتنا وإيثارنا لصالح ملتمسي اللجوء.

لم تكن العودة الفعلية ممكنة إلى مناطق في سورية تخضع لسيطرة النظام والتنظيمات الإرهابية مثل وحدات حماية الشعب الكردية – حزب العمال الكردستاني وتنظيم داعش. ولم يتمكن السوريون الذين فروا من البلد خوفا على حياتهم من العودة إلا على المناطق المحررة التي تؤمنها تركيا. إننا نواجه اليوم ثلاث مسائل مهمة لا بد من معالجتها بينما نسعى إلى حل الأزمة الإنسانية في سورية.

المسألة الأولى هي السلامة الإقليمية لسورية ووحدتها السياسية، وهي تتوقف إلى حد كبير على لجنة دستورية يمكن أن تعمل بصورة فعلية. لقد اجتمعنا مع نظرائنا الروس والإيرانيين في أنقرة في الأسبوع الماضي، وتمكنا من خلال مذكرة التفاهم الموقعة في مؤتمر القمة الروسي من تحقيق معظم أهدافنا. وعندما يتم التوصل إلى حل سياسي دائم في سورية، ستتم استعادة السلامة الإقليمية.

والمسألة الثانية المهمة هو أنه يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع إمكانية وقوع مذبحة في مدينة إدلب وحدوث موجة هجرة قوامها ٤ ملايين شخص. وعلى الرغم من بعض النكسات، فإن الاتفاق الذي توصلنا إليه مع الاتحاد الروسي في سوتشي بشأن هذه المسألة لا يزال سارياً. ولا يمكن لتركيا تحمّل تدفق آخر للمهاجرين. ولذلك، نتوقع من جميع البلدان في جميع أنحاء العالم دعم الجهود التي تبذلها تركيا لضمان الأمن والاستقرار في إدلب.

أما المسألة الهامة الثالثة فهي القضاء على المنظمات الإرهابية لوحدات حماية الشعب/حزب العمال الكردستاني في منطقة شرق نهر الفرات، حيث تحتل ربع مساحة سورية وتسعى إلى إضفاء الشرعية على نفسها بصفتها ما يسمى قوات سورية الديمقراطية. ولن نتمكن من التوصل إلى حل دائم للمسألة السورية، إذا أخفقنا في التعامل مع جميع المنظمات الإرهابية بنفس الطريقة.

ولا نزال نجري محادثات مع الولايات المتحدة بغية إقامة منطقة آمنة داخل سورية. ونعتزم إنشاء ممر للسلام في سورية، عرضه ٣٠ كيلومتراً وطوله ٤٨٠ كيلومتراً، حيث نأمل، بدعم من المجتمع الدولي، في تيسير إعادة توطين مليوني سوري.

وأود أن أطلع الجمعية على خريطة توضح خططنا – الحدود مع تركيا والمنطقة الآمنة المقترحة أدناه. إذا كان من الممكن إنشاء هذه المنطقة الآمنة، فبوسعنا واثقين إعادة توطين من مليون إلى مليوني لاجئ. وتحقيق ذلك الهدف أمرٌ ممكنٌ. وبالعمل معا – مع الولايات المتحدة، وقوات التحالف، روسيا وإيران – يمكننا إعادة توطين اللاجئين، مما يجنبهم الإقامة في خيام المخيمات أو حاوياتها. ويمكننا أن نتخذ الخطوات اللازمة بالعمل معا. ولا يمكن لجمهورية تركيا تحمّل ذلك العبء وحدها. ومن الضروري أن نتخذ التدابير اللازمة في أقرب وقت ممكن.

وإذا كان بالإمكان توسيع المنطقة لتصل إلى خط دير الزور/الرقة، فبوسعنا زيادة عدد السوريين العائدين من تركيا وأوروبا ومناطق أخرى من العالم إلى ٣ ملايين شخص. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بتنفيذ تلك الخطة، وقد بدأنا فعلا بالأعمال التحضيرية اللازمة.

ونرسي أيضا الأسس اللازمة لعقد مؤتمر دولي بمشاركة لبنان والعراق والأردن. كما أننا نعلق أهمية كبرى على نجاح المنتدى العالمي للاجئين، الذي سنشترك في رئاسته في جنيف في كانون الأول/ديسمبر. ونرى أنه من الضروري عقد مؤتمر للمانحين تحت رعاية الأمم المتحدة لدعم عمليات العودة إلى المناطق الآمنة. وثمة حاجة أيضا إلى تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، كما جرى التأكيد عليه في العام الماضي.

وإذا نجحنا في تهيئة بيئة من الثقة والاستقرار على أساس مبادئ الشرعية والعدالة في سورية، فإننا سنساعد أيضا في التخفيف من حدة الحالة في العراق المجاور التي نشأت بسبب وجود تنظيم داعش وحزب العمال الكردستاني. وأغتنم هذه الفرصة لأدعو أسرة الأمم المتحدة بكاملها إلى المشاركة في المبادرات ودعم جهودنا المستمرة لوقف الأزمة الإنسانية في سورية.

تواجه منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى المآسي الناجمة عن الأزمة السورية، مثل الهجرة غير القانونية؛ مشاكل إضافية بسبب التطورات في شرق البحر الأبيض المتوسط. وعلى الرغم من المفاوضات على مدى أكثر من خمسة عقود، لا يزال يتعين إيجاد حل لمسألة قبرص بسبب موقف القبارصة اليونانيين المتصلب.

وما برح الجانب القبرصي اليوناني يتبع سياسات غير منصفة وغير عادلة تتمثل في الفرض ورفض تقاسم السلطة السياسية والازدهار مع القبارصة الأتراك. وتركيا هي الضامن، بموجب

المعاهدات الدولية، للشعب القبرصي التركي الذي تربطها به علاقات تاريخية وثقافية. وبالمثل، اليونان هي أحد الضامنين، وكذلك المملكة المتحدة. ومن الواضح أن أولئك الذين يزعمون أنهم يعملون من أجل حل مشكلة قبرص بدون ضمانات ولا أمن، لديهم نوايا سيئة منذ البداية.

وستواصل تركيا، من جانبها، بذل جهودها حتى يتم التوصل إلى حل يضمن الأمن وحقوق الشعب القبرصي التركي. ونعتقد أن موارد الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط تشكل فرصة هامة للتعاون إذا أريد لنا جميعا أن نعتمد نهجا مربحا لكل الأطراف. ولكن، للأسف، وبالرغم من نهجنا المعقول، تحاول بعض بلدان المنطقة، من خلال العمل الانفرادي، تحويل مسألة موارد الطاقة إلى نزاع.

وفي منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، نحن مصممون على حماية حقوق تركيا والشعب التركي القبرصي ومصالحهما المشروعة حتى النهاية. وسنواصل العمل بعقلية متفتحة تجاه جميع المقترحات القائمة على التعاون والتقاسم المنصف.

وليبيا هي منطقة أخرى مهمة من مناطق البحر الأبيض المتوسط. ونحن نسعى إلى كفالة تحقيق الأمن والاستقرار في البلد من خلال إنشاء إدارة ديمقراطية تستند إلى الإرادة الحرة للشعب. ومن شأن التمكين السياسي والاقتصادي لليبيا أن يوفر انفراجا لشمال أفريقيا وأوروبا. ولن يكون بالإمكان التوصل إلى حل في ذلك البلد إلا من خلال احترام خيارات الشعب الليبي وإرادته الحرة.

وكان للتدخلات في اليمن وقطر عواقب وخيمة من الناحيتين الاقتصادية والإنسانية. وينبغي لنا جميعا أن نسعى إلى تحقيق تسوية فورية لتلك الأزمة في المنطقة، التي عاودت الظهور نتيجة للهجمات على مرافق إنتاج النفط.

وسنواصل متابعة التطورات المتعلقة بوفاة الصحفي جمال خاشقجي، الذي قُتل بوحشية في العام الماضي، والذي لا تزال المحاكم لم تصدر حكما في قضيته، لأننا ثابتين في التزامنا في هذا الصدد.

ومن المسائل الأخرى التي علينا أن نستثمر فيها بكثافة هي أن أول رئيس منتخب ديمقراطيا في مصر، محمد مرسي، فارق الحياة في ظروف مريبة في قاعة المحكمة، ولم يُسمح لأفراد أسرته بدفنه بمراسم مناسبة. ولا يزال ذلك جرحا يدمي قلوبنا. وقد أصبحا رمزا عميقا إلى الحاجة إلى تحقيق العدالة والمساواة في المنطقة.

كما نأمل أن المناقشات بشأن أنشطة إيران، فضلا عن التهديدات التي يتعرض لها ذلك البلد، ستتكلل بالتوصل إلى حل بطريقة رشيدة.

واليوم، أصبحت الأرض الفلسطينية التي ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي أحد أبرز الأماكن حيث يسود الظلم. وإذ لم تعمل صور المرأة الفلسطينية البريئة التي قتلتها قوات الأمن الإسرائيلية بشكل شنيع في الشارع قبل بضعة أيام على إيقاظ الضمير العالمي، فنكون قد وصلنا إلى نقطة حيث الأقوال لم تعد كافية.

هذه الخريطة لإسرائيل تثير استغرابي تماما. فأين تبدأ أرض إسرائيل وأين تنتهي؟ انظروا إلى هذه الخريطة. أين كانت إسرائيل عام ١٩٤٧ وأين أصبحت إسرائيل الآن؟ أين كانت إسرائيل بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٦٧، وعلى وجه الخصوص، أين هي الآن؟ انظروا. هذه أرض فلسطين في عام ١٩٤٧. لم يكن يوجد أي وجود إسرائيلي في تلك الأرض؛ وكان كامل الإقليم للفلسطينيين، كما تبيّن الخرائط.

ومع ذلك وُضعت خطة التقسيم في عام ١٩٤٧ وجرى اعتمادها، ثم بدأت الأرض الفلسطينية تتقلص وأخذت إسرائيل

بالتوسع. ومن عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٧ استمرت إسرائيل بالتوسع بينما تواصل تقلص فلسطين. وفي الوقت الراهن يبدو أنه ليس هناك أي وجود فلسطيني في كامل أراضي إسرائيل. ولكن هل تكتفي إسرائيل بذلك؟ لا، فإسرائيل لا تزال مصممة على السيطرة على الأقاليم المتبقية.

وماذا عن مجلس الأمن والأمم المتحدة وقراراتهما؟ هل يجري تفعيل تلك القرارات وتنفيذها وإنفاذها. كلا، لا يجري ذلك. ولذلك، يجب أن نسأل أنفسنا ما الغرض الذي تحققه الأمم المتحدة؟ فتحت هذا السقف نتخذ القرارات التي لا تُحدث أي تغيير. ومن ثم، متى وأين يمكن أن تسود العدالة؟ وهذا هو مصدر معاناتنا وألمنا. والحكومة الإسرائيلية الحالية، بالإضافة إلى ما ترتكبه من جرائم قتل وأعمال وحشية، مشغولة بالتدخل في الوضع القانوني التاريخي للقدس وأماكنها وآثارها المقدسة ومهاجمته.

ونحن، في تركيا، لدينا موقف واضح بشأن هذه المسألة – ويتمثل في أن الحل الوحيد هو الإنشاء الفوري لدولة فلسطينية مستقلة متجانسة الأراضي على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وأي خطة سلام أخرى، عدا ذلك، لن تكتب لها أبدا فرصة أن تكون منصفة وعادلة وقابلة للتنفيذ.

والآن، ومن على منبر الجمعية العامة، أسأل الحاضرين، أين هي حدود دولة إسرائيل؟ هل هي حدود عام ١٩٦٧، أم حدود عام ١٩٤٧ أم أن هناك حدودا أخرى يجب إبلاغنا بشأنها؟ كيف يمكن الاستيلاء على مرتفعات الجولان والمستوطنات في الضفة الغربية، شأنها في ذلك شأن سائر الأرض الفلسطينية المحتلة، أمام أعين العالم إذا لم تكن تقع ضمن الحدود الرسمية لتلك الدولة؟ هل هدف المبادرة التي يروج لها على أنها صفقة القرن هو القضاء الكامل على وجود دولة فلسطين وشعبها؟ هل هناك تعطش لمزيد من سفك الدماء؟

وينبغي لجميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، أن تقدم دعما ملموسا للشعب الفلسطيني يتجاوز مجرد الوعود. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن تستمر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في القيام بأنشطتها بفعالية. وستواصل تركيا الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني المضطهد، كما تفعل دائما.

ومن الأهمية بمكان أيضا وضع حد لكون جنوب القوقاز من مناطق النزاع والتوتر في العالم، بغية التوصل إلى حل عادل وسلمي. ومن غير المقبول أن يستمر احتلال إقليم ناغورنو – كاراباخ والمناطق المحيطة به، وهي أراض أذربيجانية، على الرغم من كل القرارات التي اتخذت في هذا الصدد.

ومن بين المشكلات التي فشل المجتمع الدولي في تكريس الاهتمام الكافي لها، النزاع في كشمير الذي ينتظر حلا منذ ٧٢ عاما. ولا يمكن فصل الاستقرار والازدهار في جنوب آسيا عن مسألة كشمير. وعلى الرغم من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن، لا تزال كشمير محاصرة ويظل ٨ ملايين شخص عالقين فيها؛ ولا يمكنهم المغادرة. وحتى يتسنى للشعب الكشميري التطلع إلى مستقبل آمن مع جيرانه الباكستانيين والهنود، لا بد من حل المشكلة بالحوار وعلى أساس العدالة والمساواة، بدلاً من النزاع.

وثمة قضية أخرى يبدو أن العالم لا يزال غير مبالٍ بها وهي المأساة الإنسانية التي يواجهها المسلمون الروهينغيا. لقد وثّقت لجنة التحقيق المستقلة، المنشأة تحت رعاية الأمم المتحدة، وجود النية في ارتكاب أعمال إبادة جماعية وراء الأحداث التي ترتكب في ولاية راخين بميانمار. وستواصل تركيا اتخاذ مبادرات لكفالة الأمن والحقوق الأساسية لشعب الروهينغيا، فضلاً عن أنشطة الإغاثة الإنسانية التي اضطلعت بها منذ اليوم الأول.

إن الغزو والنزاعات والأنشطة الإرهابية التي استمرت دون انقطاع في أفغانستان طوال ما يقرب من أربعة عقود قد أثارت

أيضاً تحديات على المستوى العالمي. وقد حان الوقت لاستعادة السلام والأمن. وعلينا أن نتحمل تلك المسؤولية ونتخذ الإجراءات اللازمة.

واليوم، يتمثّل أحد أكبر التهديدات للسلم والاستقرار العالميين في ظهور العنصرية وكراهية الأجانب والتصريحات التمييزية والمعادية للإسلام. إن المسلمين هم الهدف الرئيسي لخطاب الكراهية والتمييز وتشويه قيمهم المقدسة. وقد كان أبرز الأمثلة في الآونة الأخيرة ذلك الهجوم الإرهابي الذي ارتكب في آذار/مارس الماضي في كرايستشيرش بنيوزيلندا.

وكما كان الهجوم الإرهابي الذي استهدف المسلمين في نيوزيلندا خاطئاً وغير مقبول، فإن أعمال الإرهاب التي تستهدف المسيحيين في سري لانكا واليهود في الولايات المتحدة خاطئة بنفس القدر وغير مقبولة. إننا نتحمل المسؤولية عن تحويل هذا المرض إلى جنون مستعر. فالسياسيون الشعبويون الذين يلتمسون الحصول على الأصوات بالتحريض على هذه الاتجاهات، فضلاً عن المجتمعات التي تطبّع خطاب الكراهية بذريعة حرية التعبير، هم الملومون في المقام الأول.

إن التحيز والجهل والتعصب الأعمى، فضلاً عن المحاولات الرامية إلى تهميش المهاجرين، ولا سيما المسلمين منهم، قد مهّد الطريق لظهور هذه الاتجاهات المرَضية، التي لا يمكن دحرها إلا بإرادتنا وجهودنا المشتركة. وبوصفنا ساسة من رجال ونساء، فمن واجبنا الأساسي اعتماد خطاب جماهيري شامل ومتسامح للقضاء على آفة الإرهاب بصورة نهائية.

وقد عرض الأمين العام مؤخراً خطة عمل لحماية المواقع الدينية، وهي مبادرة للأمم المتحدة أدت تركيا دوراً سياسياً رائداً في إنشائها ضمن تحالف الأمم المتحدة للحضارات. ونأمل أن تساعد على زيادة الوعي بشأن هذه المسألة. وألتمس من الأمم المتحدة تحديد يوم ١٥ آذار/مارس – وهو تاريخ تنفيذ الهجوم على كرايستشيرش – بوصفه اليوم الدولي للتضامن ضد كراهية الإسلام. كما أدعو العالم الإسلامي إلى البدء بإجراء تقييم شامل لجميع المسائل، ولا سيما الانقسام السني – الشيعي، التي أججت نزاعاته الداخلية والصراعات على السلطة السياسية حتى الآن، وإلى تسوية خلافاته بصورة نهائية.

إن تركيا وريث شرعي للتراث الجماعي للحضارتين الشرقية والغربية، ويعود ذلك إلى موقعها الجغرافي في قلب العالم القديم. ولذلك فإننا ملزمون باتخاذ الخطوات اللازمة والتحلي بالمسؤولية والارتقاء إلى مستوى المناسبة. وسنواصل الوفاء بمسؤولياتنا تجاه البشرية لأننا تضررنا بشدّة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من الأزمات التي تحيق بمنطقتنا.

إن الأمم المتحدة – وخاصة مجلس الأمن – التي يجري إصلاحها على أساس العدالة والقيم الأخلاقية وما يُمليه الضمير ستبعث مرة أخرى الأمل والتطلعات لدى البشرية. وتقف تركيا على أهبة الاستعداد لدعم جميع الجهود المبذولة والمبادرات المتخذة في هذا الصدد. وعلى أساس هذا الفهم، نحن على استعداد لتولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين. ولذا رشحنا لهذا المنصب الهام السفير فولكان بوزكير، الوزير السابق لشؤون الاتحاد الأوروبي والرئيس الحالي للجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا. ونحن على ثقة تامة بأن السيد بوزكير، وهو الدبلوماسي والسياسي المتمرّس، سيضطلع بتلك المسؤولية بنجاح كبير. وإنني على ثقة من أن الجمعية العامة ستقدم له دعمها الكامل.

تستضيف اسطنبول حالياً، وهي أكبر مدينة في تركيا، مختلف وكالات الأمم المتحدة الإقليمية، ونود أن نحوّل اسطنبول إلى محور إقليمي وعالمي أكبر للأمم المتحدة. وقد دخل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً طور التشغيل في العام الماضي في اسطنبول. ونقدر أيضاً الردود الإيجابية والمشجعة التي تلقيناها حتى الآن على اقتراحنا لاستضافة مركز الأمم المتحدة للشباب

في اسطنبول، الذي أعلنتُ عنه في العام الماضي من على هذا المنبر (انظر A/73/PV.6).

وفي الوقت الحاضر تضمّ مجموعة أصدقاء الوساطة التي نشترك في رئاستها ٥٩ عضواً. وقد حملنا مبادرة الأمم المتحدة تلك إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة التعاون الإسلامي. وأعتقد أن في متناول أيدينا إيجاد حلول عادلة ومنصفة وواعية لجميع التحديات العالمية التي نواجهها.

وأود أن أختتم كلمتي بالتمنيات التالية: الحرية والسلام للجميع، وتحقيق الرخاء للجميع، وتوفير العدالة للجميع ومستقبل سلمي وآمن للجميع. وأتمنى كل النجاح لأعمال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة. وباسم شعبي، أتقدم بالتحيات إلى جميع الأعضاء مع وافر الودّ والاحترام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية تركيا على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطُحب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد محمدو بُهاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.

اصطُحب السيد محمدو بُهاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمدو بُهاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بهاري (*تكلم بالإنكليزية*): أولاً، أود أن أشكر الجمعية العامة على الشرف الذي منحته لحكومة وشعب نيجيريا وذلك بانتخاب مواطننا، سعادة السيد تيجاني محمد باندي، لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. إن ذلك حقاً لمن دواعي الشرف العظيم لبلدنا. والنيجيريون ممتنون حقاً وسوف يسعون إلى الارتقاء إلى مستوى التوقعات والمسؤوليات المنوطة بنا.

والسفير محمد – باندي دبلوماسي محنك ومتمرس، وأنا على ثقة بأنه سوف سيثبت للمجتمع الدولي أنه الأنسب للقيام بهذه المهمة الشاقة للغاية.

واسمحوا لي أيضا أن أتقدم بخالص الشكر للرئيسة السابقة، معالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، على مهارتها وبراعتها وصبرها الذي لا ينفذ في إدارة أعمال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. وفي السياق نفسه، أود أن أثني على الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على جهوده الهائلة واستشرافه الدولي المُجدي التي برزت في قيادته للأمم المتحدة.

إن موضوع الدورة الحالية للجمعية العامة هو ”تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وشمول الجميع“. وهذه المجالات الرئيسية تستدعي العمل الجماعي الذي يفيد المصالح الوطنية والعالمية.

إنّ العالم اليوم يمرّ بمنعطف حاسم. وتحل هذا العام الذكرة السنوية الأولى لليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام. وتصادف أيضا هذا العام الذكرى المئوية لتأسيس عصبة الأمم، التي أدت في نهاية المطاف إلى إنشاء الأمم المتحدة كجزء من النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية.

والفقرة ٤ من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة تدعو إلى منظمة تكون ”مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة“، التي تشمل السلام والأمن الدوليين، الرفاه والعدالة الاجتماعية واحترام الكرامة البشرية

وحماية البيئة. وحققت تعددية الأطراف، التي تجسدها منظومة الأمم المتحدة، مكاسب هائلة لشعوب العالم. وأنقذت الأرواح، ومنعت نشوب الحروب، وأعادت إحلال السلام والاستقرار، وساعدت على إحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في العديد من البلدان.

ويجب أن نقرّ بأن العالم يزداد ثراء وأن هناك دلائل مؤسفة في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي. ولا يزال الملايين في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم عالقين في براثن الفقر المدقع. وعلاوة على ذلك، فإننا نشهد رد فعل عكسي ضد تعددية الأطراف في شكل موجة من العنصرية وكراهية الأجانب، وتجدد النزعات القومية الشعبوية نحو الحمائية والأحادية. وأخشى أن مبادئ الأمم المتحدة الأساسية تتعرض للخطر.

وعند وقف الأعمال العدائية بعد الحرب العالمية الثانية، اتخذت الولايات المتحدة قرارا، في إحدى أعظم المبادرات إيثارا في التاريخ، بإنعاش أوروبا من خلال خطة مارشال وانتشال اليابان وإنعاشها اقتصاديا. وحفزت تلك السياسات السخية الانتعاش الاقتصادي العالمي الذي لم تستفد أوروبا واليابان فحسب ولكن الولايات المتحدة أيضا، من خلال تحسين التجارة والاستثمار العابر، إلى حد كبير. وأصبحت الولايات المتحدة وأوروبا صديقتين وحليفتين منذ نهاية الحرب. وغدت الولايات المتحدة واليابان صديقتين وحليفتين كذلك.

ويمكن تكرار هذه الأمثلة فيما يتعلق بأفريقيا. وأفريقيا متطورة لن تكون مناوئة للبلدان الصناعية، بل ستغدو صديقتها وشريكتها في الازدهار والأمن والتنمية. وأفريقيا مزدهرة تعني المزيد من الازدهار لسائر العالم. أما أفريقيا فقيرة، فستكون عبئا على بقية العالم. وهل هذا ما يريده المجتمع الدولي؟

وينبغي بذل جهود منسقة متعددة الأطراف لاستخدام الموارد الهائلة في القارة الأفريقية وتحقيق الاستفادة القصوى منها لصالح جميع الأمم. وسيتمكن الشركاء في الاستثمار من استرداد استثماراتهم على مر الزمن. والمحاولات الراهنة من جانب البلدان الصناعية للمساعدة في تنمية أفريقيا غير منسقة وبصراحة، تدريجية. ولدينا المهارات والقوى العاملة والموارد الطبيعية، ولكن في كثير من الحالات ينقضنا رأس المال، ومن هنا تأتي مناشدتي للبلدان الصناعية أن تنظر نظرة طويلة الأجل إلى أفريقيا. ونطلب منها أن تأتي وتتشارك معنا لتنمية القارة لما فيه مصلحة الجميع. وستوكل أفريقيا لها مهمة متميزة هي الشروع في الجهد الذي ندعو إليه.

ولدى الأمم المتحدة عمليات قائمة لتشجيع العمل الجماعي من أجل مكافحة التهديدات العالمية. وما من تهديدات أكثر تأثيرا من الفقر والاستبعاد، اللذين هما المصدران المحركان للإجرام والتمرد والجرائم العابرة للحدود، والاتجار بالبشر، وعواقبهما الوخيمة هي التي تبعث على ارتكابها. ويظل الفقر بجميع مظاهره أحد أكبر التحديات التي تواجه عالمنا. واستئصاله شرط لا غنى عنه في تحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، وضعت نيجيريا برنامجا وطنيا للاستثمارات الاجتماعية يعمل كدليل للوصول إلى الأسر المعيشية الأشد فقرا والأكثر ضعفا في البلد. وفي إطار تلك المبادرة، من السهل الحصول على الخدمات المالية المقدمة إلى النساء العاملات في الأسواق والحرفيين والتجار والجمعيات التعاونية. ويمكن لهذا النوع من المبادرات أن يساعد على التقليل من مستوى الفقر الشامل في أفريقيا والقضاء عليه في نهاية المطاف. ويأتي في صميم جهودنا الرامية إلى بناء مجتمع شامل للجميع البرامج الأخرى التي تركز على الشباب، وتمكين الإنسان وتهدف إلى كفالة مشاركة المرأة والشباب في الحكم والصناعة والعمل المناخي والزراعة.

أما على الساحة الدولية، فقد خلقت الأمم المتحدة فرصا جديدة للأخذ بزمام المبادرة في المسائل التي لا تزال تلقي بضلالها على آفاق السلام والازدهار الدوليين، ولا سيما فيما

يتعلق بحق الشعب الفلسطيني في أن يكون بلدهم غير محتل. ومنذ اتخاذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وحتى يومنا هذا، يتكلم المجتمع الدولي بشأن حق الشعب الفلسطيني بأن تكون له أرضه والعيش فيها بسلام.

وفي سياق منفصل، أود أن أشير إلى المخاطر المرتبطة بالانتشار النووي والممارسات التجارية الجائرة وغير العادلة، على الرغم من قواعد منظمة التجارة العالمية ومبادئها.

وفيما يتعلق بالخطر الداهم لتغير المناخ، تقف نيجيريا بحزم مع المجتمع الدولي، في الوقت الذي نحقق أهداف انبعاثات الكربون المتفق عليها التي وقعتها في عام ٢٠١٥. ومنذ ذلك الوقت، أصدرنا سندين خضراوين مستقلين وأضفنا مليون هكتار من الأراضي الحرجية، مما جعل نسبة التغطية الحرجية ٦,٧ في المائة من خلال الجهود الوطنية.

وإذ ندعو ونسعى إلى تحقيق شمول الجميع في مجتمعاتنا، علينا أيضا أن نكفل، بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، مشاركتنا في العمل الجماعي، ولهذا السبب نؤيد توسيع عضوية مجلس الأمن لكي تعكس تنوع القرن الحادي والعشرين وديناميّاته.

ومن آسيا إلى الشرق الأوسط ومن أفريقيا إلى أمريكا الجنوبية، لا يزال العنف وخطر النزاع حياة الكثير من الناس للخطر. وبلدنا ليس استثناء. فنيجيريا دولة فيها ما يقرب من ٢٠٠ مليون شخص يأتون من مجموعات متنوعة عديدة. إن التنوع مصدر قوتنا، وهذا هو السبب في أن شعبنا دعم في الانتخابات هذا العام قوى التسامح وشمول الجميع والمجتمعات المحلية ضد سياسات الاحتجاج والفرقة. وركزت الوعود الانتخابية في بلدنا على الاستقرار السياسي والحرية والرخاء، ومعالجة الفقر وتعليم الشباب وتزويدهم بالأدوات اللازمة لبناء حياة أفضل. ونركز بوجه خاص على دور المرأة في البرامج الجنسانية للنهوض بالنساء. والتقدم الذي أحرزناه والمهام التي أنجزناها مدروسة وهادفة وموزونة.

من الواضح أننا نقدر عدم تقديم حلول سريعة للتحديات المعقدة. وبوجه خاص، فإن تحدي التعليم في أفريقيا يعد تحديا هائلا. وقد اعتمدت الجمعية العامة، في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، القرار ٢٥/٧٣ الذي أعلن يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير يوماً دولياً للتعليم. وكان القرار الذي تزعمت نيجيريا عملية طرحه وشاركت في تقديمه ٥٨ دولة من الدول الأعضاء الأخرى، بمثابة نقطة تحول في الاعتراف بالدور الأساسي للتعليم في بناء المجتمعات الحديثة.

وحتى تضمن حكومة بلدي توفير التعليم للجميع، قامت بإعداد برنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية لمعالجة التحدي الذي يواجهه الأطفال غير الملتحقين بالمدارس والأطفال الذين اضطروا إلى تركها. ويرمي برنامج النشاط الاجتماعي هذا إلى تشجيع زيادة الالتحاق بالمدارس من خلال توفير الوجبات المدرسية المجانية. أما منافعه، فتتجاوز البيئة المدرسية. وفضلاً عن ذلك، قمنا بتعميم مراعاة قوانين وسياسات إعلان المدارس الآمنة وتنفيذها على نطاق جميع المؤسسات التعليمية في نيجيريا.

لقد أصيب العالم بالصدمة والذهول إثر مذبحة نيوزيلندا التي اقترفها رجل مسلح وحيد أزهق أرواح ٥٠ من المصلين. وتلك الجريمة ومثلها من الجرائم التي أجّجتها شبكات وسائط التواصل الاجتماعي، من شأنها أن تتغلغل في نسيج الثقافة الرقمية الناشئة. ويجب أن تعيَ شركات التكنولوجيا الرئيسية مسؤولياتها. فلا يمكن السماح لها بمواصلة تيسير نشر الرسائل الدينية، والعنصرية والحاملة على كره الأجانب والرسائل الكاذبة التي بوسعها أن تحرض مجتمعات بأسرها بعضها ضد الآخر، مفضيةً إلى إزهاق أرواح الكثيرين. فمن شأن ذلك أن يمزق بعض البلدان إرباً.

وتشكل الشبكات الإجرامية المنظمة، التي كثيرا ما تنشط مفلتةً من العقاب عبر الحدود الدولية، تحديات جديدة وحده العمل الجماعي بوسعه أن يحقق نتائج ملموسة رداً عليها.

وينطبق ذلك أيضا على مكافحة التطرف العنيف، والاتجار بالبشر والمخدرات، ومكافحة الفساد وغسل الأموال. وتواجه الحكومة النيجيرية الحالية تحديات الفساد بصورة مباشرة. وإننا نرسل إشعارا للجماعات الإجرامية الدولية من خلال المقاضاة الصارمة لعملية الاحتيال التي اقترفتها شركة التنمية الصناعية ”Process and Industrial Development“ في محاولة لسلب نيجيريا بلايين الدولارات.

وعندما كنت شابا وجنديا، فقد كنت شاهدا بنفسي على ما يخلفه النزاع من دمار وبؤس رهيب. وإذ ندنو من إحياء الذكرى الخامسة والسبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية، أود أن أشيد بالتضحيات التي قدمها العديد من الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم دفاعاً عن الحرية، والتسامح وسيادة القانون. وفي نيجيريا، قطعنا أشواطا كبيرة على صعيد ترتيب أوضاعنا الداخلية. وسنعمل بلا كلل على مراعاة الأصول القانونية الواجبة. ولا تزال سيادة القانون الأساس الدائم والثابت الذي يقوم عليه النظام العالمي. وتعد الحرية، والتسامح وسيادة القانون قيماً عالمية تؤكد أفضل ما تمثله الجمعية العامة وما يربط بيننا جميعا.

وختاماً، أؤكد مجددا على التزام نيجيريا بتعزيز السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة. كما أننا ملتزمون بتعزيز الشراكات والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لصالح البشرية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد محمدو بُهاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، من قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد إبراهيم محمد صليح، رئيس جمهورية ملديف

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ملديف.

اصطحب السيد إبراهيم محمد صُليح، رئيس جمهورية ملديف، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إبراهيم محمد صُليح، رئيس جمهورية ملديف، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس صليح (*تكلم بالإنكليزية*): كثير من الأمور ليست على ما يرام في هذا العالم. فالنظام المتعدد الأطراف لفترة ما بعد الحرب، الذي ساعدت هذه المنظمة على إنشائه، بات يُظهر علامات إجهاد. والحروب التجارية تهدد بالدخول بنا في حالة أخرى من الكساد الاقتصادي العالمي. أما الشعبوية، والتطرف السياسي ومعاداة المهاجرين فقد وجدت ضالتها في صفوف الساخطين داخل مجتمعاتنا. وبات وعد الديمقراطية، المنصوص عليه في مبدأ تقرير المصير الذي أُنشئت على أساسه المنظمة، في تراجع. وتهدد العنصرية وكراهية الأجانب بشتى أقنعتها، مستمدةً الجرأة من الخطاب الشعبوي، بزرع الفرقة في مجتمعاتنا.

وأما الإرهاب، فلا يزال يعصف بجميع مجتمعاتنا ويؤثر فيها. وفي الوقت نفسه، فإن أزمة المناخ تلوح في الأفق أكثر من ذي قبل، وزاد من حدتها عجزنا الجماعي عن معالجتها – ولهذا فإن العالم بحاجة إلى الأمم المتحدة الآن أكثر من أي وقت مضى. لا بد أن نُذكّر أنفسنا بالأهوال التي أدت إلى إنشاء هذه المؤسسة. دعوني أنعش ذاكرتنا الجماعية. لقد قامت الأمم المتحدة على أنقاض حربين عالميتين مدمرتين، راح ضحيتهما أكثر من ١٠٠ مليون شخص.

وولدت من الإيمان بقدسية حرية الإنسان وتقرير المصير، مما يعني أن الدول الصغيرة، هي الأخرى، يمكن أن يكون لها صوت على المسرح العالمي. ويعطي ميثاق الأمم المتحدة الأولوية للسلام والتعاون الدولي حتى يتسنى لنا تفادي الحروب والتمتع بفوائد التعايش السلمي. ونحن بحاجة إلى الأمم المتحدة لأن

مشكلات عصرنا استثنائية، ولا أحد منا يستطيع حلها بمفرده. ونحتاج إلى قوتنا الجماعية لمعالجة تحديات عصرنا.

وفي ظل هذه الأوقات الصعبة، فيما يبدو أن موجة الديمقراطية الكبرى التي اجتاحت العالم خلال القرن الماضي قد انحسرت، فإن ملديف تمثل قصة رائعة. إنها قصة الفرصة الثانية، قصة شعب أثبت قوته وأمة تمكنت من عكس التيار الذي كان سيفضي بها إلى حكم استبدادي. وقبل عام واحد تحديدا، في الساعات الأولى من يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أُعلنت نتائج الانتخابات الرئاسية في ملديف. وكانت الانتخابات ذات أهمية لأنها كانت تمثل الفرصة الوحيدة لإحياء الديمقراطية في بلدنا.

كما يعلم الكثيرون هنا، فإن مسيرتنا الديمقراطية، التي بدأت في تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٨، قد توقفت في غضون بضع سنوات. فخلف المثل العليا للحظة الديمقراطية لدينا كانت تختفي بقايا النظام الاستبدادي القديم. وقد اختُطفت السلطة القضائية وعُطل البرلمان واستُميلت مؤسسات الدولة وأسكتت الصحافة. وتعرض المعارضون السياسيون للتهديد بشكل مستمر، وألقي القبض على زعماء المعارضة أو تم نفيهم.

لقد عارض الكثيرون في المجتمع الدولي هذا التراجع. وكما هي عادة المستبدين، فقد أدار النظام ظهره للعالم. لقد تركنا الكومنولث، مصرين على أن الدعوات من أجل الديمقراطية في ملديف هي إهانة لسيادتنا. وأصبحت الانعزالية جوهر سياستنا الخارجية.

إن فوزنا في الانتخابات العام الماضي في مواجهة هذه المحن ورغم الصعوبات التي بدت مستعصية على الحل، مصدر فخر كبير لأبناء شعب ملديف. إنني لا آخذ المسؤولية التي أوكلوها إليّ باستخفاف. فهناك الكثير مما ينبغي عمله – من ترسيخ الحكم الرشيد إلى تحقيق العدالة؛ ومن تثقيف شبابنا إلى تحسين حالة الفئات الأشد تهميشا؛ ومن تهيئة الفرص للأعمال التجارية إلى تسخير فوائد التكنولوجيا الجديدة؛ ومن حماية الشعاب المرجانية ونظامنا الإيكولوجي الهش إلى بناء مجتمع إسلامي نابض بالحياة يتسم بالعدالة وروح العصر.

والتنمية بدون عدالة لا تنجح، ولهذا السبب لدينا برنامج للعدالة الانتقالية نسعى فيه إلى معالجه انتهاكات حقوق الإنسان، والتحقيق في جرائم القتل والاختفاء القسري، ومحاكمة الفساد المتفشي الذي يقوض جميع مستويات الحكومة. ونشارك في برنامج شامل لإصلاح الشرطة، ونعمل عن كثب مع مؤسسات الدولة الأخرى لإصلاح نظامنا القضائي وتحديثه.

والديمقراطية الحقيقية تعني أكثر من مجرد إجراء الانتخابات. فالأمر يتعلق بإشراك المواطنين في عملية صنع القرار. ولهذا السبب فأننا نعمل على وضع تشريعات لإضفاء اللامركزية على هياكل الحوكمة ونقل السلطة إلى المجتمعات المحلية لدينا.

وكما قلت في البداية، فإننا نمر بمرحلة صعبة، تتطلب منا جميعا اتخاذ إجراءات قوية. لهذا السبب، وعلى الصعيد الدولي، أكدنا من جديد على الصداقات القديمة التي طال إهمالها وبدأنا صداقات جديدة. وشرعنا في عملية الانضمام إلى الكومنولث ثانية. ونعتزم أن نكون شريكا دوليا جيدا وجزءا من الحل المشترك للمسائل الملحة في عصرنا، من تغير المناخ إلى مكافحة آفة الإرهاب.

لقد أصبح الإرهاب والتطرف العنيف أحد أكبر التهديدات في القرن الحادي والعشرين. فجذورهما لا توجد فقط في السخط والإحباط الناجم عن عالم سريع التغير، بل أيضا في الجهود النشطة التي يبذلها الانتهازيون الذين يحرفون الدين ويسممون عقول الشباب لتنفيذ أهدافهم. وكما نعرف، فإن الإرهاب والإرهابيين لا يعترفون بالحدود الوطنية.

لقد استيقظنا في يوم عيد الفصح على الأنباء المروعة عن الهجمات الإرهابية في سري لانكا، أقرب جيراننا. إن خطر

امتداد تلك الشبكات عبر حدودنا حقيقي تماما. والمطلوب هو اتخاذ إجراءات عالمية متضافرة. ويشمل ذلك كل شيء بدءا من تبادل المعلومات الاستخبارية وأفضل الممارسات، والتدريب على مكافحة الإرهاب وإصلاح نظامنا المالي إلى حرمان الشبكات الإرهابية من التمويل. إن المحاولات الانفرادية للتصدي لهذا الخطر تظل عقيمة إلى حد كبير بدون تنسيق عالمي مواز، ولهذا السبب فإن الأمم المتحدة تظل ذات أهمية كبيرة في عالم اليوم.

وبالرغم من المحاولات التي بذلتها الأمم المتحدة والدول الأعضاء على امتداد عدة عقود، لا تزال قضية فلسطين على جدول أعمال الجمعية بدون حل. إذ لم يحدث قط أن انتهكت إسرائيل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بهذا الشكل الصارخ والشديد، ولم يسبق قط أن جرى تهميش الشعب الفلسطيني والتمييز ضده بهذا القدر، في تجاهل تام للقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن السلام الدائم في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حل الدولتين استنادا إلى حوار حقيقي ومجد بين البلدان العربية وإسرائيل. وندعو الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى بذل كل جهد ممكن للعمل من أجل التوصل إلى تسوية تحقق تلك النتيجة. ولن تحيد جزر ملديف أبدا عن دعمها للشعب الفلسطيني وسعيه إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

ما برحنا نكافح منذ ٣٠ عاما لنعالج حالة الطوارئ التي يشهدها المناخ العالمي، بصورة مجدية. ونحن الملديفيون، ما فتئنا نقول طيلة ٣٠ سنة بأن هذه هي أكبر معركة نخوضها في حياتنا لأنها تهدد بقاءنا كأمة. ولئن كانت الأدلة العلمية دامغة، فقد كان هناك غياب مفزع لاتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي.

ووفقا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، إذا استمر متوسط درجات الحرارة في الارتفاع فوق عتبة الدرجتين، فسنكون قد وصلنا إلى نقطة اللاعودة. وفي حين أن اتفاق باريس كان بمثابة إنجاز لما يمكننا تحقيقه بشكل جماعي، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وعلى الرغم من أن هذه المشكلة ليست من صنعنا، فإن ملديف مصممة على الدفع بجهود التوصل إلى حل. ولا يمكننا انتظار الجداول الزمنية المحددة لاتفاق باريس ولن ننتظرها. ونعكف حاليا على تنقيح مساهماتنا المحددة وطنيا وتوسيع نطاقها. وسنعمل بالتنسيق مع الدول الجزرية الأخرى، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية والزملاء الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

و بالأمس تحديدا، وفي مؤتمر قمة العمل المناخي الذي عقده الأمين العام، قدمت جزر ملديف خطة بعنوان ”جزر مستدامة وذكية مناخيا“، تسعى إلى استخدام الحلول الطبيعية وتعزيز الابتكار والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة لبناء القدرة على الصمود في مجتمعاتنا. وفي إطار الخطة، نسعى إلى التخلص التدريجي من استخدامنا للمنتجات البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة بحلول عام ٢٠٢٣. وسيكون ذلك أحد أهم خطط التخلص التدريجي من المواد البلاستيكية الطموحة وبعيدة المدى لأي دولة على وجه الأرض.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن حماية المحيطات دون إيجاد حل لتغير المناخ ولا يمكن إيجاد حل لتغير المناخ دون حماية المحيطات. وبالنسبة لنا، فإن هذه مسألة شخصية. إذ تستلزم زيارة جزر ملديف عبور أميال وأميال من أراضينا قبل رؤية اليابسة. تشكل المحيطات نسبة كبيرة جدا من مساحة جزر ملديف أذ تبلغ ٩٩ في المائة، أما اليابسة فلا تتعدى مساحتها ١ في المائة – مما يجعلنا دولة محيطية كبيرة للغاية. ولا يمكننا أن نتصور وضع أي خطة تتعلق بالمناخ والقدرة على الصمود دون خطة لاستدامة المحيطات.

وستُقيم ملديف، في هذا الأسبوع، شراكة مع تحالف الرخاء الأزرق بشأن خطة اقتصاد أزرق طموحة، تشمل المناطق

البحرية المحمية من أجل الحفاظ على موارد المحيطات التي تدعم سبل عيشنا والتدابير اللازمة لصونها بحيث تنتفع بها الأجيال المقبلة. ونحن على ثقة من أننا سنتلقى الدعم من المجتمع الدولي لمساعدتنا على تحقيق تلك الأهداف.

فاعتمادنا على المحيطات ليس إلا جانبا واحدا من مفهوم الدولة المحيطية الكبيرة. فقد بات موطننا، المحيطُ الهندي، على مدى العقدين الماضيين، يتصدر الجغرافيا السياسية العالمية وسرعان ما احتل مكانته في صميم التجارة البحرية الدولية. فالسلام والأمن في المحيط الهندي يرتبطان ارتباطا وثيقا بالسلام والأمن في العالم. ولا مجال للمغالاة في أهميته بالنسبة للاقتصاد العالمي.

وللأسف، ألاحظ أن المحيط الهندي، ولا سيما على صعيد جنوب آسيا، يعد إحدى أقل مناطق العالم تكاملا، إذ يفتقر إلى الحوكمة الإقليمية وليس بوسعه جني المنافع الاقتصادية المحتملة لنظام فعّال متعدد الأطراف. وتعتزم ملديف تعزيز التكامل الإقليمي عن طريق زيادة التعاون مع جيراننا لجعل منطقة المحيط الهندي منطقة يعمها السلام والرخاء.

وقد ساعدت هذه المنظمة العظيمة على تعزيز السلام وتفادي نشوب النزاعات على مدى أكثر من نصف قرن. إذ مثل النظام العالمي الذي ساعدت على بنائه ذروة ما يمكن أن تحققه الدبلوماسية المتضافرة، ولا تزال تجسد آمال جميع من يؤمنون بالحوار السلمي لحل المشكلات العالمية. ومع أننا حاضرون جميعاً هنا لتمثيل مصالح فرادى الدول، فإننا نمثل أيضاً ما هو أكبر من ذلك بكثير. ألا وهو المجتمع العالمي، بل الإنسانية.

وستواصل ملديف، من جانبها، إقامة الشراكات مع العديد من الأصدقاء الدوليين متحليةً بروح متجددة من الانفتاح والتعاون حتى نتمكن معا من التغلب على العقبات وتسوية تحدياتنا المشتركة تسويةً فعالة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ملديف على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب السيد إبراهيم محمد صُليح، رئيس جمهورية ملديف، من قاعة الجمعية العامة.

كلمة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب أمير دولة قطر.

اصطحب صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني، باسم الجمعية العامة، أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الشيخ آل ثاني: يطيب لي في البداية، أن أهنئ سعادة السيد تيجاني محمد باندي على توليه رئاسة الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، متمنياً له التوفيق.

كما أعرب عن تقديرنا لسعادة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على ما بذلته من جهود في إدارة أعمال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

ونثمن جهود سعادة الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، في تعزيز دور الأمم المتحدة وتحقيق أهدافها السامية.

يواجه العالم تحديات جسيمة ومتنوعة عابرة للحدود، بين الشعوب والدول، تفرض علينا العمل المتعدد الأطراف، ولا سيما حين يتعلق الأمر بالمخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وقضايا البيئة، والتنمية المستدامة، واللجوء والهجرة.

وفي حالة السلم والأمن الدوليين، لا شيء يغني عن حكمة القيادات، ولا سيما قيادات الدول الكبرى، القادرة على

استيعاب مقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وليس في جعبتنا وسائل سوى تفعيل الآليات التي أقرها المجتمع الدولي في مجال الأمن الجماعي، وردع متنهكي القانون الدولي، وضمان احترام سيادة وأمن الدول، وحظر احتلال أراضي الغير بالقوة، وضمها أو تغيير طابعها، والعمل على منع وقوع النزاعات المسلحة بحل الخلافات سلمياً.

إن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج تجعل من تحقيق الاستقرار فيها حاجة إقليمية ودولية. ونحن نؤكد على موقفنا الثابت بتجنيب المنطقة المخاطر عن طريق حل الخلافات بالحوار المنطلِق من المصالح المشتركة واحترام سيادة دولها. فإثارة التوتر وإملاء الإرادة باستخدام الحصار والعقوبات ليس في صالح أي منها. وسبق أن أشرت إلى ضرورة العمل على إنشاء نظام أمن إقليمي، يحفظ لمنطقة الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج خاصة، أمنها واستقرارها. ومجمل الأحداث تؤكد أهمية هذه الفكرة وضرورة العمل على تحقيقها.

وفي هذا السياق، يستمر الحصار الجائر، غير المشروع وغير المبرر الذي فرضته بعض الدول على دولة قطر. وكان مجلس التعاون الخليجي ثاني ضحاياه، إذ شله وأفقده دوره.

حين وقفت هنا أمامكم قبل عامين، بعد ثلاثة أشهر من فرض الحصار كنت واثقا من صمود الشعب القطري وإخوانه المقيمين في قطر ومن تجاوز آثار الحصار (انظر A/72/PV.4)، بل والاستفادة من التحدي الذي فرض علينا رغم الثمن الذي دفعناه.

وكذلك، كنت واثقا منذ اليوم الأول لبدء حملة التحريض والتشويه التي سبقت الحصار أن الرأي العام الخليجي، والعربي والعالمي سيدرك عاجلا الأهداف الكامنة من الحملة الدعائية على دولة قطر، والمدفوعة بنزعات الهيمنة وفرض الوصاية والسيطرة على مقدرات الدول الأخرى، والغرض الحقيقي من توجيه الاتهامات التي سرعان ما ثبت بطلانها. وقد حصل ذلك، مثلما انكشف هذا النهج مرات متكررة حينهما وقعت ضحيته دول أخرى.

وتمشيا مع سياستنا الثابتة التي مفادها احترام القانون الدولي وحل الخلافات والنزاعات بالوسائل السلمية، فإننا نحن، المعتدى علينا، نؤكد على موقفنا بأن الحوار غير المشروط القائم على الاحترام المتبادل ورفع الحصار الجائر هو السبيل لإنهاء هذه الأزمة. ونجدد الإعراب عن تقديرنا البالغ للجهود المخلصة لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت الشقيقة، ومساعي الدول الشقيقة والصديقة لحل هذه الأزمة.

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والعربية عموما، والممارسات غير المشروعة المترتبة على ذلك، ولا سيما توسيع الاستيطان وتهويد مدينة القدس والحصار الخانق والجائر لقطاع غزة وتكثيف الاستيطان في هضبة الجولان السورية المحتلة وتغيير طبيعتها كلها أمور تجري في تحد علني للأمم المتحدة وقراراتها، حتى أصبحت إسرائيل تعتبر أجواء دول المنطقة مباحة لها. إلى متى ستظل الشرعية الدولية عاجزة لا تجد من يفرض احترامها فيما يتعلق الأمر بفلسطين؟

لقد ثبت أن التسويات القائمة على فرض منطق القوة لا تؤدي إلا إلى خرقها والتنكر لها بمنطق قوة الاحتلال أيضا. أما السلام الدائم فهو الذي يقوم على العدل، وهذا يعني ضمان حقوق الشعب الفلسطيني الذي سُلب وطنه، وعلى رأسها إقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري والأراضي اللبنانية. ومثلما لم تتوقف قطر عن دعم أي جهد يُبذل لصالح تحقيق السلام العادل، كذلك سوف تواصل تقديم الدعم السياسي والإنساني للشعب الفلسطيني الشقيق.

أصبحت مأساة الشعب السوري واستمرار معاناته للعام الثامن فضيحة كبرى وعاراً على الإنسانية. إن ما يزيد هذه الكارثة الإنسانية خطورة هو غياب رؤية واضحة لحلها، مع استمرار أعمال القتال والتدمير والتشريد وتجاهلها دوليا.

ندرك جميعا أن المسؤولية الأساسية عن الإخفاق في فرض الحل السياسي الذي نفضله جميعا في سورية يعود أساساً إلى عجز مجلس الأمن عن حماية المدنيين واتخاذ القرار اللازم لوقف إراقة الدماء واستمرار تعنت النظام السوري ورفضه لكافة المبادرات الإقليمية والدولية. وكل من يستمع إلي الآن يعرف أنه عندما نقول مجلس الأمن إنما نقصد الدول الكبرى.

لقد آن الأوان أن يحصل السوريون على الأمن والحياة الكريمة والعادلة من خلال التوصل إلى حل سياسي يلبي تطلعات الشعب السوري بكامل أطيافه وفق بيان جنيف ١ (S/2012/522، المرفق) وقرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما يحفظ وحدة أراضي سورية وسيادتها واستقلالها، وإقامة العدالة بمساءلة مرتكبي الفظائع ضد المدنيين، وفق أحكام القانون الدولي. سوف تواصل دولة قطر القيام بواجبها الإنساني في تقديم المساندة السياسية والمساعدات الإنسانية للشعب السوري الشقيق لتخفيف معاناته.

وفيما يتعلق باليمن الشقيق، نؤكد حرصنا على وحدة اليمن وسلامة أراضيه وسيادته وضرورة استكمال العملية السياسية وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). وأشدد في هذا المقام على أن مخرجات الحوار الوطني في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الذي شاركت فيه جميع الأطراف اليمنية، قدمت حلولاً منصفة وعادلة لكافة القضايا التي يجري الاقتتال حولها، بما فيها قضية نظام الحكم، وبنية الدولة الفيدرالية وقضية الجنوب. لقد أنجز اليمنيون ذلك بالحوار فيما بينهم. وإلى حين يعود اليمنيون إلى أنفسهم ويطبقون حلولا توصلوا إليها دون تدخلات خارجية لا نجد أمامنا سوى دعم جهود الأمم المتحدة لوقف الحرب ودعم جهودها الإنسانية والإغاثية.

وفي ليبيا، تنذر التطورات الأخيرة بمخاطر على وحدتها الوطنية واستقرارها. لقد أدت العمليات العسكرية الأخيرة ضد العاصمة طرابلس إلى عدم انعقاد المؤتمر الوطني الليبي الجامع، الأمر الذي يكشف عن إخفاق جديد لنظام الأمن الجماعي في منطقة الشرق الأوسط والازدواجية والانتقائية في تطبيق الشرعية الدولية نتيجة دعم بعض الدول للميليشيات العسكرية ضد الحكومة الشرعية. هذه الميليشيات التي لم تتردد في ارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين. نحن ندعو إلى مساءلة مرتكبي هذه الجرائم ودعم حكومة الوفاق الوطني الشرعية والمعترف بها دولياً لكي تقوم بكامل مهامها في وضع حد لمعاناة الشعب الليبي وإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع ليبيا.

لقد دفع الشعب الليبي ثمناً غالياً من أجل حريته، ولكنه لم يقطف ثمار النضال الغزير بالتضحيات مع أنه تعب من الفوضى. وثمة جهد دولي وتسوية معترف بها دولياً، فلماذا لا تُنفذ؟ لأن دولاً معروفة تفعل ما لا تقول وتقول ما لا تفعل، تشارك شكلياً في الجهد الدولي بيد وتعمل على تقويضه باليد الأخرى بدعم أمراء الحرب والميليشيات الإرهابية لمصالح ضيقة.

نحن ندعو جميع الأطراف الفاعلة في ليبيا إلى تحمل مسؤولياتها واحترام إرادة الشعب الليبي في الحل السلمي، ونحذر من أن التدخل في الشأن الليبي يزيد من تعقيد الأزمة ويحول دون الوصول إلى التوافق الوطني ويتعارض مع قرارات مجلس الأمن.

تواصل قطر بتوفيق من الله تقديم فضاء للحوار ودعم التوافق على حلول عقلانية ومنصفة للأزمات والصراعات المسلحة. وقد قمنا باستضافة المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان. وحققت هذه المفاوضات، قبل القرار الأمريكي بوقفها، تقدما كبيرا بين الجانبين لتحقيق السلام في أفغانستان.

وندعو المجتمع الدولي، والدول الإقليمية الفاعلة بشكل خاص، إلى تضافر الجهود لتحقيق السلام والاستقرار في هذا البلد.

أثبتت تطورات العام الأخير في أكثر من دولة في منطقتنا أن القمع والجرائم ضد الإنسانية، التي حاول مرتكبوها عبثًا سد مجرى التاريخ، لم توقف تطلع الشعوب إلى العدالة والكرامة الإنسانية وتطلع الشباب العربي إلى مستقبل أفضل. كما ثبت إن الإصلاح التدريجي هو الطريق الأوثق للتغيير في الدول ذات المجتمعات المركبة في إقليم معقد بحد ذاته. ولو اختارت بعض الأنظمة الإصلاح تجاوبا مع تطلعات الشعوب لوفرت خسائر فادحة وضحايا لا تُحصى.

وفي هذا السياق، نثمن الخطوات والاتفاقات التي تمت بين الأطراف السودانية. وإننا على ثقة أن الشعب السوداني قادر على تجاوز هذه المرحلة الانتقالية الحساسة. ونجدد التزامنا بالوقوف بجانب الشعب السوداني الشقيق، وندعو كافة القوى الإقليمية والدولية إلى دعم السودان لتحقيق تطلعات شعبه في الأمن والاستقرار والتنمية. وفي هذه المناسبة، أدعو الإدارة الأمريكية إلى شطب اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

أصبح مركب الإرهاب والتطرف العنيف خطراً داهماً يهدد العالم بأسره. إن القضاء على الإرهاب يتطلب اعتماد نهج شمولي يتضمن معالجة الجذور السياسية والاقتصادية والاجتماعية، جنباً إلى جنب مع العمل الأمني والعسكري. ونحن نجدد إدانتنا لجميع أنواع الإرهاب ومساندتنا لمكافحته. وفي هذا الصدد، بدأت دول كثيرة تدرك خطأ ربطه بدين معين بعد ما تعرضت له من عمليات إرهابية بدوافع عنصرية وأيديولوجية. وثمة حاجة سياسية وأخلاقية إلى تجاوز حصر الإرهاب بالأفراد والجماعات والتعامل أيضاً مع جرائم الدول ضد المدنيين العزل بوصفها إرهاب دولة. وليس ما يجري في سورية وفلسطين وليبيا عنا ببعيد. كذلك من الضروري التمييز بين الإرهاب ومقاومة الاحتلال.

وسوف تواصل دولة قطر مشاركتها الفاعلة في الجهود الدولية لمكافحة التطرف العنيف. وفي هذا الصدد أشير إلى عقد اتفاقية الشراكة بين دولة قطر ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتقديم مبلغ ٧٥ مليون دولار من أجل تعزيز قدرة المكتب، وكذلك فتح المركز الدولي لتطبيق الرؤى السلوكية للوقاية من التطرف العنيف ومكافحته، واتفاقية الشراكة بين مؤسسة صلتك بدولة قطر وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، بهدف بناء القدرات وإطلاق مشاريع في المنطقة العربية تستهدف الوقاية منه.

وعلى المستوى المحلي فقد تواصلت الجهود على المستوى التشريعي، ودعم المؤسسات الوطنية المتخصصة في مكافحة الإرهاب، حتى أصبحت نموذجا يحتذى به على مستوى المنطقة، وهي تضطلع اليوم بدور فاعل في تنفيذ آليات مكافحة الإرهاب التي أقرها المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من الأهمية القصوى لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات في عالمنا المعاصر في شتى المجالات الأمنية والاقتصادية والتجارية وغيرها، إلا أن إساءة استخدام هذه التكنولوجيا أصبحت تهدد أمن الدول والعلاقات الودية فيما بينها، علاوة على الاعتداء على المجال الخاص للأفراد، والأضرار الاقتصادية.

وكما تعلمون قد تعرضت وكالة الأنباء بدولة قطر لعملية قرصنة وتجسس رقميين. وإدراكا منا للأهمية المتزايدة لهذه المسألة أجدد ما اقترحته العام الماضي (انظر A/73/PV.6) بالدعوة إلى مؤتمر دولي يبحث سبل تنظيم هذا الموضوع في القانون الدولي، وأؤكد على استعداد دولة قطر لاستضافة هذا المؤتمر برعاية الأمم المتحدة، وبذل كافة الجهود مع الشركاء الدوليين لإنجاحه.

إننا ندرك جميعا أن تداعيات ظاهرة تغير المناخ تمثل شاغلا مشتركا للمجتمع الدولي، وتشكل تهديدا وجوديا لبعض البلدان، علاوة على تأثيرها السلبي على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعلى نوعية حياة البشر.

وعلى الرغم مما بين الدول من تباين في المعطيات والظروف فإننا اليوم أحوج ما نكون إلى التعاون الدولي وتأكيد مصداقية العمل الدولي المتعدد الأطراف لمواجهة تحديات تغير المناخ.

وفي هذا الإطار فقد اضطلعت دولة قطر بدور فعال في الجهود الدولية بشأن تغير المناخ، بالمشاركة مع فرنسا وجامايكا والأمم المتحدة في قيادة التحالف المعني بتمويل الأنشطة المناخية وتسعير الكربون.

لقد انتهجت دولة قطر سياسة ثابتة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان بالاستناد إلى مبادئنا وقيمنا العربية والإسلامية التي تعلي قيمة الإنسان ونحرص على تنفيذ التزامنا في هذا الجانب على المستويين الوطني والدولي للدفاع عن الحقوق الفردية والجماعية واحترام حقوق الإنسان وكرامته وحققت قطر إنجازات مهمة فيما يتعلق بحقوق العمال وظروف العمل بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية.

إن نجاح الأمم المتحدة في مواجهة التحديات المشتركة يعتمد على تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها ومسؤولياتها. وفي هذا الإطار عقدت دولة قطر شراكات مع العديد من أجهزة الأمم المتحدة، وسوف تستضيف الدوحة قريبا بيت الأمم المتحدة الذي يضم مكاتب لمختلف أجهزة المنظمة الدولية المعنية بالسلام والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والعمل الإنساني ومكافحة الإرهاب والتطرف، لتمكينها من أداء مهامها على الوجه الأمثل.

وقد أعلنت دولة قطر مؤخرا عن تقديم دعم للموارد الأساسية للأمم المتحدة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار، وهو يضاف إلى الدعم الذي سبق أن قدمته، بحيث أصبحت تعد اليوم ضمن قائمة أكبر الشركاء الداعمين للأمم المتحدة في مختلف المجالات.

وختاما أجدد التزامنا بالعمل الدولي المتعدد الأطراف والشراكة والتعاون بما يحقق مصلحة شعوبنا وخير الإنسانية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر أمير دولة قطر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أولي موریر رئيس الاتحاد السويسري

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الاتحاد السويسري.

اصطحب السيد أولي موریر رئيس الاتحاد السويسري إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أولي موریر رئيس الاتحاد السويسري وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس موریر (*تكلم بالفرنسية*): إن عالمنا يتغير بسرعة، ويتم تحدي القيم التي ظلت لفترة طويلة معالم استرشادية. والنتيجة هي الفوضى – ما الذي يمكننا التمسك به ما دام لا يدوم شيء؟ هل لا يزال بوسعنا الثقة في السياسة والاقتصاد والمنظمات الدولية؟ هذه أسئلة يتعين الإجابة عنها في سياق جمعيتنا العامة.

لنبدأ بقيمنا. وفي هذا الصدد فإن ميثاق الأمم المتحدة هو بوصلتنا. وهو يؤكد في ديباجته الحقوق الأساسية والمساواة لجميع الأشخاص. كما يتحدث عن المساواة بين الدول. يجب أن تخضع العلاقات بين الدول لمعايير مشتركة.

واسمحوا لي بصفتي ممثلاً لدولة صغيرة أن أتناول هذه النقطة. لقد وجدت عدة بلدان صغيرة أن مبدأ المساواة يُنتهك في أحيان كثيرة. ونحن قلقون بشأن هذا الاتجاه. وفي أحيان

كثيرة تسود قوة الدول الكبيرة على حقوق الدول الصغيرة. وأود أن أكون واضحا فأنا لم آت إلى هنا لتقديم شكوى. إنني أذكِّر الجمعية ببساطة بأن هذه حقيقة تؤثر علينا جميعاً. وفي الواقع يعتمد الأداء السلس للمجتمع الدولي على الامتثال لتلك المبادئ، ولا تهم الكلمات بقدر ما تهم الأفعال. ولا تملك الدول الصغيرة سوى القوانين والحقوق لكي تعتمد عليها، ولكن التمسك بها متروك للمجتمع الدولي لما فيه مصلحته.

وأود أن أقول بضع كلمات أخرى بشأن الحقوق الأساسية. سيصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لاتفاقيات جنيف وهي معلم تاريخي لا جدال فيه. وبفضل جنيف فإن سويسرا هي الدولة الوديعة للاتفاقيات. وعليه فإن المشاركة الإنسانية هي في صميم سياستنا الخارجية. وعلى قدر ما نكرس أنفسنا لقضية القانون الدولي الإنساني فإن قائمة انتهاكاته طويلة للغاية. والأمر الآن متروك لنا جميعا لجعل هذه القيم حقيقة واقعة. فليست هناك مهمة أكثر أهمية أو نبلا بالنسبة لنا.

وأود أن أشير أيضا إلى المسائل الملحة المطروحة – مكافحة الجوع وتلبية الاحتياجات من المياه والطاقة وتوفير التدريب للجميع ومكافحة تغير المناخ والحد من النزاعات المسلحة. وتلك ليست سوى بعض التحديات المقبلة. ففترات الأمل تتبعها فترات من اليأس. وقد كانت جهودنا في الماضي تثمر في كثير من الأحيان عندما نتمكن من الاستفادة من أحدث التطورات التكنولوجية لفائدة الجميع. ويتوقف التقدم المحرز في حضارتنا، إلى حد كبير، على تلك الابتكارات والكيفية التي نتشاطرها.

فالاستثمار في البحوث والتدريب يهيئ الظروف لعالم يتيح المزيد من الفرص للجميع. وإذا أردنا أن يتوفر لدينا ما يكفي من الغذاء والمياه الصالحة للشرب والطاقة في المستقبل، وإذا أردنا النجاح في مكافحة تغير المناخ، فإننا لا نحتاج إلى إعلانات نوايا – بل نحتاج إلى ابتكارات تقنية. ولذلك يجب علينا أن نستثمر في التدريب والبحوث. ويجب تقاسم المعارف بحرية. ويجب تشجيع التقدم التقني، لا إعاقته. فتطوير التكنولوجيات الرقمية يمكن أن يأتي بفوائد جمة سريعا.

والتكنولوجيا الرقمية تجعل من الممكن تبسيط العمليات. وتسهم أيضا في زيادة الشفافية. إن التكنولوجيا الرقمية ستحول عالمنا وطريقتنا في العيش معا وأسلوب عملنا. ويمكنها أن تساعدنا على التعجيل بظهور نموذج مستدام للتنمية. وقد وضع المجتمع الدولي أهدافا طموحة لنفسه في ذلك الصدد في شكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستمنحنا التكنولوجيا الجديدة والابتكار الأدوات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

وكما يعلم الجميع، فإن سويسرا هي أحد أهم المراكز المالية. ونحن ملتزمون بضمان أن يكون قطاعنا المالي فوق الشبهات. فللقطاع المالي القدرة على التأثير في الخيارات الاستثمارية المستدامة وعلى أن يشكل مثالا يحتذى. ويمكنه، إلى جانب الاستخدام المعقول للتكنولوجيا الرقمية الجديدة، أن يطور منتجات مبتكرة ومستدامة وجذابة. فلنتحلَّ بالشجاعة لمحاولة شيء جديد ولكي نقول نعم لوعود المستقبل.

كما أن التكنولوجيا الرقمية تنطوي على بعض المخاطر. فالممارسات غير المشروعة والهجمات الإلكترونية أصبحت جزءا من الحياة اليومية. وكذلك فإن حماية الحياة الخاصة تشكل أحد الحقوق الأساسية. والأمر متروك للساسة لاتخاذ الإجراءات ولرصد استخدام البيانات. وفي ذلك الصدد، أشير إلى أننا دشنا، قبل ثلاثة أسابيع في جنيف، مؤسسة المبادرة الرقمية السويسرية. وهي تضم أهم موردي المعدات والبرمجيات الحاسوبية، فضلا عن العديد من الجهات المؤثرة الرئيسية في مجال الصناعة، بل وكذلك الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وفيسبوك وغوغل والعديد من الجهات الفاعلة الأخرى. فمباذا تُعنى تلك المؤسسة؟ إننا نريد للمجتمع الرقمي الجديد أن يعتمد قواعد أخلاقية مشتركة. فيجب على التكنولوجيا الجديدة أن تلهم

وتكسب ثقتنا. ويمكن لأي منظمة أن تنضم إلى المبادرة وتثبت التزامها بالتقدم وبقيم أخلاقية قوية. ومن الواضح أن سويسرا تعول على التكنولوجيا الرقمية وتعتبرها فرصة في جميع المجالات. فيجب على هذه المبادرة أن تتبع قواعد واضحة تتماشى مع قيمنا المشتركة. وندعو جميع المجتمعين هنا اليوم لتشاطر خبرتنا والتعاون معنا.

وأخيرا، لنتكلم قليلا عن أنفسنا. أعني الأمم المتحدة. إننا نريد منظمة قوية لأنها منصة التبادل العالمية الوحيدة التي يمكن أن تساعدنا على التصدي للتحديات المستقبلية معا. وبالتأكيد، لا بد من إصلاح المؤسسة، وفقا لما نعرفه جيدا. ونؤكد للأمين العام في ذلك الصدد دعمنا لكفالة زيادة فعالية المنظمة، وتركيزها على مهامها الأساسية. فالأمم المتحدة تعتمد على الثقة الموضوعة فيها – وتلك الثقة هي رأس مالنا.

وتعلن سويسرا عن استعدادها للمساهمة في العمل السلس للأمم المتحدة. وجنيف تشكل منبرا مثاليا في ذلك الصدد – فقد ظلت لعقود إحدى عواصم المعونة الإنسانية. إنها مقر الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وهي موطن لأكثر من ٤٠٠ من المنظمات غير الحكومية، وهي الآن كذلك موطن لمبادرة عالمية مكرسة للمسائل الأخلاقية المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية.

إن العالم يتغير، وهذا التغيير أحيانا يسبب الارتباك. ولحسن الحظ، لدينا القيم التي نسترشد بها. إننا ندعو إلى المساواة في الحقوق للجميع – أفرادا ودولا. فيجب أن يسود القانون على القوة. ذلك هو شعارنا. وبالإضافة إلى ذلك، وبفضل التكنولوجيا الجديدة، لدينا أدوات ستمكننا من التصدي لتحديات الغد. ونحن عازمون على المشاركة بنشاط في التصدي لهذه التحديات في المستقبل. وتقف سويسرا وجنيف على أهبة الاستعداد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس الاتحاد السويسري على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إيولي ماورر، رئيس الاتحاد السويسري، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة كوليندا غرابار – كيتاروفيتش، رئيسة جمهورية كرواتيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية كرواتيا.

اصطُحبت السيدة غرابار – كيتاروفيتش، رئيسة جمهورية كرواتيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة كوليندا غرابار – كيتاروفيتش، رئيسة جمهورية كرواتيا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة غرابار – كيتاروفيتش (*تكلمت بالإنكليزية*): نجتمع هنا عشية الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة. إن التجمعات ومناسبات الذكرى السنوية عادة تكون وقتا للتأمل والتبصر. ومن بين هذه المناسبات العالمية الجمعية العامة للأمم المتحدة. هنا، يجتمع العالم ويفكر ويتبادل الأفكار ويحدد أهداف المستقبل. إنها منتدى متميز في تاريخ البشرية.

وأرى أنه يجب استخدام الأشهر القادمة والذكرى السنوية الخامسة والسبعين لمنظمتنا التي تحل في عام ٢٠٢٠ ليس فقط لتأكيد الإنجازات ذات الأهمية العالمية في مجالات السلام والأمن، والعمل المناخي، وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، بل أيضا لاتخاذ خطوة جريئة قفزة إلى الأمام وإعادة تأكيد التزاماتنا. بيد أن عامل الوقت أساسي.

قال الأمين العام وأنطونيو غوتيريش في شهر كانون الأول/يناير إنَّ:

”الخوف في الواقع هو البضاعة الأكثر مبيعا اليوم. وتُعطى له تصنيفات. ويكسب الأصوات. ويحقق الشعبية.“

وفي الواقع، الخوف موجود، وهو يعوق اتخاذنا تلم الخطوة الضرورية في الاتجاه الصحيح؛ وهو يعوق إمكاناتنا وإبداعيتنا.

ونحن، المجتمعون هنا، ينبغي أن نكون مثالا يحتذى. ومن واجبنا استخدام الأدوات المتاحة لنا بلا خوف، والتفكير بجرأة في أدوات جديدة للنهوض بدولنا وكوكبنا في الوقت الحاضر. ويجب علينا التصدي لأكبر التحديات في القرن الحادي والعشرين، الذي يتسم بالعولمة، والمتمثلة في تغير المناخ والتنمية المستدامة والهجرة والإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيات الجديدة. إذن، كيف يمكننا منع السيناريوهات غير المواتية والتي لا تحقق المكاسب؟ كيف يمكننا حشد الدول والموارد المشتركة لتحقيق الاستجابة المناسبة للتهديدات الناشئة؟

إننا جميعا نعرف الإجابة التي هي بسيطة وفي نفس الوقت متزايدة الصعوبة – إنها من خلال تضافر الجهود. ولا يمكننا أن ننكر أن تعددية الأطراف تواجه تحديات. وقد تكون أسباب ذلك كثيرة ومعقدة. ومع ذلك، لا تزال تعددية الأطراف هي أفضل فرصة متاحة لنا من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة. وإذا بقي المرء منعزلا ووحيدا، فسيخفق، ولكن تتوفر بين أيدي العديد منا، بالعمل معا وبحسن نية، والالتفاف حول الأفكار المشتركة، الأدوات اللازمة لتحقيق النجاح. فلنستخدم الآليات القائمة، ونجعلها أفضل وأنجع.

ولا شك في أن الإصلاحات ضرورية. كما أننا بحاجة إلى أن ننظر نظرة متعمقة إلى منظمتنا – مواطن قوتها وضعفها – والتخطيط لمسار العقود المقبلة. وفي هذا الصدد، أؤكد تأييد كرواتيا الكامل لبرنامج إصلاح الأمم المتحدة والجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام. ويجب علينا تنشيط الأمم المتحدة، ومضاعفة الجهود الرامية إلى جعل هذه المنظمة موطنا لقيادة عالمية حقيقية ومنبرا لتعزيز وتطوير النظام الدولي القائم على القواعد.

ولا يمكننا تحقيق أهدافنا، وهي القضاء على الفقر والتعليم الجيد وشمول الجميع والعمل المناخي، بدون الجهود الوطنية الفردية المقترنة بتفانينا وإجراءاتنا المشتركة. وتبذل كرواتيا، من جانبها، قصارى جهدها لبلوغ الأهداف التي حددناها لأنفسنا. أولا، نحن نكافح الفقر والإقصاء الاجتماعي ونحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية. ثانيا، نحن نؤمن بأن التعليم الجيد هو مفتاح الاستقرار الاجتماعي والتقدم الاقتصادي الطويلي الأجل. ثالثا، فيما يتعلق بشمول الجميع، تتمثل القيم السامية لنظامنا الدستوري في الحرية والمساواة، والمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان. وأخيرا، كرواتيا ملتزمة بمكافحة تغير المناخ بتنفيذ حلول مبتكرة ستحوّل اقتصادنا ومجتمعنا، ولا تزال ملتزمة بالتنفيذ الفعال لالتزاماتها بموجب اتفاق باريس.

وكما قدم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مخططا لتحويل أسلوب الحكم والاقتصاد والمجتمع، ترى كرواتيا أيضا أهداف التنمية المستدامة باعتبارها مصفوفة لمستقبلنا والتزاما تجاه مواطنينا والمجتمع الدولي. ونحن بحاجة إلى تنشيط الزخم السياسي، وتجديد حماستنا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبالنسبة لنا، فإن أهداف التنمية المستدامة الـ١٧ هي مبادئ توجيهية لتحقيق تنميتنا وإطار لضمان مستقبل أفضل وأكثر استدامة، على الصعيدين المحلي والعالمي.

وتسعى كرواتيا، جنبا إلى جنب مع سائر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى أن تصبح رائدة في مجال التنمية المستدامة. وتركيزنا الآن، وسيظل كذلك، هو تحقيق كرواتيا الخضراء والتنمية الإقليمية المتوازنة والتماسك الإقليمي لجميع مناطقنا الجغرافية، بما في ذلك التنمية المستدامة في أكثر من ألف جزيرة لنا في البحر الأدرياتيكي.

لقد تكلمت أكثر من مرة من على هذا المنبر. وأثرت، إلى جانب الجمعية العامة، العديد من المسائل التي تقض مضجع دولنا والعالم. واليوم، أود أن أركز على البيئة، ولا سيما على بحارنا ومحيطاتنا. فهي جوهر وأساس جميع أشكال الحياة على الأرض. وبدونها، لن نكون هنا.

وكرواتيا هي بلدٌ من بلدان وسط أوروبا والبحر الأبيض المتوسط القطري ويملك قدرا كبيرا من التنوع البيولوجي. ويبلغ عدد الأنواع المعروفة في كرواتيا حوالي ٠٠٠ ٤٠ نوع، بما في ذلك أعداد كبيرة من الكثير من الأنواع المهددة بالانقراض في أوروبا وفي جميع أنحاء العالم. وإلى جانب الأشخاص الموهوبين لدينا، فإن التنوع البيولوجي هو أعظم كنوزنا.

وفي هذا الصدد، تولي كرواتيا اهتماما كبيرا للحماية البيئية في البحر الأدرياتيكي. ونحن نركز على الحفاظ على استعادة البيئة البحرية والساحلية، وحماية التنوع البيولوجي وتيسير ذلك، وكفالة الاستخدام المستدام للمناطق البحرية والساحلية. وتغطي الشبكة الوطنية الإيكولوجية في كرواتيا ٣٧ في المائة من كامل مساحة أراضينا، و ١٥ في المائة من المنطقة البحرية لدينا.

ومع ذلك، يهدد تغير المناخ والتلوث مواردنا الطبيعية، ونظمنا الإيكولوجية الحساسة وبحرنا الأدرياتيكي. ولا يمكننا الاستمرار في تجاهل آثارها الخطيرة على بيئتنا والخسائر الاقتصادية الفادحة التي يمكننا توقعها. والنفايات البحرية هي مشكلة تثير قلقا متزايدا. فهي تهدد الحياة البحرية في محيطات العالم وفي البحر الأدرياتيكي، وقد أثرت بالفعل على أكثر من ٧٠٠ نوع من الأنواع البحرية. وتتضرر أحيانا بعض مناطق كرواتيا الساحلية، وهي من أنظف سواحل العالم وأروعها، من سوء إدارة النفايات من البلدان المجاورة لنا إلى الجنوب.

إن التلوث بالمواد البلاستيكية في بحارنا ومحيطاتنا هو من أكبر الأخطار التي تواجهها البشرية اليوم. وإذا لم نحافظ على مياهنا والحياة البحرية لدينا، فلن يكون هناك شيءٌ نخلّفه للأجيال المقبلة. وينتهي الأمر بحوالي ٨ ملايين طن من الحطام البلاستيكي في محيطاتنا وبحارنا، في كل سنة. والمواد البلاستيكية موجودة في البيئة البحرية، من سطح الماء إلى قاع البحر.

ونحن نعلم أن للتلوث أثرا سلبيا ماليا سنويا يُقدر ببلايين الدولارات. ولا يعكس ذلك سوى التكاليف المباشرة لأثر المواد البلاستيكية على الحياة البحرية والسياحة ومصائد الأسماك والأعمال التجارية. غير أن التلوث البلاستيكي ينقل الملوثات السامة إلى سلسلتنا الغذائية. وقد كشفت دراسة أجريت مؤخرا أن الناس عموما، وفي المتوسط، قد يكونون يهضمون حوالي ٥ غرامات من البلاستيك كل أسبوع، وهو ما يعادل وزن بطاقة ائتمانية. أن ما نلقيه في البحر اليوم، نستهلكه في غذائنا الذي نتناوله غدا.

وما برح المعهد الشهير للأوقيانوغرافيا ومصائد الأسماك، في سبليت، يرصد البحر الأدرياتيكي منذ عام ١٩٣٠، ويشمل نشاطه العلمي بحوثا معقدة للغاية في مجالات الأوقيانوغرافيا البيولوجية والكيميائية والفيزيائية، والرسوبيات، وبيولوجيا مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ويعمل أكثر من ١٠٠ عالم وخبير بدأب على المحافظة على البحار بصفتها أحد الأصول الأكبر لدينا. ويتطلب أحد برامجهم العديدة التعاون مع الصيادين – حيث يتم جمع المواد البلاستيكية والقمامة التي تعلق في شباكهم من قاع البحر، والتخلص منها. ويشارك في هذا البرنامج عدد من سفن الصيد، وجمعت حتى الآن ٥٠ طنا من النفايات.

وفي الجزء الكرواتي من البحر الأدرياتيكي، تتميز ٩٧ في المائة من مياه الشواطئ بجودة نادرة. ونحن لا نأخذ ذلك كأمر مسلم به، ولا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بأن نفعل ذلك. وهذا هو السبب في أن المزيد والمزيد من المجتمعات المحلية تنظّم أنشطة تنظيف للشواطئ وتشجّع السياح على المشاركة في تلك الأنشطة أيضاً. ومن على هذا المنبر، أشجّع الجميع على الامتناع لطفاً عن إلقاء النفايات في محيطاتنا وأنهارنا. إن مستقبلنا على المحك.

لقد تكلمت في العام الماضي (انظر A/73/PV.8) عن مشروع ”تنظيف المحيطات“، وهو أول طريقة ممكنة لتخليص محيطات العالم من البلاستيك وإزالة ٥٠ في المائة من رقعة النفايات الكبرى في المحيط الهادئ في غضون خمس سنوات فقط. وقد أطلقت عليه وسائط الإعلام تسمية ”باكمان“، في إشارة إلى لعبة الفيديو الشهيرة. وكُنت قد تكلمتُ عن مخترع هذه الطريقة، وهو العالم الكرواتي الشاب العبقري الذي يعيش في هولندا، بويان سلات. ولكن ما نحتاج إليه هو المزيد من الأفعال المماثلة لذلك، لا مجرد الكلمات. فالوقت يمر.

واليوم، بدلاً من إلقاء خطاب مطول، أود الاستفادة من الوقت المتبقي لإعطاء الناس الحقيقيين صوتاً ولأشدد مرة أخرى على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات حقيقية تحفز على المزيد من العمل. وفي هذا الصدد، سأحدث الجمعية عن زلارين، وهي إحدى جزر كرواتيا البالغ عددها ١ ٢٤٦ جزيرة. إنها جزيرة صغيرة، يقطنها حوالي ٣٠٠ شخص – أشخاص ذوو قلوب وعقول مكرسة للحفاظ على البيئة وعلى موطنهم. ففي العام الماضي، جمع الشباب المتحمس من أنصار حماية البيئة المجتمع المحلي بأسره للبدء في عمل اسمه ”أرح نفسك من البلاستيك“. والهدف من ذلك هو جعل زلارين أول جزيرة في البحر الأدرياتيكي خالية من البلاستيك المستخدم لمرة واحدة ومن النفايات البلاستيكية في غضون عام. وكان عملهم هذا محلياً، ولكن جهودهم عالمية بحق. وبما أنني لم أتمكن من عرض أي مقاطع فيديو في قاعة الجمعية العامة، أرجو من المجتمعين هنا مشاهدة رسالة الفيديو القصيرة المعنونة ”HRT – جزيرة دون بلاستيك“، وهو مترجم على الشاشة باللغة الإنكليزية، وذلك عن طريق الرابط الشبكي الوارد في النسخة المطبوعة من بياني.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة يونغ (بليز).

إن سكان زلارين والنشطاء الذين يظهرون في الفيديو امتلكوا الرؤية والشجاعة لإحداث تحول في مجتمعهم الجزري. وفي غضون سنة واحدة فقط، تغيّر شكل الجزيرة. وبالتوقيع على إعلان رمزي، حظر جميع السكان وموردي الأغذية والتجار المواد البلاستيكية التي تُستعمل مرة واحدة من الاستخدام اليومي. واليوم، يعمل أطفال زلارين على توعية مئات السياح الزائرين بأن البلاستيك ليس موضع ترحيب في جزيرتهم. وهؤلاء الأطفال هم مستقبلنا، وهم يستحقون التقدير على ما يقومون به.

ونحن في هذه القاعة نكاد لا نجد أعذاراً لعدم اقتدائنا بسكان زلارين وعمل الشيء ذاته على الصعيد العالمي. فلنجعل جميع مجتمعاتنا مسؤولة على غرار سكان زلارين. ودعونا لا نتردد أو نشعر بالإحباط بسبب الإخفاقات السابقة والحالية، وإنما لنوفر القيادة القوية لنجاحنا المشترك في المستقبل. فالخوف يسرق الوقت، والوقت محدود. وكما قال القديس يوحنا بولس الثاني: ”لا تخافوا“.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية كرواتيا على البيان الذي أدلت به لتوها.

اصطُحبت السيدة غرابار – كيتاروفيتش، رئيسة جمهورية كرواتيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إيفو موراليس أيما، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات.

اصطحب السيد إيفو موراليس أيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيفو

موراليس أيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موراليس أيما (*تكلم بالإسبانية*): نجتمع مرة أخرى في أهم منظمة متعددة الأطراف عرفتها البشرية للتأمل بشكل جماعي وتحليل المشاكل العالمية التي تؤثر على شعوب العالم. ونلاحظ مع القلق تدهور النظام المتعدد الأطراف نتيجة للتدابير الانفرادية التي تروج لها بعض الدول التي قررت أن تتصرف بسوء نية وتتجاهل الالتزامات والهياكل العالمية التي أُنشئت لكفالة التعايش السلمي السليم بين الدول في إطار القانون الدولي والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

إننا نجتمع في هذا المحفل للتناقش والبحث عن حلول للتهديدات الخطيرة على البشرية والحياة على الكوكب. إن موطننا، أمنا الأرض، هي موطننا الوحيد الذي لا يمكن الاستعاضة عنه. وما فتئت الحرائق والفيضانات والأعاصير والزلازل وحالات الجفاف وغيرها من الكوارث تزداد تواتراً. وبات كل عام أشد حرا من سابقه وأخذ ذوبان الجليد العالمي في الازدياد ومستويات المحيطات في الارتفاع. ونعاني كل يوم من اختفاء الأنواع وتحات التربة والتصحر وإزالة الغابات.

وقد تم تحذيرنا من أننا إذا واصلنا اتباع هذا المسار، فستزيد درجة الحرارة العالمية بحلول عام ٢١٠٠ بمقدار ٣ درجات مئوية، مع ما يصاحب ذلك من تغييرات واسعة النطاق ومدمرة. ووفقاً للبيانات المستمدة من منظمتنا، ستحكم الآثار المترتبة على تغير المناخ على ملايين الناس بالفقر والجوع ونقص الماء الصالح للشرب وفقدان ديارهم والتشريد القسري وبالمزيد من أزمات اللاجئين وبنزاعات مسلحة جديدة.

لقد فوجئنا في الأسابيع الأخيرة بحرائق الغابات التي اندلعت في مختلف أنحاء الكوكب – في الأمازون وأفريقيا وأوقيانوسيا – ما يؤثر على النباتات والحيوانات والتنوع البيولوجي. وفي الأسابيع الأخيرة، شهدت بوليفيا مناطق ساخنة بمعنى الكلمة، ما برحنا نُخمدها بالموارد المالية والتقنية والبشرية. وأنفق بلدنا أكثر من ١٥ مليون دولار حتى الآن للتخفيف من الحرائق. ونشكر المجتمع الدولي على تعاونه حسن التوقيت في كفاحنا لإطفاء الحرائق، فضلاً عن التزامه بالمشاركة في جهود الإغاثة بعد إخماد الحرائق.

لقد زاد سباق التسلح والإنفاق العسكري والتكنولوجيا التي تخدم الموت وتجارة الأسلحة التي ينعدم فيها الضمير. ولا يزال النظام المالي غير ديمقراطي وغير منصف وغير مستقر. فهو يعزز الملاذات الضريبية والسرية المصرفية، التي تُخضع البلدان الضعيفة وتُرغمها على القبول بظروف تؤدي إلى استمرار تبعيتها. ونلاحظ مع الأسف أن التفاوتات الاجتماعية الكبيرة لا تزال قائمة. واستنادا إلى بيانات منظمة أوكسفام، هناك حاليا ١,٣ بليون شخص يعيشون في فقر، بينما في ٢٠١٧، كان ١ في المائة من أغنى الناس يملكون ٨٢ في المائة من ثروة العالم. إن عدم المساواة، والجوع، والفقر، وأزمة الهجرة والأمراض الوبائية والبطالة ليست مجرد مشاكل محلية، بل مشاكل عالمية.

ومع ذلك، تفاجئنا القدرة الإبداعية البشرية كل يوم بالابتكارات الجديدة والتطبيقات التكنولوجية الجديدة، التي تزودنا بحلول متميزة لمشاكل معقدة للغاية. وتعني التكنولوجيا قفزة نوعية للبشرية. ومع ذلك، يتعين على هذه الهيئة المتعددة الأطراف وضع اتفاقات في هذا المجال بمشاركة جميع الدول.

ومن الضروري أن نتكلم عن الأسباب الهيكلية للأزمات المختلفة. فالشركات عبر الوطنية تسيطر على الأغذية والمياه والموارد غير المتجددة، والأسلحة والتكنولوجيا والبيانات الشخصية. ويتمثل الهدف في المتاجرة بكل شيء بغية تجميع رأس المال. ويسيطر على العالم حكمُ قلة عالمي؛ مجرد ثلة من البليونيرات تحدد مصير البشرية في المجالين السياسي والاقتصادي. فستة وعشرون شخصاً يملكون ثروة تعادل ما يملكه ٣,٨ بلايين

شخص. وهذا أمر مجحف. وهو أمر غير أخلاقي. وهو أمر غير مقبول.

وتكمن المشكلة الأساسية في نموذج الإنتاج والنزعة الاستهلاكية، وملكية الموارد الطبيعية، والتوزيع غير العادل للثروة. فلنقلها بكل وضوح – جذور المشكلة تكمن في النظام الرأسمالي. وهذا هو السبب في أن الأمم المتحدة أكثر أهمية من أي وقت مضى على الرغم من الجهود الفردية، وهي غير كافية، لأن العمل المشترك هو وحده الذي سيمكننا من التغلب على تلك المشاكل.

وكما سبق أن قلنا، فإن مسؤولية جيلنا هي توريث الجيل المقبل عالما أكثر عدلا وإنسانية. ولن يتحقق ذلك إلا إذا عملنا معا لبناء عالم متعدد الأقطاب مع قواعد عامة تحكم الجميع، وفي الوقت نفسه الدفاع عن تعددية الأطراف، ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئهما.

وقد اتخذنا بعض الخطوات المهمة للغاية في بوليفيا. فنحن البلد الذي حقق النمو الاقتصادي الأعلى في أمريكا الجنوبية، حيث بلغ متوسطه ٤,٩ في المائة في السنوات الست الماضية. وبين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٩ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من ٩,٥٧٤ بلايين دولار إلى ٤٠,٨٨٥ بليون دولار. ولدينا أدنى معدل بطالة في المنطقة، إذ انخفضت من ٨,١ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٨. وانخفض الفقر المدقع من ٣٨,٢ في المائة إلى ١٥,٢ في المائة على مدى ١٣ سنة. وارتفع متوسط العمر المتوقع بتسع سنوات. وارتفع الحد الأدنى للأجور من ٦٠ دولارا ٣١٠ دولارات.

وتم تخفيض الفجوة بين الجنسين في سندات ملكية النساء للأراضي – ففي عام ٢٠٠٥ لم تتملك أراض سوى ٧٨٨ ١٣٨ امرأة، في حين تملكت ٢٤٩ ٠١١ ١ امرأة أراض في عام ٢٠١٨. ولدى بوليفيا ثالث أعلى مشاركة للمرأة في البرلمان في العالم – إذ إن أكثر من ٥٠ في المائة من ممثليها هم من النساء.

وأعلنت بوليفيا نفسها بلدا خاليا من الأمية في ٢٠٠٨. وانخفض معدل الانقطاع عن الدراسة من ٤,٥ في المائة إلى ١,٥ في المائة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٨. وتم تخفيض معدل وفيات الرضع بنسبة ٥٦ في المائة. ونحن بصدد تنفيذ نظام الرعاية الصحية الشاملة الذي سيضمن حصول ١٠٠ في المائة من البوليفيين – النساء والرجال – على الخدمات الجيدة النوعية المجانية التي توفر لهم الرعاية وتحترم كرامتهم. وقد اعتمدنا قانون الرعاية المجانية لمرضى السرطان.

والبيانات التي ذكرتها للتو هي جزء من إنجازات الثورة الديمقراطية والثقافية، التي حققت لاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في بوليفيا. كيف حققنا ذلك خلال هذا الوقت القصير؟ كيف شرعت بوليفيا في طريق هزيمة الفقر وتخلف النمو؟

وقد تحقق ذلك بفضل وعي الشعب – الحركات الاجتماعية والشعوب الأصلية والمزارعون الريفيون والعمال والمهنيون والرجال والنساء في المناطق الريفية والحضرية. وأمّمنا مواردنا الطبيعية والأعمال التجارية الاستراتيجية. وتولينا زمام مصيرنا. وبنينا نموذجا مجتمعيا منتجا اقتصاديا واجتماعيا يعترف بالخدمات الأساسية باعتبارها حقا من حقوق الإنسان، وليس أعمالاً تجاريةً خاصةً. واليوم، يمكننا أن نقول بفخر وتفاؤل أن لبوليفيا مستقبلاً.

وهناك مسألة معلقة في المنطقة، ألا وهي البحر. البحر هو أمر لا غنى عنه للحياة والتكامل وتنمية الشعوب. ولهذا السبب، بوليفيا لن تتخلى عن الحق في الوصول السيادي إلى المحيط الهادئ. وفي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨، بتت محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن العناصر التالية في أحكامها.

أولا، في الفقرة ١٩ من الحكم الصادر في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ بشأن الالتزام بالتفاوض على منفذ إلى المحيط الهادئ (بوليفيا ضد شيلي)، قالت المحكمة

”لدى بوليفيا ساحل يمتد لأكثر من ٤٠٠ كيلومتر على طول المحيط الهادئ.“

ثانيا، في الفقرة ٥٠ من الحكم الصادر في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في نفس القضية، قالت إن

”المسائل موضوع النزاع هي مسائل لا تسوى بترتيب بين الطرفين، أو بقرار تحكيم أو بقرار من محكمة دولية“ ولا ”تحكمها ‹اتفاقات أو معاهدات نافذة›“.

ثالثا، نصت أيضا الفقرة ١٧٦ من الحكم الصادر في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ على مايلي:

”مع ذلك ينبغي ألا يُفهم على أنه يمنع الطرفين من مواصلة حوارهما وتبادلهما للآراء، بروح حسن الجوار، لمعالجة المسائل المتعلقة بوضع بوليفيا كبلد غير ساحلي، الذي اعترف الطرفان بأن حلها يمثل مسألة مصلحة مشتركة. ومع استعداد الطرفين، يمكن إجراء مفاوضات مُجدية“.

ولم يضع هذا الحكم القضائي حدا للجدل؛ بل على العكس من ذلك، فإنه يعترف صراحة أن الخلاف لا يزال قائما، ويؤكد أنه لا يستبعد إمكانية توصل الدولتين إلى حل. ولذلك، ينبغي للأمم المتحدة رصد الحالة والمطالبة بالامتثال التام لقرارات المحكمة، حتى يتسنى للشعبين مواصلة التفاوض بحسن نية من أجل دمل الجروح المفتوحة. ومن الممكن تعزيز روح حسن الجوار وفتح صفحة جديدة في علاقتنا يطبعها إيجاد حلول دائمة يقبلها الطرفان.

وتواجه بلداننا حالات شتّى محلَّ خلاف يجب تناولها بطريقة سيادية، وإيجاد حلول لها من خلال الحوار والمفاوضات التي تصب في مصالح شعوبنا. وتؤكد بوليفيا، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، رفضها للحصار الاقتصادي والمالي المفروض على كوبا، والذي ينتهك جميع حقوق الإنسان.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الدول الأعضاء على ما قدمته من دعم لمختلف المبادرات التي تروج لها بوليفيا، مثل السنة الدولية للغات الشعوب الأصلية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية وتكريس يوم ٢١ حزيران/يونيه يوماً دولياً للاحتفال بالانقلاب الشمسي.

وختاماً، فإننا نؤكد التزامنا بتوطيد نظام دولي جديد للسلام تسوده العدالة الاجتماعية، في انسجام مع أمنا الأرض، من أجل العيش الكريم في ظل احترام كرامة وهوية شعوب العالم.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إيفو موراليس أيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، من قاعة الجمعية العامة.

كلمة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

اصطحب صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الملك عبد الله (*تكلم بالإنكليزية*): في هذا الأسبوع، سيقف القادة من جميع أنحاء العالم هنا أمام الأعضاء في هذه القاعة الكبيرة للجمعية العامة، للمشاركة في المناقشة العامة للدورة الرابعة والسبعين. وإنما نقف هنا اعترافا منا بحقيقة بسيطة، وهي أن الجمعية العامة بالغة الأهمية لمواجهة مخاطر عالمنا واغتنام ما يتيحه من فرص.

والعمل الجماعي هو ما تعدنا به الأمم المتحدة. وقبل زهاء ٧٥ عاما، أُنشئت هذه المنظمة بفضل إجراءات فردية محددة اضطلعت بها دول أعضاء ضافرت جهودها لرسم مستقبل أفضل، واليوم ما زلنا بحاجة ماسة إلى عمل كل دولة من الدول الأعضاء، وإلى عملها يداً بيد مع جيراننا العالميين لإيجاد عالم أفضل وأكثر أمانا نتوق إليه جميعاً.

لأننا إن لم نتصرف، أيّ أمل سيبقى لدينا؟ كيف سيكون مستقبلنا إذا ما تواصل حرمان الملايين من شباب العالم ثمارَ التكنولوجيا الجديدة الوفيرة والثروة العالمية؟ أَبوسعنا أن نتجاهل أزمة الإقصاء؟ أو أننا ستضطلع بما يلزم، وندعم طاقات ومواهب جميع شباب العالم، وندفع جميع الاقتصادات قدماً من خلال نمو عالمي منصف وشامل للجميع؟ ما الذي سيكون عليه عالمنا إن لم نعمل معا من أجل بيئة سليمة وآمنة؟ وتدرك البلدان التي تعاني من ندرة المياه مثل الأردن بالفعل أخطار تغير المناخ. إذ تستلزم أزمة عالمية اتخاذ إجراءات عالمية. كيف لنا أن نبرر التأخير؟

فلنتساءل لِمَ ما زالت الأزمات، في القرن الحادي والعشرين، تتسبب في تشريد الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. فهناك مزيد من التشريد القسري اليوم أكثر من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية. وما الذي سيكون عليه عالم الغد إن لم نساعد على وضع حد لتلك الأزمات ونقدم للاجئين والبلدان المضيفة على حد سواء الدعم الذي يحتاجون إليه لمواجهة المستقبل؟

وكيف يعقل ألاّ يزال الناس اليوم عرضة للازدراء والقتل بسبب ما يدينون به؟ فقد هزت الفظائع التي اقترفت في المساجد والكنائس والكَنَس اليهودية والمعابد ضمير العالم، ولكن ينبغي أن يكون الأمر سيان بالنسبة للأفكار الإجرامية السوداء، على نطاق الطيف الأيديولوجي، التي تدفع إلى ارتكاب تلك الهجمات وغيرها. ولا بد أن نعمل جميعاً بلا هوادة لتكون لنا الغلبة على تلك الجماعات ورسالة الكراهية والريبة التي تحملها، ولكن لا أمل من وراء بذل أي جهد ما لم تكن حظوظ الشباب والشابات في مستقبل إيجابي، حيثما كانوا، محفوظةً. إذ إن قوى العنف تستقصد الفئات الضعيفة والمستبعدة. فهل لنا أن نتخلى عن شباب العالم فيضحوا فريسة للتطرف واليأس؟

إن العمل الجماعي حيوي أيضا لإنهاء الأزمات والنزاعات المريرة، وما من أزمة سببت ضررا على الصعيد العالمي أكثر من النزاع الأساسي الذي تشهده منطقتي، وهو النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. فلم يحقق أي من الطرفين السلام الدائم الذي يرهن به تحقيق مستقبل آمن، فيما واصل الاستقرار الإقليمي والعالمي دفع الثمن.

وإنها لمفارقة رهيبة أن يكون مكتوباً على أرض تُقدّسها ثلاثة أديان تجمع بينها الوصية العظيمة التي مفادها حب الجار، أن تظل أرض نزاع للأبد. إنها الأرض التي وطئ ترابها الأنبياء وحيث سعت أجيال من المسلمين والمسيحيين واليهود إلى العيش في طاعة الله مُلقّنين أبناءهم التعاطف، والرحمة واحترام الآخر. فلا مكان للفصل، والتشريد القسري، والعنف وعدم الثقة في تلك الأرض المقدسة.

وقبل أربعين عاما، وقف أبي، جلالة الملك الراحل الحسين، الذي كان يحب السلام، في هذه القاعة وشجب سلطة الاحتلال ومحاولاتها:

”أن تشطب من عقل العالم وتاريخه عشرات القرون من التاريخ، والتراث، والرموز الروحية، والحضارية والأخلاقية“ (A/34/PV.7، الفقرة ٢٣).

إن استمرار الاحتلال مأساة أخلاقية عالمية، مع أن لا الاحتلال، ولا عمليات التشريد، ولا أي عمل من أعمال القوة من شأنها أن تمحو تاريخ شعب أو تثبط آماله أو تحرمه حقوقه أو تغير إرثنا الحقيقي من قيم مشتركة تجمع بين الديانات التوحيدية الثلاث – وما من شيء يمكنه أن يجرد الشعب الفلسطيني من حقوقه الدولية في المساواة، والعدالة وتقرير المصير.

ويسألني الشباب عن سبب تقاعس العالم عن الدفاع عن حقوق الفلسطينيين؟ ألم يحن الوقت للرد عليهم مُثبتين لهم أن العدالة العالمية وحقوق الإنسان من حقهم أيضا؟ ويبدأ ذلك باحترام الأماكن المقدسة ورفض جميع المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع القانوني للقدس الشرقية والطابع التاريخي الأصلي للمدينة المقدسة، القدس. ما الذي نُلقّنه للشباب من دروس حين يدخل أفراد مسلحون المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف، حتى وقت تجمع المصلين المسلمين لأداء الصلاة؟ وبصفتي عاهلاً هاشمياً وصياً على الأماكن المقدسة، يقع على عاتقي واجب خاص مفاده حماية الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، بل ثمة ما يدفعنا جميعا ويُلزمنا أخلاقياً بالتمسك بالحرية الدينية وحقوق الإنسان. لذلك دعونا نحافظ على المدينة المقدسة للبشرية جمعاء باعتبارها مدينة سلام موحدة.

يجب علينا أيضًا أن نمضي قدمًا نحو إنهاء الصراع وتحقيق سلام عادل ودائم وطويل الأمد من خلال تحقيق حل الدولتين – وهو حل يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويضع حداً للصراع وينشىء دولة فلسطينية قابلة للحياة ومستقلة وذات سيادة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تكون القدس الشرقية عاصمتها وتعيش جنبًا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن متبادلين.

إن حل الدولتين هو الحل الحقيقي الوحيد، لأن ما هو البديل – دولة واحدة، معزولة، ذات قوانين غير عادلة، تعتمد على القوة، وتخل بأعمق قيم البشر الأسوياء على كلا الجانبين؟ هذه صيغة للصراع الدائم، وليست طريقا نحو الاستقرار والأمن والسلام.

التسامح والرحمة والمساواة بين جميع البشر هي القيم التي تجعل الوئام العالمي والعمل الجماعي ممكنين. تلك هي القيم التي تسود ميثاق الأمم المتحدة – العيش سوياً في سلام وحسن جوار، واحترام حقوق الجميع والمساواة بينهم، ومضافرة جهودنا وتوحيد قوانا، ليس من أجل الحفاظ على السلم والأمن فحسب ولكن أيضا لتحسين حياة الإنسان من خلال العدالة والازدهار والمزيد من الأمل للبشرية.

هذه هي الالتزامات الأخلاقية التي حددها مؤسسو الأمم المتحدة. والآن هي مسؤوليتنا. يجب ألا نفشل. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر ملك المملكة الأردنية الهاشمية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد مون جاي – إن، رئيس جمهورية كوريا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كوريا.

اصطُحب السيد مون جاي – إن، رئيس جمهورية كوريا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مون جاي – إن، رئيس جمهورية كوريا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مون جاي – إن (تكلم بالكورية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): بفضل تفاني الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، تم حل العديد من مشاكل العالم، وبدأت جهودها لتحقيق السلام تؤتي ثمارها. أود أن أعرب عن خالص احترامي وتقديري.

أود أن أتقدم بتهنئتي للسفير تيجاني محمد بندي على توليه رئاسة الجمعية العامة. إنني على ثقة بأن الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، تحت قيادته المتميزة، ستصبح حافزا لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف. تشترك الأمم المتحدة وشبه الجزيرة الكورية في نفس الهدف المتمثل في الحفاظ على السلام. أود أن أشيد بمساعي الأمين العام غوتيريش للحفاظ على السلام من خلال دائرة حميدة للسلام والتنمية.

من المؤكد أن التزام الأمم المتحدة بالسلام لجميع الناس وبأهداف التنمية المستدامة سيؤتي ثماره. إن بلدان العالم تضافر قواها لمساعدة بعضها البعض في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث والطوارئ، وكذلك في جهود حفظ السلام. يجب أن تستمر الأمم المتحدة في أداء دور محوري في تعزيز التعاون داخل المجتمع الدولي.

إن جمهورية كوريا هو بلد استفاد كثيرا من الأمم المتحدة. فلقد تم تحريرها من الحكم الاستعماري في السنة التي تأسست فيها الأمم المتحدة. وتمكنت من التغلب على ويلات الحرب بمساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ومن منطلق تحمل كوريا حس المسؤولية المتناسب مع التقدم الذي أحرزته فإنها تعمل الآن مع المجتمع الدولي لإحلال السلام والازدهار في شرق آسيا والعالم بأسره.

لقد كان قرار الهدنة الأوليمبية الذي اتخذته الجمعية العامة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧ عونا كبيرا لنا مرة أخرى. بموجب هذا القرار تم تعليق التدريبات العسكرية المشتركة بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة التي كان تم التخطيط لها في ربيع عام ٢٠١٨، مما هيأ مناخاً مكّن الوفد الأولمبي الكوري الشمالي من القدوم إلى بيونغ تشانغ. ورغم المخاوف الأولية بشأن الأمن تحولت دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بيونغ تشانغ إلى أولمبياد للسلام وأتاح فرصة لا تقدر بثمن لاستئناف الحوار بين الكوريتين. وقد أدت المحادثات بين الكوريتين في وقت لاحق إلى حوار بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية.

وفرت القرارات التي اتخذها الرئيس ترامب والرئيس كيم الزخم الكامن وراء التغيير الهائل في الوضع في شبه الجزيرة الكورية. مقارنة بالماضي، عندما كانت بضع جولات فقط من إطلاق النار كافية لإثارة اضطرابات سياسية كبيرة، شهد الوضع الحالي في شبه الجزيرة الكورية تغييرا واضحا. وتظل طاولة المفاوضات متاحة لتحقيق السلام في شبه الجزيرة. ولا تضع الكوريتان والولايات المتحدة نصب أعينها نزع السلاح النووي والسلام فحسب بل وأيضًا التعاون الاقتصادي الذي يلحق ذلك.

تعتزم جمهورية كوريا بناء اقتصاد سلام يمكن أن يؤدي فيه السلام إلى تعاون اقتصادي، والذي بدوره سيعزز السلام لكل من يعملون في دائرة حميدة. إن الأمثلة على كيفية تأثير الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشكل إيجابي على السلام والازدهار داخل أوروبا تقدم لنا نموذجًا ممتازًا للإقتداء به.

لا يزال تحقيق السلام في شبه الجزيرة الكورية يشكل تحديا مستمرا، وتحقيق السلام في شبه الجزيرة والسلام في العالم بأسره يمثلان هدفين لا ينفصلان. سنواصل الحوار مع كوريا الشمالية سنجد ونمهد طريقًا يؤدي إلى نزع السلاح النووي الكامل

والسلام الدائم، مع الحفاظ على التعاون مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لا يمكن تحقيق السلام إلا من خلال الحوار ولا يمكن اعتباره حقيقيًا إلا عندما يقوم على أساس الاتفاقات والقانون، في حين أن السلام الذي يتحقق على أساس الثقة هو وحده ما يدوم. لقد أسفر الحوار والمفاوضات خلال العام ونصف العام الماضي عن نتائج مهمة في شبه الجزيرة الكورية. لقد أصبحت الآن بانمونجيوم، التي كانت رمزا للانقسام، منطقة منزوعة السلاح لا يوجد فيها حتى مسدس واحد. لقد سحبت الكوريتان مواقع الحراسة التابعة لهما داخل المنطقة المنزوعة السلاح، وبذلك حولتا رمز المواجهة ذاته إلى منطقة سلام.

في الماضي كانت الخروقات المتكررة لاتفاقية الهدنة الكورية تؤدي إلى توترات عسكرية وكانت في بعض الأحيان تزيد خطر نشوب الحرب. ولكن لم تحدث أية مواجهة منذ توقيع الاتفاق العسكري الشامل بين الكوريتين في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

أود على وجه الخصوص إبلاغ الجمعية بأنه تم حتى الآن انتشال إجمالي ١٧٧ مجموعة من الرفات من أروهيد ريدج – وهو موقع أعنف معركة خاضتها قوات كوريا الجنوبية وقوات الأمم المتحدة، من جانب، وقوات كوريا الشمالية والصين من الجانب الآخر. بالإضافة إلى رفات الجنود الكوريين الجنوبيين، تم انتشال رفات من يُفترض أنهم جنود من الولايات المتحدة والصين وفرنسا والكومنولث البريطاني.

بعد مرور ٦٦ عامًا على الحرب الكورية، تمت إعادة رفات ثلاثة جنود كوريين جنوبيين، تم التأكد من هوياتهم، إلى عائلاتهم. كان ذلك إنجازًا مجزيًا بالفعل وذلك بفضل الجهود المبذولة لبناء السلام، والتي مكّنت أيضًا الرئيس ترامب من أن يصبح أول رئيس أمريكي في السلطة يعبر خط الترسيم العسكري ويضع قدمه على أرض كوريا الشمالية. إن تهدئة التوترات العسكرية والثقة القوية بين قادة كل من الكوريتين والولايات المتحدة مهدت الطريق لعقد اجتماع ثلاثي تاريخي في بانمونجيوم.

إن اتخاذ الرئيس ترامب خطوة الأخذ بيد الرئيس كيم متخطياً خط تعليم الحدود العسكرية كان في حد ذاته إعلانا عن البداية الحقيقية لحقبة جديدة من السلام. إذ كانت خطوة جبارة ستَطبع تاريخ السلام في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا. ويحدوني الأمل في أن يتخذ كلا الزعيمين خطوة عظيمة أخرى من هذا المنطلق.

ولا تزال المبادئ التي تمسكت بها تمسكا شديدا في سياق حل المسائل المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية هي ذاتها. وأول تلك المبادئ هو عدم التسامح إطلاقا مع الحرب. فلا تزال كوريا في حالة هدنة. والحرب لم تنته بعد. وينبغي ألاّ تتكرر مأساة الحرب أبدا في شبه الجزيرة الكورية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نضع حداً لأطول هدنة في تاريخ البشرية وننهي الحرب تماما.

وأما المبدأ الثاني فهو ضمان الأمن المتبادل. ستضمن كوريا الجنوبية أمن كوريا الشمالية. وآمل أن تتعامل كوريا الشمالية بالمثل مع كوريا الجنوبية. وعندما يتم ضمان أمن الطرفين، سيكون من الممكن تسريع وتيرة نزع السلاح النووي وإنشاء نظام للسلام في شبه الجزيرة الكورية. وعلى أقل تقدير، يجب إيقاف جميع الأعمال العدائية إبّان عملية التحاور. ويحدوني الأمل في أن يعمل المجتمع الدولي أيضا يدا بيد للتخفيف من حدة الشواغل الأمنية في شبه الجزيرة الكورية.

ويتعلق المبدأ الثالث بالرخاء المشترك. فلا يعني السلام غياب النزاع فحسب. بل يشمل السلامُ الحقيقي جميع جوانب تعزيز الشمولية المتبادلة والترابط، مع العمل معا من أجل تحقيق الرخاء المشترك. فاقتصاد السلام الذي تشارك فيه الكوريتان من شأنه أن يوطد السلام في شبه الجزيرة، وفي الوقت نفسه، أن يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في شرق آسيا والعالم أجمع.

واليوم، استناداً إلى هذه المبادئ الثلاثة، التي تتفق تماما مع القيم التي تدعمها الأمم المتحدة، أود أن أقترح على الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء فكرة تحويل المنطقة المجردة من السلاح التي تشق وسط شبه الجزيرة الكورية إلى منطقة سلام دولية. فالمنطقة المجردة من السلاح منطقة خضراء ذات مساحة هائلة تمتد على طول ٢٥٠ كيلومترا من الشرق إلى الغرب وعلى أربعة كيلومترات من الشمال إلى الجنوب.

وحدود تلك المنطقة شاهد على المأساة الناجمة عن ٧٠ عاما من المجابهة العسكرية، ولكن من المفارقة أنها أصبحت كنزا إيكولوجيا حافظ على نقائه الأصلي. كما باتت فضاء رمزياً ضاربة جذوره في التاريخ، يشمل مأساة الفرقة، التي تجسدها المنطقة الأمنية المشتركة، ومراكز الحراسة والأسلاك الشائكة، فضلا عن التّوق إلى السلام على حد سواء. فالمنطقة المجردة من السلاح هي التراث المشترك للبشرية، ويجب تشاطر قيمتها مع العالم بأسره. وحالما يستتب السلام بين الكوريتين، سأعمل مع كوريا الشمالية على إدراج المنطقة المجردة من السلاح في قائمة مواقع التراث العالمي لليونسكو.

وإذا أردنا أن نعين المنطقة التي تربط بانمونجيوم بِغيسونغ في كوريا الشمالية بوصفها منطقة سلام وتعاون ونحوّلها إلى منطقة يكون فيها بوسع الكوريتين والمجتمع الدولي معا استكشاف السبيل صوب تحقيق رخاء شبه الجزيرة الكورية، وإذا كان للمنطقة المجردة من السلاح أن تستضيف مكاتب الأمم المتحدة الموجودة بالفعل في الكوريتين، وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة بالسلام، والإيكولوجيا والثقافة وتبرز بوصفها مركزا للبحوث المتعلقة بالسلام، وحفظه، وتحديد الأسلحة وبناء الثقة، فمن شأنها أن تصبح منطقة سلام دولية اسماً ومضموناً كذلك.

وهناك قرابة ٣٨٠ ٠٠٠ لغم مضاد للأفراد في المنطقة المجردة من السلاح، ومن المتوقع أن تُمضي قوات كوريا الجنوبية ١٥ عاما لإزالتها بمفردها. بيد أن التعاون مع المجتمع الدولي، بما في ذلك دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، لن تضمن شفافية عمليات إزالة الألغام واستقرارها فحسب، بل إنها ستجعل أيضا من المنطقة المجردة من السلاح على الفور فضاءً للتعاون الدولي.

وإذا كانت كوريا الشمالية تبذل جهودا صادقة لتنفيذ نزع السلاح النووي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يرد بالمثل. فإنشاء منطقة سلام دولية سيوفر ضمانا مؤسسيا وواقعيا لأمن كوريا الشمالية. وسيكون بوسع كوريا الجنوبية، في الوقت نفسه، التمتع بالسلام الدائم.

وقد اتفقتُ والرئيسَ كيم على الاستخدام السلمي للمنطقة المجردة من السلاح، وأُجريت عمليات تفتيش موقعي للحالة الراهنة للسكك الحديدية في كوريا الشمالية بعد أن شرعت الكوريتان في إعادة ربط السكك الحديدية والطرق المقطوعة. وفضلا عن ذلك، فإن الحفل الافتتاحي بمناسبة إعادة ربطها وتحديثها قد تم تنظيمه بالفعل. وتشكل جميع تلك الجهود عملية من شأنها أن تساعد على توطيد أسس السلام في شبه الجزيرة الكورية، فضلا عن الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في شمال شرق آسيا.

وعندما تُحوَّل المنطقة المجردة من السلاح التي تمر عبر وسط شبه الجزيرة الكورية إلى منطقة سلام، ستتطور شبه الجزيرة فتصبح أمّة تمد الجسور وتربط بين القارة والمحيط وتيسر تحقيق السلام والرخاء. كما من شأن الرؤية التي مفادها إنشاء رابطة للسكك الحديدية في شرق آسيا تشاركُ فيها ستة بلدان من شمال شرق آسيا والولايات المتحدة أن تصبح حقيقة واقعة.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، أحرزت منطقة شرق آسيا تقدما لم يسبق له مثيل في التاريخ، من خلال عمليات تبادل وثيق، وتقسيم العمل والتعاون الاقتصادي وبفضل التغلب على ألم الغزو والحكم الاستعماري. وكان نظام التجارة الحرة الذي يتسم بالمنافسة النزيهة بمثابة ركيزته الأساسية. وسنتمكن من

إحراز مزيد من التقدم من خلال التعاون، مع الحفاظ على قيم التجارة الحرة والنزيهة التي تستند إلى ما يعكسه تاريخنا بصدق.

وتعتزم جمهورية كوريا توسيع نطاق مجتمع محوره الإنسان يقوم على الرخاء المشترك في جميع أنحاء شبه الجزيرة الكورية، وشرق آسيا والعالم بأسره من خلال العمل في شراكة مع البلدان المجاورة لها. إن مؤتمر القمة التذكاري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وجمهورية كوريا ومؤتمر قمة الميكونغ وكوريا المقرر عقدهما في بوسان في تشرين الثاني/نوفمبر سيُتيحان الفرصة لإرساء الأسس في هذا الصدد.

وتمثل أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ مهام رئيسية يجب علينا تحقيقها من خلال التعاون المتعدد الأطراف. وبعد أن قمنا بصياغة آلية خاصة بنا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإننا نصب جهودا جبارة في تنفيذها تمشيا مع التزامنا إزاء المجتمع الدولي. وعكفنا على سن القوانين ذات الصلة، مثل قانون التنمية المستدامة، والقانون الإطاري بشأن النمو الأخضر المنخفض الكربون والقانون الإطاري بشأن التعاون الإنمائي الدولي، وقد أنشأنا لجنة رئاسية معنية بالتنمية المستدامة لضمان تنفيذ الأهداف على الصعيد المؤسسي.

وقد أوفدت كوريا ٠٠٠ ١٧ من الأفراد العسكريين إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتى الآن ووقفت إلى جانب أولئك الذين يعانون من الأمراض والكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم. وتعرب كوريا عن تأييدها لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام وإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بقيادة الأمين العام أنطونيو غوتيريش. وسنوطّد الحلقة الحميدة للسلام والتنمية من خلال زيادة قدر مساعدتنا الإنمائية الرسمية.

وعلى وجه الخصوص، ستشارك كوريا بنشاط في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي سيصادف العامُ المقبل ذكراه السنوية العشرين، ومبادرة إلسي بشأن المرأة في عمليات السلام، التي اعتمدت في فانكوفر في عام ٢٠١٧. كما سنستضيف الاجتماع الوزاري المقبل بشأن حفظ السلام في كوريا في عام ٢٠٢١.

وستستضيف كوريا مؤتمر القمة الثاني بشأن مبادرة الشراكة من أجل النمو الأخضر والأهداف العالمية لعام ٢٠٣٠ في العام المقبل. وسيتيح مؤتمر القمة الثاني لهذه المبادرة فرصة تعزيز تضامن المجتمع الدولي من أجل تنفيذ اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة. ويحدوني الأمل في أن تبدي العديد من الجهات المعنية من الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات التجارية والمجتمع المدني اهتماماً بهذا الحدث وأن تشارك فيه.

إن هذا العام يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لكوريا. فقبل مائة عام، استهل الشعب الكوري حركة ١ آذار/مارس للاستقلال المناهضة للحكم الاستعماري الياباني، وأنشأ الحكومة المؤقتة لجمهورية كوريا. وبعد ١٠٠ عام، تقود كوريا الآن الجهود المبذولة لتحقيق التعايش السلمي والمساواة على أساس الحب للبشرية. ستواصل كوريا الاضطلاع بمسؤوليتها ودورها في تحقيق أهداف الأمم المتحدة المتمثلة في السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، مع الوقوف إلى جانب المجتمع الدولي. وسنعمل معا لضمان تحقيق الأهداف النهائية للأمم المتحدة للسلم والأمن الدوليين في شبه الجزيرة الكورية. آمل أن يمكّن دعم وتعاون المجتمع الدولي من تحويل السيوف إلى محاريث في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كوريا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد مون جاي – إن، رئيس جمهورية كوريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد روش مارك كريستيان كابوري، رئيس فاسو ورئيس مجلس وزراء بوركينا فاسو

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس فاسو ورئيس مجلس وزراء بوركينا فاسو.

اصطُحب السيد روش مارك كريستيان كابوري، رئيس فاسو ورئيس مجلس وزراء بوركينا فاسو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد روش مارك كريستيان كابوري، رئيس فاسو ورئيس مجلس وزراء بوركينا فاسو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كابوري (*تكلم بالفرنسية*): بصفة السيد تيجاني محمد بندي مرشح أفريقيا لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين فقد انتُخب في ٤ حزيران/يونيه (انظر A/73/PV.87)، ومن دواعي سروري البالغ أن أتقدم إليه بتهنئتي القلبية والأخوية، وكذلك بتهنئة وفد بلادي. لقد شغل منصبًا رفيعًا في بلده نيجيريا ولديه معرفة كاملة بالأمم المتحدة. أتمنى له كل النجاح وأؤكد له دعم بوركينا فاسو الكامل وهو ينجز ولايته.

سيتذكر التاريخ الرئيسة المنتهية ولايتها، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، باعتبارها المرأة الرابعة – الثانية في نصف قرن – التي تُنتخب رئيسة للجمعية العامة في السنوات الأربع والسبعين لوجود منظمتنا. وفي ضوء العمل المتميز الذي قامت به والنتائج التي حققتها، أود أن أهنئها على تصديها للتحديات الكبيرة المتعلقة بموضوع الدورة الثالثة والسبعين.

وأود أن أؤكد من جديد امتنان شعب بوركينا فاسو وتقديره للأمين العام على التزامه ودعمه الشخصيين، وكذلك التزام منظومة الأمم المتحدة، لبلدي في الأوقات الصعبة. هذه فرصة لتجديد تشجيعي على التنفيذ المقدام للإصلاحات التي تم إجراؤها وتهنئته على تقريره المقدم إلى مجلس الأمن في ٢٤ تموز/ يوليه عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2019/549). إن البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن خلال تلك الإحاطة الإعلامية يبشر بالخير للمستقبل (انظر S/PV.8585).

تُعقد الدورة الرابعة والسبعون لهذا العام تحت شعار ”تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ وضمان الشمول“. ترحب بوركينا فاسو باختيار الموضوع وأهميته وتوقيته لأن تعددية الأطراف، الآن أكثر من أي وقت مضى، تظل لبلدي الطريقة الوحيدة لإيجاد حلول للمشاكل الرئيسية التي يواجهها العالم. يجب أن تشمل تلك التحديات مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة والجريمة الإلكترونية، والتي لا يمكن لأي بلد، مهما كانت قوته، أن يتغلب عليها بمفرده.

في ضوء جميع الإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة في مجالات حفظ السلام والأمن والعدالة وحقوق الإنسان والتنمية ومكافحة تغير المناخ، من خلال اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، يتحتم علينا العمل على تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة كوسيلة للتوصل إلى حلول مشتركة لمشاكل كوكبنا.

إن الإرهاب والفقر هما أكثر الظواهر المدمرة التي يواجهها عالمنا اليوم. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ يواجه بلدنا هجمات إرهابية متواصلة وغير مسبوقة، مع ما لذلك من عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية بعيدة المدى. لقد أدى تصاعد العنف وانعدام الأمن إلى أزمة إنسانية كبرى، والتي أسفرت عن سقوط العديد من الضحايا بين المدنيين وقوات الدفاع والأمن على حد سواء؛ ومئات الآلاف من المشردين داخلياً؛ وإغلاق المدارس والمرافق الصحية؛ وتدمير رموز الدولة. وتستمر زعزعة الاستقرار من خلال استغلال المشاكل الكامنة بين المجتمعات والتي تتطور إلى اشتباكات عنيفة. وعلى صعيد الوضع المالي العام، يمكننا

أن نرى زيادة في الإنفاق الأمني على حساب تمويل التنمية والقطاعات الاجتماعية.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بدعم الأمم المتحدة في مواجهة تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في بوركينا فاسو. إن أهلية بوركينا فاسو لصندوق بناء السلام، على النحو الذي أعلنه الأمين العام، قد أتاحت ذلك – في أعقاب قدوم بعثة مشتركة بين الوكالات برئاسة الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وفرقة عمل معنية بحالات الطوارئ تحت قيادة الأمين العام المساعد – من أجل فتح أحد مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الخمسة خارج العاصمة، حتى يكون أقرب إلى السكان في هذه الأوقات الصعبة.

ولضمان تنسيق الدعم المقدم من الشركاء الدوليين وإدماجه بشكل جيد في استراتيجية شاملة ومتكاملة متفق عليها تربط بين الوقاية والمساعدة الطارئة وإعادة التأهيل والتنمية، طلبت الحكومة إيفاد بعثة تقييم فيما يتعلق بالوقاية وبناء السلام يقوم بها بنك التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. وقد جرى ذلك التقييم في الفترة من ١ إلى ١٠ تموز/يوليه ويجري تنفيذ توصياته.

إن القضاء على الفقر هو أول أهداف التنمية المستدامة لأن ملايين الأشخاص، وفقًا للأمم المتحدة، يعيشون تحت خط الفقر. وما لم يتم عكس هذا الاتجاه فسيعيش أكثر من ١٦٨ مليون طفل في فقر مدقع. يجب على المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى تكثيف جهوده في الكفاح من أجل القضاء على الفقر، والذي هو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. لن يكون للمعركة تأثير إلا إذا قمنا بالتنسيق الفعال للإجراءات متعددة الأوجه في إطار عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر ٢٠١٨-٢٠٢٧ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

لا يزال الوضع الأمني في المنطقة التي تغطيها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مصدراً للقلق. إلى جانب بوركينا فاسو، وبصفتي الرئيس الحالي للمجموعة الخماسية، أود أن أذكّر المجتمع الدولي بأهمية دعم بلدان المجموعة الخماسية في كفاحها الحازم ضد الإرهاب وتعزيز التنمية. إن نشاط الجماعات الإرهابية المسلحة يتوسع جغرافيا، سواء داخل بلداننا أو خارج منطقة المجموعة الخماسية، مما يدل بوضوح على الحاجة الملحة إلى اتخاذ التدابير والمبادرات المناسبة. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشادة بمبادرة أكرا ومؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعني بالإرهاب، والذي عُقد في ١٤ أيلول/سبتمبر. وتُظهر تلك المبادرات بوضوح أن ثمة حاجة إلى مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي.

وفي هذه المرحلة، يسعدني استجابة مجلس الأمن لنداء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بدعم قوي من الأمين العام، من خلال اتخاذه للقرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) المتعلق بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ومن خلال ذلك القرار، ستقدم بعثة الأمم المتحدة الدعم لجميع الكتائب العاملة في إطار القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بشرط أن تتولى المجموعة الخماسية أو غيرها من الشركاء المسؤولية عن إيصال المساعدات إلى العمليات الجارية خارج الأراضي المالية.

وخلال مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الإرهاب في واغادوغو، أشار رؤساء الدول إلى عدم فعالية بعثة الأمم المتحدة في التعامل مع الإرهاب في مالي بسبب حدود الولاية التي أوكلها إليها مجلس الأمن. وقد يبدو من غير المعقول أن تكون القوة المشتركة رغم توفرها على ١٢ ٠٠٠ رجل وامتلاكها لموارد كبيرة غير قادرة على الإسهام بفعالية في مكافحة الإرهاب في البلد. ولهذا السبب، أدعو، أنا ونظرائي في الجماعة الاقتصادية لدول

غرب أفريقيا وبصفتي الرئيس الحالي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، إلى إسناد ولاية أقوى وهجومية بقدر أكبر لبعثة الأمم المتحدة. وستتيح مثل هذه الولاية تأمين مالي وجميع البلدان الأخرى في المجموعة الخماسية وتحقيق الاستقرار فيها. وبالمثل، ندعو مجلس الأمن إلى أن يُسند ولاية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية من أجل تزويدها بموارد دائمة.

واقترحنا، إلى جانب ألمانيا وفرنسا خلال مؤتمر قمة مجموعة السبع الذي عُقد في بياريتز، إنشاء شراكة دولية من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل تشمل معالجة قضايا الإرهاب والحاجة إلى التنمية. وأود أن أدعو جميع الشركاء إلى الانضمام إلى تلك المبادرة من دون تحفظ لأن السلام والاستقرار في منطقة الساحل يعنيان أيضًا إحلال السلام والاستقرار في أفريقيا وبقية العالم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد امتنان حكومات وشعوب بلدي وكذلك بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها ولجميع شركائنا على دعمهم وتوجيهاتهم منذ بداية الأزمة الأمنية والإنسانية. وأكرر دعوتي للتضامن الثنائي والدولي لتزويد القوة المشتركة بما يلزمها من معدات وموارد مالية على نحو مستدام ويمكن التنبؤ به لأداء عملها بشكل صحيح من أجل تعزيز برامجنا الإنمائية الوطنية والإقليمية من خلال ”برنامج الاستثمارات ذات الأولوية“. وركيزتا الأمن والتنمية ضروريتان لضمان استقرار المنطقة. وعلى نفس المنوال، اعتمدت بلدان المجموعة الخماسية في ٣ أيلول/سبتمبر مبادرة ”تسخير الصحراء لتوليد الطاقة“ بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي والتي تهدف إلى استغلال الطاقة الشمسية وتوفير الكهرباء لأكثر من ٦٠ مليون شخص بحلول عام ٢٠٣٠، وكذلك إلى إيجاد فرص عمل وتوفير المياه وإمكانية ممارسة الزراعة وخدمات التعليم والرعاية الصحية.

ورغم الحالة السائدة في بلدي، تواصل حكومتي تنفيذ برنامجها الإنمائي من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية لشعبنا وتعزيز الديمقراطية وتوطيد سيادة القانون. ويأتي في صميم جهودنا تعزيز الانتعاش الاقتصادي ومكافحة البطالة وتمكين النساء والشباب وإيجاد مبادرات للضعفاء وتعزيز الحكم الرشيد. وعلاوة على ذلك، وفي سياق مكافحة عدم المساواة الاجتماعية، وكذلك لضمان التنمية المتناغمة للبلد بأسره، تستخدم بوركينا فاسو أداتين لتقليل التفاوتات بين المناطق ولحفز الاقتصادات على الصعيد المحلي من خلال برنامج محلي لدعم التنمية الاقتصادية وبرنامج الطوارئ لمنطقة الساحل، الذي جرى توسيع نطاقه الآن ليشمل المناطق الخمس المتضررة من التطرف المصحوب بالعنف.

وفيما يخص الحوكمة الديمقراطية، فقد دعوت حزب الأغلبية والمعارضة إلى المشاركة في حوار سياسي في الفترة من ١٥ إلى ٢٢ تموز/يوليه. وكان الحوار إيجابيا وسمح لنا بإحراز تقدم ينبغي تعزيزه من خلال اعتماد النصوص التنظيمية والتشريعية ذات الصلة.

وبالانتقال إلى مكافحة تغير المناخ، أود أولاً وقبل كل شيء أن أشيد بقمة العمل المناخي التي عُقدت أمس والتي أتاح شكلها تقديم مقترحات ملموسة. وأود أيضا أن أشيد بنجاح مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الذي عُقد في الهند قبل بضعة أيام وأن أشير إلى الصلة الواضحة بين التصحر وتغير المناخ. وتدرك بلدان منطقة الساحل ذلك جيدًا، حيث أنشأت في عام ١٩٧٣ اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل.

ويؤدي تغير المناخ إلى نزوح السكان في بوركينا فاسو ويقود إلى تفاقم النزاعات بين الرعاة والمزارعين بسبب نقص المياه وندرة الأراضي الصالحة للزراعة والرعي. ولهذا السبب، وفي سياق منع ومكافحة آثار تغير المناخ، اتخذت حكومتي مبادرات مهمة، بما

في ذلك خطة لإعادة التشجير مدتها خمس سنوات، وأصدرت قانونا للحد من آثار الكوارث والأزمات الإنسانية وأعدت خطة وطنية للحد من المخاطر والتأهب لحالات الطوارئ للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠.

ورغم الحالة الأمنية الصعبة، واصلت بوركينا فاسو الوفاء بالتزاماتها الدولية من خلال دعم الدول الشقيقة في استعادة السلام من خلال بعثات الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، ثمة وجود لبوركينا فاسو في كل من مالي ودارفور بوصفها أحد المساهمين الرئيسيين بقوات في بعثات حفظ السلام. وتشارك قواتنا في غينيا – بيساو في بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي أسهمت في توفير مستوى معين من الاستقرار لذلك البلد الصديق، مما سمح لرئيس جمهورية باستكمال فترة ولايته للمرة الأولى. ونسعى أيضا لزيادة إسهام المرأة كجزء من جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وبينما نلتقي اليوم، تحتل التوترات والتهديدات للسلم والأمن الدوليين مكان الصدارة في الأخبار الدولية. وإذا كنا نحضر جميعًا كل دورة جديدة للجمعية العامة، فإنما يرجع ذلك إلى إيماننا بقدرة الأمم المتحدة، وهي الرمز الأسمى لتعددية الأطراف والدبلوماسية، على إيجاد حلول دائمة للتحديات الكبرى ومختلف الأزمات التي تؤثر علينا في أجزاء كثيرة من العالم.

أود أن أشير إلى أن الأزمة الأمنية المستمرة في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل نتيجة مباشرة لتدمير الدولة الليبية. وأحث المجتمع الدولي على التعبئة من أجل إحلال السلام الدائم في ذلك البلد لأن حل الأزمة الأمنية في بلداننا يتوقف بشكل كبير على تحقيق السلام في ليبيا. وفي هذا الصدد، ترحب بوركينا فاسو بوساطة الأمم المتحدة وتوصي بشدة بمشاركة الاتحاد الأفريقي على أمل أن تؤدي هذه الجهود المشتركة إلى حل الأزمة الليبية. وتمشيا مع الآراء المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ونتائج مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في واغادوغو، أدعو مجلس الأمن إلى تعيين مبعوث خاص مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لديه فهم عميق للحالة في ليبيا.

وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، تكرر بوركينا فاسو دعمها للعملية السياسية الجارية التي تتم تحت رعاية الأمين العام حصرا بهدف التوصل إلى حل سياسي تفاوضي للنزاع يقبله الطرفان، على النحو الذي أوصى به المجلس منذ عام ٢٠٠٧، بما في ذلك في القرار ٢٤٦٨ (٢٠١٩) المتخذ في نيسان/أبريل. وترحب بوركينا فاسو أيضا بعقد اجتماعي مائدة مستديرة بين الجزائر والمغرب وموريتانيا وجبهة البوليساريو، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤١٤ (٢٠١٨) و ٢٤٤٠ (٢٠١٨). وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على العمل الذي اضطلع به المبعوث الخاص السابق للأمين العام للأمم المتحدة خلال فترة ولايته. وبالنظر إلى البعد الإقليمي للنزاع، فإن بوركينا فاسو تدعو جميع دول المنطقة إلى الإسهام في العملية السياسية وإلى زيادة مشاركتها في عملية التفاوض.

وفي الشرق الأوسط، ما زالت القضية الفلسطينية تشكل مصدر قلق كبير في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وتعيد بوركينا فاسو تأكيد دعمها للحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين تعيشان في سلام وحسن جوار.

وتدين بوركينا فاسو بشدة الهجمات المتكررة على المملكة العربية السعودية ومنشآتها النفطية. وأيا كان مصدر تلك الهجمات، فإنها تشكل تهديدا خطيرا للسلام في المملكة العربية السعودية والمنطقة قاطبة. ولذلك، فإننا نطالب بقوة بإنهاء هذه الأعمال العدائية.

وفيما يتعلق بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا الولايات المتحدة الأمريكية، فإن بوركينا فاسو

تعتقد أنه ينبغي رفعها في ضوء الأضرار الكبيرة التي عانى منها الشعب الكوبي منذ سنوات عديدة.

إن السلام والأمن الدوليين معرضان للخطر من سباق التسلح. ولذلك تؤيد بوركينا فاسو جميع المبادرات المتعددة الأطراف والإجراءات الرامية إلى نزع أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية على السواء. فاليوم، هناك أدلة أكثر من أي وقت مضى بأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ويعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأحث الدول على تخصيص الموارد المتوفرة من نزع السلاح لتمويل أهداف التنمية المستدامة والمساعدة الإنمائية الرسمية والصندوق الأخضر للمناخ. وبذلك يمكننا أن نتيح آفاقا أفضل للملايين من الفئات المحرومة.

بالأمس، عقدنا مؤتمر قمة العمل المناخي والاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة وفي الأيام المقبلة سنعقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والتمويل من أجل التنمية. ونعرب عن أملنا في أن تساعد جميع هذه المبادرات في توليد زخم سياسي ودعم على جميع المستويات من أجل تعزيز التعاون مع القطاع الخاص من أجل الاستفادة من الحلول المبتكرة لتمويل أهداف التنمية المستدامة.

ونثني، في هذا الصدد، على تدشين الأمين العام بالأمس، ٢٣ أيلول/سبتمبر، لتحالف المستثمرين العالميين من أجل التنمية المستدامة. فهذه المجموعة، التي ستتألف من ٢٥ إلى ٣٠ من كبار المسؤولين التنفيذيين في كبريات الشركات من جميع أنحاء العالم، تهدف إلى الاستفادة من خبراتهم الفنية لتعزيز الاستثمار الطويل الأجل في التنمية المستدامة؛ وعلى ذلك، فإنها تشكل منارة للأمل في وقت صار فيه التمويل أكثر ندرة من ذي قبل.

وتتابع بوركينا فاسو بحماس، شأنها في ذلك شأن جميع البلدان، المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس، فضلا عن المسائل المتصلة بتنشيط الجمعية العامة والشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفيما يتعلق بالإصلاح لا تزال بوركينا فاسو تأمل، إذ نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس منظمتنا تحت شعار ”المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف“، في أن تنجز المفاوضات التي بدأت قبل أكثر من ٢٠ عاما مضت الإصلاح الذي نود أن نراه جميعنا – إصلاحا يجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا للدول ال١٩٣ الأعضاء في الأمم المتحدة في فئتي العضوية مع جميع الامتيازات والالتزامات ذات الصلة. وأغتنم هذه الفرصة لأعيد تأكيد تقيد بوركينا فاسو التام بالموقف الأفريقي الموحد على نحو ما ورد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سيرت. وقد أعادت الأمم المتحدة التأكيد، بتحديدها يوم ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩ بوصفه اليوم الدولي الأول للتعددية والدبلوماسية من أجل السلام، على أهمية تعددية الأطراف وأظهرت أننا نستطيع معا مواجهة التحديات العالمية للعصر الحديث والتغلب عليها.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس فاسو ورئيس مجلس وزراء بوركينا فاسو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد روش مارك كريستيان كابوري، رئيس فاسو ورئيس مجلس وزراء بوركينا فاسو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد سيباستيان بينييرا إتشينيكي، رئيس جمهورية شيلي

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية شيلي.

اصطحب السيد سيباستيان بينييرا إتشينيكي، رئيس جمهورية شيلي، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سيباستيان بينييرا إتشينيكي، رئيس جمهورية شيلي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بينييرا إتشينيكي (*تكلم بالإسبانية*): كل جيل يواجه تحديات خاصة به ولكن لم يوجد جيل واجه تحديا أكثر إلحاحا وجسامة مثل الذي يواجهنا في تغير المناخ والاحترار العالمي. فهذه أم المعارك، لأنها معركة بقائنا في حد ذاته. إن الإنسان هو المخلوق الأكثر ذكاء الذي يعيش على كوكب الأرض. غير أنه كذلك المخلوق الوحيد القادر على تدمير – وفي بعض الأحيان، يبدو أنه مستعد لتدمير – كوكبه.

شهدت الأشهر الأخيرة نشر العديد من المجلات المرموقة صورا لكوكب الأرض مكتوب عليها ”لننقذ الكوكب“. وأعتقد أنها كانت مخطئة: فما يتعرض للخطر ليس كوكب الأرض؛ ما يتعرض للخطر حقا هو بقاء الإنسان على كوكب الأرض.

إن عمر كوكبنا أكثر ٤,٥ بلايين سنة، وخلال هذا التاريخ الطويل عانى وتحمل جميع أنواع الظواهر مثل الأعاصير والغمر الجليدي والاحترار والفيضانات والزلازل وثورات البراكين وأمواج التسونامي والفيضانات واصطدام الكويكبات – وقد تجاوزها جميعها. غير أن أكثر ٩٩ من كل ١٠٠ من الأنواع التي كانت موجودة عليه لم تعد موجودة اليوم، ونحن لا نريد للبشر أن ينضموا لتلك القائمة من المخلوقات المنقرضة.

والأدلة العلمية قاطعة ودامغة: فالحالة الآن بالغة الخطورة. وفي الواقع، يشير آخر التقارير العلمية ”متحدون في العلم“ الذي نشر اليوم تحديدا إلى أن تركيز غازات الاحتباس الحراري ودرجة الحرارة العالمية هو الأعلى في الـ٨٠٠ ٠٠٠ سنة الماضية.

وكانت السنوات الخمس الماضية الأكثر احترارا في التاريخ البشري المسجل. ويذكر التقرير أنه حتى إذا نفذنا الالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاق باريس، فإن درجات الحرارة ستتجاوز، مع ذلك، الحد المتفق عليه، لتصل إلى زيادة بمقدار ٣,٤ درجات، وهو ما يماثل الكارثة تقريبا. فنحن بحاجة إلى مضاعفة الالتزامات للوصول إلى هذا الهدف المتمثل في أن لا تتجاوز الزيادة في درجة الحرارة ١,٥ درجة مئوية.

وهذه العواقب ليست مجرد تنظير، إنها واضحة يراها الجميع. إننا نتأثر بموجات حر وعواصف رئيسية وفيضانات وحالات جفاف شديد وأعاصير مدمرة وانفصال جليد وذوبانه، من بين أمور أخرى. ويستمر ارتفاع مستويات سطح البحر يوما بعد يوم، وكذلك تحمض مياهها وتناقص الأكسجين فيها. وفي الواقع، وعلى مدى السنوات الـ٣٠ الماضية، دمرت البشرية ٥٠ في المائة من الشعاب المرجانية، التي تشكل العمود الفقري لجميع الكائنات الحية البحرية. لقد أحرقنا أو أزلنا أشجار مناطق شاسعة من الغابات المهمة جدا بالنسبة لحياة كوكبنا وسلامته. ويتمثل الجانب الأكثر خطورة في أن هذه التغييرات، التي كانت تحدث على مدى قرون أو آلاف من السنين، تحدث حاليا خلال أقل من عقد من الزمن. وما برحت الطبيعة تصرخ منذ وقت طويل متألمة ومحذرة ومطالبة بأبسط الأمور – أن نعتني بها كي تعتني بدورها بنا.

إن دورة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي عقدت في باريس في ٢٠١٥، وضعت الهدف المتمثل في الحد من ارتفاع درجات الحرارة القصوى بمقدار درجتين مؤيبتين، وبعد ذلك كثفته ليصبح بمقدار ١,٥ درجة مئوية بحلول نهاية القرن. لكن التعهدات التي قطعتها البلدان في ذلك المؤتمر، وكما ذُكر للتو، م تبلغ الحد الكافي. ولا يجري حتى احترامها!

ويجب الارتقاء إلى مستوى التحدي على وجه السرعة. وهذا يعني أنه يجب علينا منع تغير المناخ والاحترار العالمي من أن يصبحا حقا كارثيين. وهذه ليست مسألة شك أو إيمان أو اعتبارات سياسية أو أيديولوجية؛ إنها مشكلة علمية. ومعظم العلماء يخبرنا بصوت عال وواضح أن لدينا أقل من عقد لإحداث تغيير جذري في مسار التاريخ والطريقة التي نعامل بها كوكبنا. ونعلم الكثير لنظل متشككين.

وهذا التحدي ليس بيئيا فحسب؛ إنه تحد أخلاقي يؤثر على الأطفال والأحفاد، والأجيال المقبلة. فهم أيضا لهم الحق في الحياة على كوكب الأرض. ومن على هذه المنصة ذاتها بالأمس، أصغينا للأطفال والشباب وهم يُسمعون أصواتهم ويحثونا على تحمل المسؤوليات ليس فقط عما قمنا به ولكن في المقام الأول عن ما لم نقم به. والأجيال المقبلة تريد أن تعيش على كوكب مُعافى وهم، بطبيعة الحال، سيصدرون حكمهم علينا، وسيكون حكما قاسيا، على الطريقة التي تصدينا بها للتحدي الهائل المتمثل في تغير المناخ.

ولذلك، إذا أردنا تجنب الكارثة، فمن الحتمي الآن أن ندرك أننا على المسار الخاطئ، وأن الوقت قد نفد ويجب علينا تغيير المسار. وفي مواجهة هذا السيناريو، استمعنا إلى خيارين. هناك من يقولون، ”فلننتظر لنرى ما يحدث“ ونقبل بالنتائج؛ وهناك من يعتقدون أن الوقت قد حان للتصدي لهذا التحدي وتغيير مسار التاريخ. والخبر السار هو أن العلم والتكنولوجيا يتيحان لنا الأدوات والصكوك وأنه لا يزال لدينا الوقت لتغيير المسار في كيفية معاملة البشرية لكوكبنا.

واختارت شيلي هذا المسار الثاني، مقررة التصدي للتحدي. ولهذا السبب، وافقنا على استضافة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر. ما هي أهداف المؤتمر المقرر عقده في شيلي؟

أولا، يهدف إلى جعل البلدان تقطع تعهدات أكثر طموحا وقابلية للتنفيذ مما قطعته حتى الآن من أجل التصدي لتغير المناخ. وهناك أنباء طيبة في هذا المجال أيضا. واليوم، التزمت ٦٦ من البلدان، بلدٌ من كل ثلاثة بلدان، بالفعل بأن تصبح متعادلة من حيث الأثر الكربوني، الأمر الذي يعني خفض صافي انبعاثات الكربون وغازات الاحتباس الحراري إلى الصفر. وبدا هذا مستحيلا قبل أسابيع فقط. وننوه بهذا التغيير في المواقف وزيادة الوعي وتعزيز الالتزام بالتصدي لهذه المشكلة، ونرحب بذلك.

وكلفنا الأمين العام قبل بضعة أشهر بقيادة التحالف من أجل التخفيف من تغير المناخ كي نضمن التزام المزيد من البلدان والأعمال التجارية والمدن بتحييد أثر انبعاثات الكربون. وكما قلت في مؤتمر قمة مجموعة الـ ٢٠ في أوساكا، باليابان، حيث قطعت ستة بلدان، منها شيلي، هذا التعهد، فإن الحركة تكتسب الزخم بسرعة، مع أكثر من ٦٦ بلدا وما يزيد على ١٠٠ مدينة وما يربو على ١٠٠ شركة كبرى تعهدوا بأن يصبحوا متعادلين من حيث الأثر الكربوني.

ثانيا، نحن بحاجة أيضا إلى إدماج حماية وحفظ الغابات المطيرة وتنوعها البيولوجي الرائع، وبطبيعة الحال، إدماج ليس الغابات المطيرة فحسب ولكن أيضا حيث تنمو، لأنها عندما تنمو فإنها تمتص الكربون وتنتج الأكسجين. ولهذا السبب أنشأنا، جنبا إلى جنب مع رئيسي فرنسا وكولومبيا، التحالف من أجل الغابات المطيرة، الذي سيتخذ الخطوة الثانية من عمله في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في شيلي في كانون الأول/ديسمبر.

وفي الوقت نفسه، يجب إدماج رعاية المحيطات. إن المحيطات تستوعب ٥٠ في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتمتص أكثر من ٩٠ في المائة من الزيادة في درجات الحرارة التي نولدها نحن البشر. ومع ذلك، فهي تعاني من آثار

خطيرة. ويفصّل التقرير الصادر عن مبادرة ”متحدون في العلم“ درجة التحمض وتناقص الأكسجين التي تضر بمحيطاتنا وتقضي على الحياة البحرية. وهذا هو السبب في أن مؤتمر الأطراف الذي سيعقد في شيلي سيكون مؤتمر الأطراف الأزرق، لأنه من دون الأزرق لا وجود لظروف مراعية للبيئة، ومن دونها لا وجود للحياة.

ثالثا، ستشرك على نحو تام الحكومات الإقليمية والبلدية ومجالس المدن، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التجارية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية عموما في سبيل مكافحة تغير المناخ.

رابعا، ستضع موضع التنفيذ بعض الصكوك التي تم الاتفاق عليها في باريس، ولكن لم يتم تفعيلها بعد، مثل أسواق سندات الكربون، من أجل توليد المزيد من الموارد وتحسين فعالية الكفاح من أجل الحد من انبعاثات الكربون.

وهذا هو السبب في أن شيلي تعلن اليوم عن إطلاق التحالف من أجل رفع مستوى الطموحات في مكافحة تغير المناخ، الذي سيجمع دولا ومدنا وأعمالا تجارية ومجتمعات مدني على جميع هذه الجبهات. وفي الواقع، تعهدت شيلي قبل بضعة أشهر بأن تصبح بلدا متعادلا من حيث الأثر الكربوني. ونحن نأخذ هذا الالتزام على محمل الجد. ونقوم بتنفيذ خطة لتحقيق ذلك الهدف، استنادا إلى الركائز الأربع: إكمال إزالة الكربون من شبكة الطاقة لدينا؛ وتحديث النظام النقل العام، والاستعاضة عن الوقود الأحفوري تماما بالكهرباء؛ والكفاءة في استخدام الطاقة في كل قطاع؛ وبرنامج طموح لإعادة تحريج غاباتنا وحمايتها والمحافظة عليها.

ونسعى إلى كل ذلك من خلال قانون إطاري بشأن تغير المناخ يحدد الاستراتيجيات الواضحة والأدوات والأطر الزمنية للحفاظ على التزامنا بتحقيق تعادل الأثر الكربوني. في هذه المهمة الكبيرة، يتعين علينا استخدام جميع الأدوات التي يضعها حليفانا العظيمان، العلم والتكنولوجيا، تحت تصرفنا. ويجب علينا أن ترك ثقافة المواد غير القابلة لإعادة الاستعمال وتبني ثقافة المواد القابلة للتدوير. ولا بد لنا من التحول من مفهوم الاقتصاد الخطي إلى أقتصاد دائري يعيد استخدام نفاياته لأغراض أخرى.

لن يكون التغيير سهلاً. وسيتطلب طموحاً والطموح يتطلب تمويلا، ولكن من الصحيح أيضا أن التمويل يتبع الطموح دائما. ولهذا السبب أدعو قادة العالم وجميع الرجال والنساء حسني النية إلى الإقرار بأن الوقت قد نفد منا ويجب علينا الآن بكل بساطة الانتقال من التشخيص والمناقشة إلى اتخاذ الإجراءات. ويجب أن ننحي جانبا الفصل الزائف بين النمو الاقتصادي والاستدامة. وإذا لم تكن التنمية مستدامة، فلا يمكن أن تكون هناك تنمية. والمفهومان غير متنافسين ولكن يكمل أحدهما الآخر.

وبطبيعة الحال، سيتعين علينا أن نزيد كثيرا الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا من أجل تحسين التصدي لهذه التحديات. إن الابتكار والتكنولوجيا هما الأداتان اللتان ستمكنانا من جعل تحقيق التنمية التي تمس الحاجة إليها متواءمة مع الرعاية الملحة جدا للطبيعة. وسيتعين علينا أيضا تعبئة موارد أكثر بكثير من تلك المعبئة أو المتعهد بها حتى الآن إذا أردنا مساعدة أضعف البلدان على الانضمام إلى هذا الكفاح النبيل. ومن أقاصي الأرض، ومن الطرف الجنوبي للعالم، ندعو جميع الحكومات وجميع قطاعات المجتمع للمشاركة في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في شيلي والالتزام بالتصدي للتحدي الكبير الذي يواجهه جيلنا. ولا تزال هذه المعركة تتوقف علينا، ولا يمكننا لذلك الاستمرار في تجاهلها. وهذا هو التحدي الكبير الذي يواجهه جيلنا: تصحيح مسارٍ استمرّ عقوداً طويلة وتغيير معاملتنا لكوكبنا من أجل ضمان بقاء الجنس البشري.

في العام الماضي، وفي هذه القاعة ذاتها (انظر A/73/PV.10)، أقررتُ ببعض الأخطاء والمشاكل في بلدي وأشرت إلى ما كان يحدث في ما يسمى ”مناطق التضحية“ والضرر الجسيم الواقع على آلاف من الناس هناك (انظر A/73/PV.10). ولكن الإقرار وحده لا يكفي؛ فيجب أيضاً اتخاذ الإجراءات اللازمة. ولهذا السبب التزمتُ بحزم بمعالجة التلوث والتسمم الذي تعاني منه العديد من المجتمعات المحلية في كينتيرو وبوشونكافي وبتصميم وسرعة. ويسعدني أن أقول إن هناك خطة مجددة وصارمة حالياً قيد التنفيذ لتطهير تلك المجتمعات المحلية من التلوث. وتتضمن الخطة معايير دقيقة للانبعاثات كتلك التي في الاتحاد الأوروبي وتنص على تعزيز نظام الرعاية الصحية والإشراف الحكومي على شبكة رصد محدّثة. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا قد حصلنا على تعاون المعهد الفنلندي للأرصاد الجوية المتخصص في هذا المجال وقد أجرى تحليلاً متعمقاً وقدم مجموعة من التوصيات المفيدة لتصحيح هذه الحالة.

وينطبق الشيء نفسه على كوكبنا. فإذا لم نفعل شيئاً في القريب العاجل، سيصبح كوكب الأرض برمته منطقة تضحية. ولا يمكننا السماح بذلك. وقبل بضعة أيام، كان العنوان الرئيسي لصحيفة نيويورك تايمز يقول إن ربع البشرية يواجه أزمات مياه تلوح في الأفق. إن شيلي والمكسيك والهند وشمال أفريقيا وكاليفورنيا هي من بين أكثر الأماكن هشاشة. وأود أن أشير إلى الجفاف الحاد والواسع النطاق في بلدنا الذي دام أكثر من ١٠ سنوات ويتمثّل في الانخفاضات الحادة في تدفقات الأنهار ومستويات المياه في الأحواض والثلج المتراكم في الجبال، وكذلك في جميع المؤشرات الأخرى. وهذا هو السبب في أننا نعالج هذه المسألة بشيء من الاستعجال، ولكن أيضاً بشيء من الكفاءة. لقد أصدرنا مراسيم لندرة المياه وطوارئ الزراعة بغية تأمين إمدادات المياه للسكان ومساعدة المزارعين على المستوى الصغير والمتوسط، المتضررين بصور مختلفة جداً من الجفاف. ونعمل على إدماج التكنولوجيات الحديثة من أجل تحسين استخدام المياه في جميع قطاعات اقتصادنا، بما في ذلك تكنولوجيا الري في القطاع الزراعي. وقد اعتمدنا خطة إنشاء تعطي الأولوية لـ ٢٦ حوضاً مائياً ونمضي قدماً في خطة لإعادة تغذية طبقات المياه الجوفية الطبيعية تحت تربة بلدنا. ونقوم، بطبيعة الحال، بتحسين إعادة استخدام المياه من خلال معالجة المياه الرمادية ومياه المجاري. ومع ذلك، فمن البديهي أن يستغرق حل تلك المشاكل وقتاً طويلاً.

وأود أيضاً أن أشير اليوم إلى مشكلة تؤثر على الاقتصاد العالمي ككل. فنحن نشهد ضعفاً يبعث على القلق في الاقتصاد العالمي. فهنالك ركود في التجارة والاستثمار الدوليين. إن حرب التجارة والتعريفات الجمركية التي استمرت لفترة طويلة جداً بين أكبر قوتين في العالم، وإضعاف التجارة الحرة، والمناطق الحمائية الطويلة الأمد، وتزايد عدم كفاءة وجمود منظمة التجارة العالمية غير القادرة على منع أو معاقبة الإجراءات الحمائية التي تضر بالاقتصاد بأكمله – كلها تعوق إيجاد فرص العمل وتحد من نوعية الحياة لشعوبنا.

واليوم، في زمن التقدم التكنولوجي الهائل، لا بد لنا من المضي قدماً أكثر من أي وقت مضى على طريق التكامل. ونحن بحاجة إلى إعادة بناء نظام اقتصادي متعدد الأطراف يحظى بالاحترام ويقوم على قواعد معروفة ويحترمه الجميع ويعزز التجارة الحرة والتكامل وتدفقات الاستثمار، ويكافح نزعة الحماية، ويزيل الحواجز التي تعترض التجارة، ويوائم بين الأنظمة ويضع قواعد عالمية لمنع الأفعال الانفرادية التي تهدد النظام الدولي ويعاقب عليها. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري تحديث منظمة التجارة العالمية في أقرب وقت ممكن وتعزيز التعاون الدولي.

ستستضيف شيلي في تشرين الثاني/نوفمبر مؤتمر القمة لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، الذي يجمع اقتصاداتٍ تمثل ثلثي الناتج المحلي الإجمالي في العالم. ونأمل

تحقيق تقدم كبير في تلك المناسبة في مجالي التجارة الحرة ومكافحة نزعة الحماية. ولكني أودّ أن أبدي بملاحظة. اليوم، بينما العالم في أمسّ الحاجة إلى القيادة بشأن مسائل من قبيل تغير المناخ والاحترار العالمي والتجارة الحرة والتكامل، يبدو من غير المعقول أن تتحارب اثنتان من الدول العظمى بدلاً من أن تتحدا في قيادتنا لمعالجة تلك المشاكل بفعالية، مما يؤدي إلى فراغ كبير وخطير في القيادة. وأود أن أعلّق بأنه ليس هناك أي تعارض أو تضارب بين التفكير في عالم معولم وبين الوطنية. لا يوجد تضارب؛ فهذان ليسا سوى وجهين لنفس العملة التي تتيح لنا أن نحقق التوازن بين التكامل والهوية الوطنية.

وقبل الانتقال إلى موضوع بلدي، أود أن أشير إلى نقطة حيوية لقارتنا: أمريكا اللاتينية. يجب علينا إنهاء الدكتاتورية المخزية والقاسية المفروضة على الشعب الفنزويلي. إنها دكتاتورية فاسدة وغير كفؤة تنتهك حقوق الإنسان والحريات الأساسية ولا يمكن إنكار صلاتها بالاتجار بالمخدرات. وقد أضحت فنزويلا تحت الحكم الاستبدادي، وهي التي كانت أغنى بلدان أمريكا اللاتينية ولديها أكبر احتياطيات النفط في العالم وكانت نموذجاً للديمقراطية في قارتنا، بلداً غارقاً في أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية وأخلاقية طاحنة تهدد حياة سكانها بسبب الافتقار إلى الغذاء والدواء. وقد كان السبيل الوحيد المفتوح أمام الشعب هو الهجرة الجماعية. فغادر أكثر من ٤,٥ ملايين فنزويلي بلدهم بسبب الافتقار إلى آفاق للسعي إلى تحسين الفرص الإنمائية. ولا شك في أن هذه قضية تشترك فيها جميع بلدان أمريكا اللاتينية.

وأود أن أختتم بملاحظات متعلقة بشيلي. لكل جيل مهمة عليه الوفاء بها. وقد حقق أجدادنا في بلدنا الحرية والاستقلال وتركوا لنا وطناً حراً. وتمكّن الجيل الذي سبقنا من استعادة الحرية واستعادة الديمقراطية بطريقة مثالية جداً. وأمام جيلنا تحدّ جديد هو التغلب على الفقر وتحقيق التنمية. وينبغي أن يتم ذلك بالسلام والوحدة، حتى يتسنى لجميع أبناء بلدي فرصة تطوير مواهبهم الوفيرة وضمان قدرتهم على العيش بكرامة. وباختصار، فإن الهدف هو وطن يمكن أن يسعى فيه الجميع إلى السعادة والبحث عن حياة أكثر إرضاء وسعادة مع أسرهم وأحبائهم. تلك هي مهمتنا، ونحن ملتزمون بها. وستكون المعيار الذي ستحكم به علينا الأجيال المقبلة. ولا يمكننا أن نخذل تلك الأجيال، الذين هم أطفالنا وأحفادنا، ولن نخذلهم.

وأسأل الرب أن ينير لنا دروبنا وأن يبارك الشيليين وجميع شعوب العالم.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية شيلي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد سيباستيان بينييرا إتشينيكي، رئيس جمهورية شيلي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية الفرنسية.

اصطحب السيد إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ماكرون (*تكلم بالفرنسية*): نجتمع هنا في الجمعية العامة في وقت اختار فيه الأمين العام موضوعا مهما ألا وهو المناخ – واجتمعنا بشأن الموضوع أمس – وفي وقت حيث يجري الإعراب عن نفاد الصبر في كل مكان، وفي وقت حيث كل شيء من حولنا في العالم – أو على الأقل أشياء كثيرة – يمكن

أن تفضي بنا إلى التشاؤم. نحن لا نرتقي إلى مستوى توقعاتنا – الأهداف التي حددناها لأنفسنا – في مكافحة الاحترار العالمي في الكفاح من أجل التنوع البيولوجي. وتكثر التوترات على مستوى غير مسبوق في بعض أنحاء العالم. فلنأخذ، على سبيل المثال، ما حدث مؤخرا في منطقة الخليج، أو التحديات التي يواجهها العديد من أصدقائنا في هذه القاعة – أصدقاؤنا من منطقة الساحل على وجه الخصوص، الذين أرى وجوههم السمحة هنا، ومن العديد من المناطق الأخرى.

وتزداد هذه النزاعات قسوة وبشاعة على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والمدافعين عن حقوق الإنسان. وكما يقول ديفيد ميليباند، دخلنا عصر الإفلات من العقاب. وتتزايد التوترات التجارية، وتكثر الشواغل إزاء التغيرات التكنولوجية والنتائج المترتبة عليها. ولا أريد أن أرسم صورة متشائمة هنا – وأعلم مدى تعب الوفود من الاستماع إلى العديد من الخطب التي ألقيت منذ هذا الصباح؛ وفي الواقع، أود أن نجنب أنفسنا سلسلة جميع الأسباب التي تبعث على اليأس. ومع ذلك، لدينا كل ما نحتاج إليه للتصدي لهذه التحديات، كل شيء، وبطريقة جديدة.

أولا، لدينا المعرفة. فلم يسبق في تاريخ العالم أن جُمعت العلوم بحيث تكون قادرة على وصف التحديات التي نواجهها، وتوفير الوسائل اللازمة للتصدي لها، من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، إلى المرحلة حيث نبني على الثورات التكنولوجية. وقد وصفت كالتالي: تزداد معرفتنا شيئا قليلا كل عام.

ولدينا التمويل الذي لا يشح في جميع أنحاء العالم. ولدينا القدرة على الابتكار، التي تمثل أيضا، في العديد من المواضيع التي ذكرتها، وسيلة للتصدي لهذه التحديات: في مكافحة الفقر وفي الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار والاستجابة للتغيرات الكبرى التي ذكرتها للتو. ولدينا معرفة لم يسبق لها نظير بالشرور المعاصرة. ولدينا شبابنا، الذين يشاركون في مجالي المناخ والحريات. ولا بد لي من القول أن لدينا الرأي العام المستنير أكثر من أي وقت مضى. ولدينا إطار نافذ في هذه القاعة اليوم: إطار الدول الحرة التي تعترف ببعضها البعض، ومن المفترض أن تعمل من أجل الصالح العام والإعداد لمستقبل البشرية، والاستجابة لهذه الأزمات المعاصرة. ولدينا أيضا الأطر الإقليمية المتعددة الأطراف بشأن العديد من المواضيع والأطر المواضيعية بشأن مواضيع مثل التجارة والتعاون الاقتصادي.

إذن، ما الذي نفتقده؟ وما الذي يجعلنا نلقي الخطب التي تجعل شعوبنا ترى أنه لا يمكننا تخليصهم من مخاوفهم؟

وبينما كنت أفكر استعدادا للتكلم اليوم، ذُكِّرت بنص كثيرا ما كان يلازم تفكيري، وهو كلمة ألكساندر سولزينستاين في حفل تخرج هارفارد في عام ١٩٧٨ عن تناقص الشجاعة. أننا نفتقر إلى الشجاعة في كثير من الأحيان وبشكل يبعث على الدهشة. وأردت اليوم أساسا أن أبلغ الجمعية العامة أن المناشدة التي أود سوقها ستكون بشأن إحياء الشجاعة – بشأن الموضوعين كبداية: الشجاعة في معرفة كيفية بناء السلم والشجاعة في تحمل المسؤولية.

الشجاعة في معرفة كيفية بناء السلام أمر هام لأنها، أولا وقبل كل شيء، تتطلب الشجاعة للقيام بذلك ولأن بناء السلام ينطوي دائما على المخاطرة والتي لا تعني مجرد الدفاع عن مصالح المرء الرئيسية أو مواقفه التي أفضت إلى التصعيد أو التوتر. في جميع أنحاء العالم، بناء السلام يعني المخاطرة – المخاطرة بالحوار والحلول التوفيقية وإعادة بناء الثقة – وفي كثير من المناطق، هذا ما نحتاج إليه. وهذا ما يحتاج إليه الشرق الأوسط اليوم. وهذا ما تحتاج إليه منطقة الخليج. والشجاعة ليست التوترات والاستفزاز والثأر. إنها تتطلب إجراء المشاورات بطريقة شفافة.

ومنذ المرة الأولى التي خاطبت فيها الجمعية العامة (انظر A/72/PV.4)، أعربت عن اعتقادي الراسخ فيما يتعلق بإيران والمتمثل في أن ممارسة سياسة الضغط بشأن المسألة النووية الإيرانية لا يمكن أن يؤدي إلا إلى زيادة التوترات في المنطقة. وإذا لم تتوفر، أساسا وقبل كل شيء، آفاق واضحة للتوصل إلى حل دبلوماسي. وفي عام ٢٠١٨، وبعد انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق فيينا لعام ٢٠١٥، اقترحت إطارا شاملا للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة وتدعيمها بنهج أوسع نطاقا للتصدي للمسائل التي يثيرها برنامج إيران النووي بعد عام ٢٠٢٥ ودور البلد في الأزمات الإقليمية وبرنامجها الخاص بالقذائف التسيارية. أين نقف الآن؟

وردا على الاستراتيجية الأمريكية، والرغبة الأوروبية والروسية والصينية في المحافظة على اتفاق فيينا لعام ٢٠١٥ اتبعت إيران استراتيجية الضغط بأكبر قدر ممكن على بيئتها الإقليمية. وفي هذا السياق، أصبح تصعيد حالات التوتر أمرا مستمرا في الأشهر الأخيرة، والهجمات التي شنت ضد المملكة العربية السعودية في ١٤ أيلول/سبتمبر غيرت الوضع. ومنذ تلك اللحظة، فإن خطر اندلاع أعمال العنف استنادا إلى حساب خاطئ أو رد غير المتناسب غدا أكبر اليوم. لقد وقع السلام تحت رحمة حادث في طور الخروج عن السيطرة وستكون النتائج خطيرة جدا على المنطقة بأسرها وخارجها كي نقبل بالعيش على حافة الكارثة.

إذن، ما الذي يمكننا القيام به؟ وأكثر من أي وقت مضى، أؤمن إيمانا راسخا بأن الوقت قد حان لاستئناف المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والموقعين على خطة العمل الشاملة المشتركة ودول المنطقة التي تعنى في المقام الأول بأمن المنطقة واستقرارها.

ماذا ينبغي أن تكون حيثيات وأهداف تلك المفاوضات؟ أولا، لا بد أن يكون هناك يقينا تاما بأن إيران لن تتمكن أبدا من الحصول على الأسلحة النووية. ثانيا، لا بد من وضع حد للأزمة في اليمن. ثالثا، ينبغي وضع خطة أمن إقليمي تدرج الأزمات الأخرى في المنطقة وأمن المرور العابر البحري. وأخيرا، لا بد من رفع الجزاءات الاقتصادية.

وأنا لست بساذج ولا أؤمن بالمعجزات. بل أؤمن بالشجاعة لبناء السلام، وأنا أعرف أن الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وجميع الدول الموقعة على هذا الاتفاق تملك الشجاعة. وبنفس الاقتناع سنواصل عملنا بشأن سوريا وليبيا ومنطقة الساحل، الذي نوقش مطولا في الأسابيع الأخيرة، وعلى وجه الخصوص، في مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع في بياريتز.

فيما يتعلق بسورية، أود أن أرحب بالتصريحات المشجعة التي أدلى بها أمس الممثل الخاص للأمين العام، وبالخطوة الحاسمة إلى الأمام فيما يتعلق بالدستور في نهاية المطاف، حيث اتخذتها اللجنة الدستورية بعد طول انتظار. إننا جميعا ننظر إلى الحالة الإنسانية في إدلب يقظين وواضعين معايير عالية. ونحن جميعا ملتزمون باستقرار سوريا، وجميع مناطقها، وبحماية كافة أبنائها. وسنواصل العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي مستدام وشامل في سوريا، مما يقتضي استهلال عمل اللجنة الدستورية وتأمين الأراضي السورية حتى يتسنى لجميع اللاجئين العودة طوعاً وفي ظروف آمنة. ويقتضي ذلك أيضا إجراء عملية انتخابية حرة تشمل جميع المواطنين السوريين.

وفيما يتعلق بليبيا، فقد ذكّر مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع بأهدافنا وقناعاتنا. وأعتقد اعتقادا راسخا أننا بحاجة ماسة الآن إلى مؤتمر مصالحة بين الأطراف الليبية والتزام ثابت من الاتحاد الأفريقي، وكذلك الأمم المتحدة، لتحقيق ذلك. وقد اتُّخذت مبادرات عديدة. وأرحب بالتزام ألمانيا وجميع الجهات المعنية التي تسعى إلى بناء السلام. غير أن السلام الدائم لا يمكن بناؤه إلا على أساس تحقيق المصالحة بين الليبيين أنفسهم.

أما في منطقة الساحل، فالتزام فرنسا معروف جيدا، ومستمر ومؤكد مجددا. ويرتهن المستقبل هناك أيضا ببناء التعاون الدائم

في المنطقة بين الدول الخمس الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وضمان التزام جيوشنا، وإشراك الأمم المتحدة، وتغيير ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وإدماج أهدافنا في مجال مكافحة الإرهاب وترسيخ الأمن المستدام في منطقة الساحل إدماجاً كاملاً في البعثات التي قمنا بنشرها. ومن الضروري جعل ولاية البعثة المتكاملة تخضع لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومواصلة إشراك جميع القوات المسلحة في المنطقة، وإعادة إشراك جميع القوات الأمنية في المنطقة في مكافحة الإرهاب وتكريس طاقتنا للتنمية وتحقيق الاستقرار. كل هذه حالات يكون فيها الانخراط في الحوار وصياغة الحلول السياسية مفتاح النجاح.

وقد شهدنا هذه الشجاعة لبناء السلام تتبلور في الأشهر الأخيرة على غير نحو غير متوقع ولا منتظر في السودان بفضل قوة الشعب السوداني، والقدرة على إقامة حوار بين الجيش والشعب، وعمل الاتحاد الأفريقي ودور إثيوبيا التي أود أن أحيي في هذا المقام نظرتها الاستشرافية والتزامها في المنطقة بأسرها.

ويَلزم التحلي الآن بنفس الشجاعة لبناء السلام في أوكرانيا. فقد خطى الرئيس زيلينكسي أولى الخطوات، وتمكن الرئيس بوتين من الرد عليه وقد أُحرز تقدم في الأسابيع الأخيرة. وإذ ننظر إلى الأفق ندرك أن الخطوة المقبلة ستكون تنفيذ اتفاقات مينسك، وفي نهاية المطاف، بناء السلام الدائم على أرض الواقع. وفي الأسابيع المقبلة، سنعقد مؤتمر قمة في إطار صيغة نورماندي على مستوى رؤساء الدول والحكومات.

ويخص السؤال المطروح على الدوام، بشأن كل موضوع من هذه الموضوعات، السبلَ الكفيلة بإعادة صياغة إطار فعال للتعاون فيما بين الدول. وأعتقد أن ذلك ممكن. ولا أعتقد أن حل المشكلات التي نواجهها اليوم يكمن في تمييع المسؤوليات أو في عالميةٍ تتجاهل، على نحو ما، الشعوب. وفي هذا الصدد، أتفق مع ما قاله الرئيس ترامب هذا الصباح. كما لا أعتقد أن أفضل السبل لحل الأزمات التي نشهدها يكون بالانطوائية القومية. وإني أؤمن إيماناً قوياً جدا بالروح الوطنية ما دامت تجسد حب البلد والتطلع إلى العالمية على حد سواء. وأؤمن إيماناً قوياً جدا بالسيادة ما دامت تمثل الاستقلال الذاتي والحاجة إلى التعاون على حد سواء.

وما نحتاجه اليوم هو إعادة استحداث ما كنت قد حددته عندما خاطبت الجمعية العامة في معرض الحديث عن تعددية الأطراف القوية (انظر A/73/PV.6). وهذا لا يعني أن تعددية الأطراف القائمة اليوم بالية، أو أننا لم نعد نصغي إلى أنفسنا وأنّ لا جدوى ممّا نقوم به. بل ينبغي الإقرار بأنه ما من حل ممكن في ظل الانطوائية القومية أو من دون تعاون. بيد أنّ هذا التعاون يجب أن يحقق نتائج ملموسة ويشرك جهات فاعلة جديدة. وقد أثبتنا فعالية تعددية الأطراف القوية المعاصرة هذه.

وأعتقد أننا حققنا ذلك في مسألة المناخ حين قمنا، بعد القرار الأمريكي بالانسحاب من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، باستهلال مؤتمر قمة ”كوكب واحد“، مع الأمم المتحدة والبنك الدولي، مما أتاح لنا الحفاظ على التماسك وإشراك جهات فاعلة ومستثمرين وشركات جديدة، على غرار ما شهدناه مرة أخرى بالأمس إبان مؤتمر القمة الذي نظمته الأمم المتحدة. ويجب علينا إشراك جهات فاعلة جديدة، وإيجاد الزخم ومقاومة التفكك.

وفي هذا الصدد، يدل تصديق الاتحاد الروسي على اتفاق باريس، الذي أُعلن عنه بالأمس، على نجاح هذا النهج، إلى جانب ما أُتيح لنا الاضطلاع به على صعيد العديد من مسائل التحالف. هي ذي تعددية الأطراف ذات الطابع العملي للغاية نفسها التي اعتمدناها لمكافحة الإرهاب على شبكة الإنترنت من خلال عملية العقبة ومؤتمر قمة كرايستشيرش من أجل الدعوة إلى العمل، المعقود في ١٥ أيار/مايو في باريس. وأود أن أشيد في هذا المقام بالتزام ملك الأردن ورئيسة وزراء نيوزيلندا.

وبالأمس، أحرزنا تقدما كبيرا حين انضم ٥٠ بلداً إلى تلك المبادرة والتزمت منصات شبكية بوضع بروتوكولات تنفيذية وإزالة المحتوى الإرهابي. وسوف نذهب إلى أبعد من ذلك، ولكن لدينا الآن إجابة حقيقية وملموسة. وعلينا أن نواصل المضي قدما والابتكار والتصدي للتحديات المعاصرة بروح من الشراكة والديمقراطية وتبادل المعلومات. وعلينا الآن، من نفس المنطلق، أن نتحلى بروح الابتكار لتأمين سلامتنا وأمننا.

والتحدي الرئيسي بالنسبة لنا اليوم هو أننا لم نعد قادرين بعد الآن على ضمان الاستقرار في ظل عالم يرزح تحت وطأة النزاعات على نحو متزايد، مخلفين وراءنا النظام العالمي الثنائي القطب الذي عشنا فيه طيلة عقود من الزمن. ولم يعد بوسعنا حقا اللجوء إلى الجهات التي كانت تضمن، كملاذ أخير، موازيننا الضاربة الجذور. وبناء على ذلك، ترسخت الاضطرابات وبات حل المشكلات على نحو فعال بطيئا في غالب الأحيان. وأعتقد اعتقادا راسخا أن الشجاعة لبناء السلام تتطلب إعادة تأكيد قيمنا – وهي قيم حقوق الإنسان وكرامة البشر، التي يجب ألا تخضع لأي شكل من أشكال النسبية المعاصرة. إذ تدعو إلى إعادة الانخراط الفعلي في جميع مجالات العمليات التي أشرت إليها آنفا، بهدف بناء السلام والاستقرار واقتراح حلول ملموسة للشعوب.

كما أود أن أشير إلى شجاعة تحمُّل مسؤولية التحديات الكثيرة التي تواجهنا. فعندما نتحدث عن المنافع العامة المعاصرة، والمناخ والتعليم وأوجه عدم المساواة، يمكننا القول إننا ندرك الأمور ونراها على ما هي عليه. واليوم، لدينا مجموعة من الخبراء يخبروننا عن حالة عالمنا ويصفونها بدقة غير مسبوقة. وإذا كان قد أصابنا الضعف، فذلك لأننا كثيرا ما قررنا التشكيك في الحقيقة، والطعن في الوقائع، وتحبيذ الأمد القصير وحماية مصالح معينة في بعض الأحيان، فلم يعد لأعمالنا أي مغزى. لكن الواقع ها هنا قائم.

إذ تزايدت أوجه عدم المساواة مرة أخرى في عالمنا، فيما بين بلداننا وداخلها. ولم يعد نظام رأسماليتنا المعاصرة صالحاً، إذ ينجم عنه مستوى لا مثيل له من عدم المساواة. ولم يعد بوسعنا القضاء على الفقر المدقع والأشكال الجديدة من أوجه عدم المساواة، مثل عدم المساواة في الفرص والمسائل الجنسانية، وكذلك في الحصول على التعليم في أفقر المناطق، والانتفاع بالرعاية الصحية والعلاج اللازم، ومسائل المناخ، عندما يتعلق الأمر بأكثر البلدان عرضة لخطر الكوارث الطبيعية أو أفقر المناطق التي تعاني أكثر من غيرها من الاحترار العالمي أو تزايد ندرة التنوع البيولوجي.

حول كل هذه الموضوعات قدمت جدول الأعمال المقترح لمجموعة السبع في العام الماضي والرغبة في وضع مكافحة عدم المساواة في صميمه. أود أن أعلق على ذلك بإيجاز. أعتقد أنه يمكننا المساهمة بشكل جماعي في هذا الموضوع حتى يبدأ ظهور الاستجابة، وذلك بهدف دعم الالتزام الجماعي الذي قطعناه بالفعل تجاه أهداف التنمية المستدامة. إنها طريقة للخروج من المدى القصير. إنه قرار من أجل تغيير نظامنا. لقد التزمنا بشكل جماعي، أولاً وقبل كل شيء، بخطة استباقية للغاية لأفريقيا ومنطقة الساحل، ولأمنها واستقرارها وتنميتها، وبشكل أعم لصياغة خطة لأفريقيا على أساس الأمن الحقيقي والتنمية والمعاملة بالمثل. وفي هذا السياق، سنستضيف مؤتمر القمة الأفريقي الفرنسي في فرنسا في حزيران/يونيه القادم، بناءً على الشراكات الاقتصادية ومشاركة المجتمعات المدنية بروح المعاملة بالمثل.

إنها خطة لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل. وقد أطلقنا في بياريتز مبادرة العمل الإيجابي من أجل المرأة في أفريقيا بقيمة ٢٥١ مليون يورو لدعم سيدات الأعمال في أفريقيا، وسنعمل مع أنجيليك كيدجو لضمان إطلاق المشاريع على وجه السرعة. لقد اقترحت نساء أفريقيات هذه المبادرة والتي يديرها بنك

التنمية الأفريقي، وقررت القوى الاقتصادية الكبرى دعمها بالاستثمارات.

لقد دعمنا صندوق الدكتورة موكويغي لحماية ضحايا العنف الجنسي وأطلقنا المجلس الاستشاري للمساواة بين الجنسين، والذي قمنا بتوسيع نطاقه بالترامن مع انعقاد هذه الدورة للجمعية العامة، والذي يتكون بالنسبة للدول التي تنضم إليه من تنفيذ إجراء واحد على الأقل على المستوى الوطني في مجال حقوق المرأة، استنادًا إلى أفضل الممارسات في جميع أنحاء العالم.

الكفاح من أجل المساواة بين الجنسين أمر بالغ الأهمية، لأننا لم نفز به داخل مجتمعاتنا، كما يتضح من استمرار قتل النساء في فرنسا والعديد من البلدان الأخرى. يجب أن نعطيه الوضع القانوني وأن نضع إجراءات فعالة للقضاء عليه. يجب أن نفعل أكثر مما فعلناه من قبل، لأننا نرى في العديد من الدول تراجعاً في المساواة بين المرأة والرجل وتشكيكًا في حقوق المرأة في السيطرة على أجسادهن وفي إنجازات العقود الماضية. يجب علينا أن نتحرك لأنه أينما يتجذر عدم المساواة بين المرأة والرجل يؤدي ذلك إلى تدهور في الحضارة وتزايد الظلامية ونمو الإرهاب وتراجع التعليم. كما أنه يؤدي إلى انخفاض النمو، لأنه يعني حرمان كل من تلك البلدان من نصف ثروتها الكامنة.

ولهذا السبب أيضاً نؤيد بقوة الأمم المتحدة في تلك الخطة. فيما يتعلق بمبادئ العمل الثلاثة – وهي التحرير والحماية وضمان المساواة الحقيقية – سنعمل على ضوء منتدى المساواة بين الأجيال، والذي سيُعقد في باريس في تموز/يوليه ٢٠٢٠، بعد مرور ٢٥ سنة على صدور إعلان بيجين الذي كان علامة في تاريخ منظمتنا. ليس هناك عودة الآن. يجب أن نتقدم إلى عصر جديد.

يجب علينا أيضا خوض تلك المعركة ولدينا الشجاعة لتحمل المسؤولية عن صحتنا. وهنا أيضًا رأينا حتى في يومنا هذا الكثير من النكسات وصعوبة الحصول على العلاج في بعض المناطق، وذلك على الرغم من جهودنا. سيُعقد المؤتمر السادس لتجديد موارد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر في ليون بفرنسا. من هذا المنبر في عام ٢٠٠٢ دعا كوفي عنان إلى إنشاء صندوق عالمي لمكافحة أوجه عدم المساواة إزاء إمكانية علاج الأمراض الفتاكة. ثم أنشئ الصندوق، بدعم من مجموعة الثمانية في ذلك الحين، وتم بفضل ذلك إنقاذ ٣٢ مليون شخص.

إنني أصر على أن القضاء على الأوبئة الكبرى هو في متناول أيدينا. يمكننا إنقاذ ١٦ مليون شخص في السنوات القادمة. يجب علينا ببساطة أن ندرك أنه لم يعد بإمكان أحد أن يفهم كيف أنه، بسبب التمويل وعدم المساواة، يستحيل اليوم الحصول على العلاجات للوقاية من هذه الأمراض أو مداواتها أو إبطاء عودة ظهورها. لهذا السبب نحن بحاجة إلى ١٤ بليون دولار في ليون. أمامنا ثلاثة أسابيع، وسنضع كل طاقاتنا في سبيل التأكد من أن صندوقا عالميا جديدا يلبي طموحنا.

أخيرًا، قضية المناخ هي أيضًا معركة ضد عدم المساواة وأحد الموضوعات التي يجب أن تتجسد فيها شجاعة المسؤولية. في الأساس، هناك مفارقة مستمرة في الأمور المتعلقة بالمناخ، والتي أصبحنا معتادين عليها بشكل جماعي. لقد أعطينا شبابنا المنزعج رداً نمطياً بشكل أساسي. نمنحهم الفرصة للتعبير عن أنفسهم ونقول لهم إننا نستطيع سماعهم وإنهم يقومون بعمل رائع؛ وبعد ذلك نواصل في كثير من الأحيان العمل كما كنا من قبل. هذا الأمر لن يصمد.

أرحب بالتزام الأمين العام وأقول إنه في مكافحة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي يجب علينا اتخاذ إجراءات أقوى وتغيير منظمتنا الجماعية بشكل أساسي، تغيير النظام نفسه، والسعي ليس إلى التعويض بل إلى تصحيح ذلك وتغييره بأنفسنا مع جميع مستثمرينا وشركاتنا ومجتمعاتنا.

أولاً، يجب أن نوسع نطاق طموحاتنا. هذا أمر بالغ الأهمية إذا أردنا أن ننال فرصة للحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى أقل من درجتين مئويتين بحلول نهاية القرن. ولبلوغ هذه الغاية يجب أن نتحرك في عام ٢٠٢٠. يجب أن نتخذ في أوروبا القرارات اللازمة في هذا الصدد في عام ٢٠٢٠، لا سيما فيما يتعلق بفرض الضرائب على الكربون، مع فرض حد أدنى حقيقي وأعلى للسعر وضرائب عبر الحدود. إذا لم نقنع بعض الشركاء باتباع هذه الخطة، فهناك حاجة إلى تلك القرارات الشجاعة، وقد حان الوقت الآن لذلك.

نحتاج إلى إشراك جميع البلدان على نطاق أوسع في استراتيجية الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠. لقد انضم العديد منها إلى هذا التحالف. وقد عرضها للتو الرئيس بينيرا إيشينيكي على الجمعية. يجب أن نستمر في إقناع أصحاب المصلحة وأن نشارك في تلك الاستراتيجية الأساسية. لقد أعربت الهند للتو عن استعدادها للانضمام إلى هذا البرنامج وإلى التحالف. إنني على دراية بالنهج الاستباقي الذي تتبعه الصين تجاه تغير المناخ، والذي كان بالغ الأهمية في السنوات الأخيرة.

أعلم أننا معًا، إذا التزمنا بالحياد الكربوني، نستطيع إحداث فرق كبير في تحقيق أهدافنا. وعلى هذا النحو، فإن الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في شيلي، والدورة السادسة والعشرين التي ستُعقد في أوروبا، سوف تكونان من الأحداث الحاسمة.

ثانياً، يجب أن نعيد تنظيم خططنا وأعمالنا. لقد قلت هذا بالأمس، لكن لا يمكننا الإدعاء بأننا نقوم بكل شيء على النحو الأمثل وندعو إلى الهدوء بينما نواصل الاعتماد على الفحم، كما هو الحال في العديد من الدول. يجب على الجميع، في حدود القيود الخاصة بهم وبمساعدة المجتمع الدولي والتمويل السليم واحترام كل من مكونات مجتمعاتنا، أن يلتزموا باستراتيجية لإبعاد أنفسنا عن الفحم.

يجب أن تتوقف الدول الكبرى في العالم عن تمويل منشآت جديدة ملوثة في البلدان النامية. ما زلنا حتى يومنا هذا نصدر التمويل والمشاريع الممولة من البلدان المتقدمة والتي تتألف من إطلاق هياكل ملوثة جديدة، ونقول للبلدان النامية، أفقر البلدان، وبعبارات مقتضبة إن تغير المناخ ليس لها. بوسعهم الاستمرار في التلويث، فكل شيء على ما يرام أينما كنتم. هذا أمر غير متسق وغير مسؤول. لنكن صادقين مع أنفسنا. يجب أن نلزم جميع مصارف التنمية لدينا، كما بدأنا نفعل يوم الأحد، بإعادة توجيه التمويل نحو الطاقات المتجددة في كل مكان، لأنه في أفريقيا وآسيا والأمريكتين والمحيط الهادئ يتعلق مستقبل إنتاج الطاقة أيضًا بالتخلي عن الفحم وعدم البقاء معتمدين على الفحم.

وعلى نفس المنوال، يجب أن ننشئ صندوقا للمناخ يتناسب مع هذه الطموحات. وفي غضون بضعة أسابيع، سيعقد أول مؤتمر لإعلان التبرعات للصندوق الأخضر للمناخ في باريس وأدعو شركاءنا الرئيسيين بشأن هذه المسألة إلى تقديم تمويل بالغ الأهمية. وثمة العديد منا ممن ضاعفوا بالفعل تعهداتهم وأحث الآخرين على أن يحذوا ذات الحذو، لأن هذه المساهمات ستكون ذات أهمية حاسمة.

وفيما يتعلق بمسألة الاتساق، كما قلت بالأمس، لم يعد بوسعنا انتهاج استراتيجيات تجارية مفتوحة على التبادل الحر لا تُدرِج في جداول أعمالها مسألة المناخ. فلا بد من الجمع بين الجانبين. وأؤمن بالانفتاح والتبادل الحر طالما أُحكمت دراستهما وبقدر ما لديهما من سعة على إدماج أهداف مفادها ابعاثات خالية تماما من الكربون وعدم إزالة الغابات إطلاقاً. وهذا يعني أن علينا أن نوفر، في كل مرحلة من المراحل، الحلول الملائمة ونجد التدابير اللازمة لغرض التعويض. ومع ذلك، لا يمكننا أن نجبر بعض البلدان على بذل الجهود، ونواصل نشاطنا التجاري مع تلك التي لم تفعل، ولا يمكننا أن نواصل الإدلاء ببيانات

من على هذا المنبر، وأن نمضي في استيراد منتجات تعارض ما جاء فيها.

ما من شيء يتغير بين عشية وضحاها. وفرنسا، من جانبها، تستورد في كثير من الأحيان منتجات تؤدي إلى إزالة الغابات. وسينطوي ذلك على إجراء تغيرات جذرية ووضع استراتيجيات شراكة مع بلدان المنشأ، ومؤسساتنا التجارية والجهات الممولة لنا. لست بصدد القول إن كل شيء على ما يرام في فرنسا وإننا نضطلع بكل ما يلزم؛ بل إن ذلك أبعد ما يكون عن الحقيقة. بيد أننا إن لم نتحمل مسؤولية جماعية ونتحلّ بالشفافية، وإن لم نقبل حقيقة أن نحوّل أقوالنا أفعالاً عندما يتعلق الأمر بسياساتنا التجارية وجداول أعمال المناخ، فلن نتمكن أبدا من تحقيق ذلك. وسيستغرق الأمر بعض السنوات، ولكن يجب أن نبدأ الآن.

وثمة موضوعان يتعلقان بالمناخ أود أن أشدد عليهما هنا قبل أن أختم بياني. إذا ما أردنا أن نكسب حربنا ضد تغير المناخ، علينا أن نتطلع إلى إنقاذ غاباتنا ومحيطاتنا. هتان المعركتان أساسيتان للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والمحافظة على توازن التنوع البيولوجي. ونحن بصدد خسارة المعركة على صعيد هتين المسألتين العالميتين. وأعتقد أن الالتزام الذي أبداه بالأمس الجميع كان بمثابة خطوة هامة إلى الأمام في الدفاع عن غابات الأمازون المطيرة والغابات الأفريقية، وهي محميات الغابات الابتدائية على كوكبنا.

وثمة بلدان التزمت بهذا القضية، وفرنسا واحد منها، ولكن أود في هذا الصدد أن أسلط الضوء بوجه خاص على الجهود التي تبذلها ألمانيا والنرويج. وقد انضمت إلينا البلدان الكبرى، ومنظمات دولية، ومنظمات غير حكومية ومعظم البلدان المعنية بمنطقة الأمازون، حتى يظل بياني متسما بالدبلوماسية. وأشجع جميع الراغبين في الانضمام إلى الكفاح على الالتحاق بصفوفه، ولكننا بحاجة إلى المضي قدما. وعندما سيُعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في سانتياغو، سنكون قد حققنا معايير عملية وشديدة الفعالية من أجل الاستثمار في الميدان عن كثب وإيجاد حلول مجدية من أجل تشجيع إعادة التشجير، وحماية التنوع البيولوجي والإيكولوجيا الزراعية وجميع مشاريع التنمية الاقتصادية المتعلقة بغابة الأمازون والغابة الأفريقية في حوض الكونغو. وهذا من شأنه أن يعزز التنمية الاقتصادية والمحافظة على الغابات، ومن ثم كفاحنا من أجل التنوع البيولوجي وضد الاحترار العالمي.

وسيكون الكفاح من أجل التنوع البيولوجي أيضا محل اهتمام اجتماعات رئيسية في عام ٢٠٢٠، في إطار المؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة الذي سينظمه الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية في فرنسا والاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في بيجين. لا بد من اتخاذ إجراءات واضحة بحلول عام ٢٠٢٠. وفيما يتعلق بالمحيطات، فإن الاحترار العالمي البالغ قدره ١,٥ درجة مئوية الوارد في تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أمر مثبط للآمال تماما. إذ واجهتنا الحقيقة المرّة المجردة وها نحن نخسر المعركة. وخلال مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع المعقود مؤخرا في بياريتس، شرعنا في إبرام تحالفات مع شركات النقل الرئيسية التي تعهدت بالحد من سرعة تنقلها. وليست هذه إلا البداية، فلا زال النصر بعيد المنال، وآمل أن نتعهد، كما هو الحال بالنسبة للغابات، بالكفاح من أجل المحيطات من خلال توفير ما يلزم من تمويل وإجراءات ملموسة لكسب هذه المعركة.

وما هي في الوقت الراهن إلا تغييرات وإجراءات أولية. ولا يسعني أن أؤكد بما فيه الكفاية أن ما نحاول فعله جماعيا أمر حيوي. إذ يتعلق الأمر بالعمل معا في محاولة لتغيير تنظيمنا الجماعي على الصعيد السياسي، والاقتصادي والاجتماعي للحد من أوجه عدم المساواة، وبالأحرى، للحؤول دون ظهورها. ولا أعتقد أن الاستجابة الملائمة لتزايد أوجه عدم

المساواة المعاصرة في مجالات المناخ المتعلقة بإتاحة الفرص وتوفير التعليم تكمن في جدول الأعمال المالي لكل بلد على حدة. بل الإجابة تكمن في رأيي في توفير التعليم وإمكانية الانتفاع بالرعاية الصحية ووضع السياسات الرامية إلى منع ظهور أوجه عدم المساواة في كل بلد على حدة، ولكن في المقام الأول في إطار تعاون دولي أقوى وجدول أعمال فعال لمكافحة أوجه عدم المساواة هذه.

ولكن من حيث الجوهر، يتطلب هذا وضع خطة مصالحة. وما نراه أمامنا هو، من ناحية، خطاب إدانة مستمر. وهو خطاب له وقعه، إذ يدفعنا إلى العمل، ولكن كلمات الإدانة لم تعد كافية بعد الآن. ونحن نعلم أننا لا نستطيع أن نواصل الإدانة فحسب. فقد قام أسلافنا بذلك قبل ٢٠ عاما، مما سمح بإنشاء أفرقة الخبراء. ولكن، إلى جانب خطاب الإدانة هذا، يجد البعض، من ناحية أخرى، في التقاعس عن العمل راحةً، وفي الاستخفاف عادةً. وفي خضم هذا كله، ثمة مجموعة من الأشخاص يسود عملهم بعض الاعتباط ويعوزهم شيء من يحاولون اتخاذ إجراءات.

فلنواجه هذا التحدي إذ نمضي قدماً؛ دعونا نُعِدُّ خطة المصالحة هذه مع الرأي العام، والشباب، والشركات، والمستثمرين في بلداننا ومع الحكومات ذات النية الحسنة. إن الحقائق بين أيدينا؛ فلنواصل توضيحها ولنغير من الآن فصاعدا عاداتنا. ويجب أن نغيّر عاداتنا الاستهلاكية، والانتاجية، والاستثمارية وعادات حكمنا ومواطنينا حتى نشارك جميعنا في خطة التغيير هذه. لأن بقاءنا بين ثنائية الإدانة والتقاعس عن العمل لن يفضي بنا إلى أي نتيجة.

إنني أؤمن إيمانا راسخا بأن الشجاعة اللازمة لتحمل المسؤولية تعني أن نواجه الحقائق، ونقبل أن ثمة أمور يمكننا القيام بها على الفور وثمة أخرى ستستغرق بعض الوقت، لأن هناك في بلداننا جميعا منتجون يرتهن عملهم ببعض المواد الضارة؛ وثمة أشخاص يعيشون في مساكن رديئة البناء، ويواصلون التلويث حتى أثناء انتقالهم منها. لا يمكننا إلقاء اللوم كله عليهم. بل علينا أن نساعدهم على التغيير وأن نوفر لهم الحلول من خلال الابتكار التكنولوجي، والاستثمار ووضع خطة حقيقية لمكافحة أوجه عدم المساواة الاجتماعية والمتصلة بالمناخ. إن خطة المصالحة هذه هي ما نحتاج إليه وهي ما أود الاضطلاع به في فرنسا، وما نحتاج إلى تنفيذه في أوروبا وما علينا أن نبنيه ها هنا.

هذا ما أردت قوله اليوم. إني أؤمن بشجاعة تحمُّل المسؤولية، وبوجه أعم، أؤمن بعودة هذه الشجاعة. وعلى أية حال، أعتقد أنه ليس أمامنا خيار آخر. يجب أن نعمل معا. لقد تغيرت لغة نصوصنا؛ وهي بلا شك أكثر تعقيدا مما كانت عليه بالأمس، ومن المؤكد أنها تلزمنا أكثر. ونعلم أنه عندما يتعلق الأمر بالأمن، وعدم المساواة، والصحة، وتغير المناخ، سنخضع جميعا للمساءلة. لكنني لم أعد أؤمن بسهولة اتباع سبيل التشاؤم. ولا بالفرقة. بل أؤمن بقدرتنا على اقتراح الأفكار، والتفكير والعمل معا لوضع خطة المصالحة التي ستمكن الجميع في كل مكان، من الاستبشار خيراً بمستقبلنا.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الفرنسية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد زيليكو كومسيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة إلى خطاب رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك.

اصطحب السيد زيلكو كومسيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد زيليكو كومسيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كومسيتش (*تكلم بالبوسنية؛ والترجمة عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد*): أود في البداية أن أهنئ السيد محمد بندي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، رئيسة الجمعية العامة في دورتها السابقة.

أود التأكيد على أهمية اللحظة الراهنة. ففي ظل ظروف سياسية وجغرافية سياسية معقدة للغاية، سنحتفل في العام القادم بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة. لقد واجهت المنظمة تحديات عديدة في الماضي. أعتقد أن جلسات الجمعية العامة هي دائمًا فرصة للجمع بين قادة مختلف البلدان من أجل تبادل وجهات نظرهم وآرائهم حول الوضع العالمي، وخاصةً لإيجاد حلول مثالية للتحديات والمشاكل العالمية المعاصرة.

وفي هذا الصدد، واجهت الأمم المتحدة أيضاً تصاعد النزاعات في مناطق مختلفة في عام ٢٠١٩، بما في ذلك الأزمة الكبرى للمهاجرين واللاجئين، يليها الإرهاب والتطرف العنيف، وكذلك أشكال العنف الأخرى التي ترتكبها مختلف الجماعات المتطرفة. وهناك أيضًا مسألة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي ستتم مناقشتها أيضًا خلال هذه الدورة.

أنشأت الأمم المتحدة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بوصفه منبراً يتفق فيه القادة السياسيون على توصيات بشأن مسائل التنمية المستدامة. وقد عُقدت دورة المنتدى هذا العام في تموز/يوليه، والذي قدم فيها بلدي، البوسنة والهرسك، لأول مرة استعراضه الوطني الطوعي ضمن رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلد، ومن خلال هذه الدورات نتبادل خبراتنا في التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

باعتماد خطة عام ٢٠٣٠، التزمت البوسنة والهرسك بالبدء في عملية رصد وإشراف منهجية لتنفيذ هذه الخطة العالمية التي تدمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية. وترى البوسنة والهرسك أن التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠ يتطلب اتفاقًا على التمويل المتوقع والمتسق والكافي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لهذه الأسباب، نعتقد أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن يسهم بقوة وجودة في القضاء على الفقر، والحد من الجوع في العالم، وحماية البيئة والتعامل مع التغير الواضح في المناخ. وترى البوسنة والهرسك في خطة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠ وطبيعتها التحويلية فرصة وآلية للتغيير تسعى إلى التعزيز الشامل للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لحياة السكان. لذلك نأمل أن يتم الانتهاء من استعراض أنشطة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في البوسنة والهرسك بحلول نهاية عام ٢٠١٩ وتقديمها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي سيُعقد في السنوات المقبلة.

في غياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أمدي (إثيوبيا).

تعتقد البوسنة والهرسك أن الوقت الحالي يتيح فرصة خاصة لتغيير مسار التنمية من خلال تهيئة بيئة مكتفية ذاتياً تعود بالنفع على الجميع. وإنه لشرف عظيم للبوسنة والهرسك أن تكون جزءا من خطة التحول هذه بوصفها دولة ذات سيادة وأن تقدم مساهمتنا ضمن الأسرة العالمية للدول. إن التعاون الناجح مع الأمم المتحدة يشجعنا على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، والتي تتيح فرصة للبوسنة والهرسك لتبادل خبراتها ودروسها المستفادة، وكذلك التحديات والممارسات، المتعلقة بقضايا الحياة الهامة مع

الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة والمساهمة في تعزيز التعاون الدولي.

إن الأنشطة المتعلقة بعملية الاندماج الأوروبي – الأطلسي في البوسنة والهرسك، وكذلك مواءمة النظام الاجتماعي السياسي للبوسنة والهرسك مع مكتسبات الاتحاد الأوروبي، هي محور التطورات السياسية في البوسنة والهرسك، حيث أن البلد ملتزم بمواصلة أنشطته لتحقيق الاستقرار في الوضع وتسريع عمليات الإصلاح التي بدأت. إن رأي المفوضية الأوروبية بشأن طلب البوسنة والهرسك لعضوية الاتحاد الأوروبي هو سجل دقيق للغاية لجميع الإصلاحات المطلوبة. وتتطلب بعض هذه الإصلاحات إبطال وإلغاء التمييز المنهجي الحالي ضد مواطني بلدي، والذي تم لسوء الحظ تحديده في بعض أحكام دستور البوسنة والهرسك، وكذلك أحكام القوانين التشريعية المختلفة. سيتعين على البوسنة والهرسك أن تمر بعملية تطوير للوصول إلى هذا المستوى السياسي بحيث يمكن تنفيذ تلك الإصلاحات الضرورية دون توترات اجتماعية سياسية كبيرة.

علاوة على ذلك، تُسهم البوسنة والهرسك بنشاط في الجهود الأمنية الإقليمية في منطقتنا. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أن البوسنة والهرسك شريك موثوق وجاد وحازم للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. نحن مصممون بشدة على تعزيز منطقة الأمن الأوروبية. ونحن ملتزمون بمكافحة الجريمة المنظمة، ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وكذلك الهجرة غير الشرعية، وحماية أمن الحدود الوطنية على صعيد إدارة شؤون الهجرة. وفيما يتعلق بالتحديات الدولية في عصرنا الحديث، تؤكد البوسنة والهرسك بشكل خاص على التزامها بالجهود العالمية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

بالإضافة إلى الإصلاحات الداخلية، تركز البوسنة والهرسك أيضًا على تعزيز التعاون الإقليمي، لا سيما فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية في قطاعات الاتصالات والنقل والطاقة. وعلى المستوى الدولي، تنشط البوسنة والهرسك داخل الأمم المتحدة ومنظمات مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، واتفاق التجارة الحرة لوسط أوروبا، وغيرها من المبادرات الإقليمية المختلفة. ونود أن نشدد على أنه خلال الفترة السابقة كانت البوسنة والهرسك تتولى بشكل متميز ونشط رئاسة المبادرة الإقليمية لعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا والمبادرة الإقليمية للهجرة واللجوء واللاجئين، حيث بذلت جهودًا إضافية وقدمت زخما قويا للنهج الإقليمي في مواجهة التحديات الراهنة.

تحتل العلاقات الثنائية بين البوسنة والهرسك والبلدان المجاورة لها قمة أولويات سياستنا الخارجية. ويتعين أن يشكل ذلك الأساس للتحسين المستمر للتعاون القائم على المصالح المتبادلة ومبادئ المساواة واحترام بعضنا بعضا واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وقد يؤدي ما سبق ذكره إلى استنتاج مفاده أن العلاقات بين البوسنة والهرسك والبلدان المجاورة جيدة وقوية. ولكن ونظراً لسياسات معينة لجيراننا، نرى أحيانًا أن أنشطتهم تستهدف تحقيق مصالحهم السياسية داخل البوسنة والهرسك. ويسبب ذلك اضطرابات ويؤدي إلى درجة من عدم الاستقرار في بلدي، وهو أمر غير جيد ولا يسهم في تطوير علاقات حسن الجوار المنشودة.

تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن السلام والأمن العالميين. ولا ينبغي للمرء أن يغفل عن الترابط التفاعلي بين السلام والأمن والتنمية والتعاون، وخاصة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والطابع المعقد للعلاقة بين كل ذلك. ومع تزايد عدد النزاعات التي تصبح أكثر تعقيدًا بشكل تدريجي، ندرك أن الأمم المتحدة تواجه عددًا من التحديات لا سيما في القارة الأفريقية وفي الشرق الأوسط. ومن أجل إيجاد حل مناسب لهذه الأزمات العديدة تدعم البوسنة والهرسك جهود الأمم المتحدة الرامية لتعزيز قطاع الدبلوماسية الوقائية داخل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وثمة أهمية خاصة لحل جميع

النزاعات بطريقة سلمية، كما هو منصوص عليه في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص صراحة على حل المنازعات سلميا وعلى توفر النية الحسنة لحلها. وتمثل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن شكلاً من أشكال الدعم لهذه التسوية السلمية لمختلف المنازعات بين البلدان.

وترصد البوسنة والهرسك باستمرار هذه الظواهر وتعزز، قدر استطاعتها، قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة الدولية وإنتاج المخدرات والاتجار بها وكذلك الاتجار بالبشر الذي يحدث في إطار حركات الهجرة. وتدين البوسنة والهرسك بشدة التطرف العنيف والإرهاب بجميع أشكالهما وترى أن جميع أعمال التطرف والإرهاب، بصرف النظر عن شكلها ودوافعها ومرتكبيها، هي أعمال إجرامية وغير مبررة. والبوسنة والهرسك ملتزمة بالتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن الرامية إلى تقديم الأشخاص الضالعين في تمويل الأعمال الإرهابية أو التخطيط لها أو الإعداد لها أو ارتكابها إلى العدالة.

ومع الأخذ في الاعتبار العلاقة المباشرة بين الأمن والتنمية المستدامة والدور الرئيسي للأمم المتحدة في عملية بناء السلام وتهيئة الظروف الأساسية لتنمية المجتمعات الخارجة من النزاعات، أود أن أؤكد أن البوسنة والهرسك تدعم أنشطة الأمم المتحدة المباشرة في تحقيق الاستقرار في مجتمعات ما بعد النزاع من خلال بناء وتعزيز المؤسسات، لا سيما تلك العاملة في مجال سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأمن وعمليات إعادة الإدماج وتحقيق المصالحة.

تعرب البوسنة والهرسك عن قلقها إزاء التصاعد المستمر لأعمال العنف في العالم، وخاصة في الشرق الأوسط. وأغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى إنهاء الأنشطة القتالية وإلى إيجاد حلول سلمية. وتعتبر البوسنة والهرسك من حيث المبدأ أن حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني تمثل أولويات ضرورية في العلاقات الدولية.

وتركز السياسة الخارجية للبوسنة والهرسك على صون السلام والأمن الدائمين وتعزيزهما في جميع أنحاء العالم. وتستند أنشطة البوسنة والهرسك فيما يتعلق بالعلاقات الدولية إلى المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية وغيرها من وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك مبادئ القانون الدولي المقبولة عموماً. وقد صدقّت البوسنة والهرسك على أهم الوثائق الدولية في هذا المجال أو اعتمدتها تباعا، وهي على استعداد للتعاون الكامل مع البلدان الأخرى سواء داخل المنظمات والمبادرات المتعددة الأطراف ذات الصلة وكذلك على المستوى الثنائي، من أجل المكافحة الفعالة لانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نشرها.

وتؤيد البوسنة والهرسك أيضا جميع المواقف العامة المتعلقة بتعزيز ودعم كل الأفكار الواقعية والفعالة التي ستؤدي إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وفقا للالتزامات الناشئة عن أحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المتعلق بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها، تركز البوسنة والهرسك على الوفاء بالتزاماتها مع التركيز على تعزيز الحوار والتعاون في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وكذلك الأشكال المختلفة من التعاون الإقليمي.

وتعارض البوسنة والهرسك صراحة تقديم أي دعم للجهات والكيانات من غير الدول التي تحاول استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصالها، أو حيازة هذه الأسلحة والوسائل أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها. وعلاوة على ذلك فإننا نسهم بشكل نشط ومباشر في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تشكل أحد أبرز عناصر الأمم المتحدة. وبوصف البوسنة والهرسك بلدا ذا سيادة يولي أهمية خاصة لبعثات حفظ السلام، فإن مشاركتها والتزامها بحفظ السلام يتجليان على خير وجه من خلال مشاركتها في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وتلك التابعة لمنظمة حلف

شمال الأطلسي. وترحب البوسنة والهرسك بالتزام الأمم المتحدة بدعم مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام. وأود أن أوضح بسرور خاص أننا أحد البلدان القليلة التي حققت أهدافها المعلنة منذ فترة طويلة، والتي تتمثل في مشاركة المرأة بنسبة تزيد على ٢٠ في المائة في بعثات حفظ السلام.

وأود بصفة خاصة أن أشير إلى اتفاق القضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين، الذي تم توقيعه في ١٠ كانون الثاني/يناير بين الأمم المتحدة والبوسنة والهرسك. ويُلزم الاتفاق بلدي بمحاسبة كل فرد، سواء من المدنيين أو العناصر النظامية، عن جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو غيرها من العمليات الإنسانية، بما في ذلك دعم سياسة عدم التسامح مطلقا مع هذا النوع من السلوك المنحرف.

يشكل الإطار القانوني الدولي نقطة الانطلاق لاحترام حقوق الطفل وتمثل الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل الأداة الأساسية لتحديد الأطر والسياسات القانونية للبلدان الأطراف في الاتفاقية التي تركز على معالجة قضايا حقوق الطفل. ويكتسي البرنامج القُطري للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ بين اليونيسف والبوسنة والهرسك أهمية خاصة، لأنه يسهم كذلك في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إن دستور البوسنة والهرسك لا ينظم بما يكفي مسائل التمييز العنصري، وكذلك أشكال التمييز الأخرى. ومع ذلك تتم الإشارة إلى هذه الظواهر المنحرفة من خلال العديد من عناصر الجرائم الجنائية المنصوص عليها في التشريعات الجنائية للبوسنة والهرسك، فضلاً عن المستويات الأدنى للحكومة. وهذا يدل بوضوح على التزام سلطات البوسنة والهرسك باحترام حقوق الإنسان لجميع المواطنين الذين يعيشون فيها، وكذلك الأجانب المقيمين بصفة دائمة أو الأجانب الذين مُنحوا إقامة مؤقتة على أراضي البوسنة والهرسك فيما يتعلق بجميع مبادئ التسامح المتبادل.

ومع ذلك وكما قلت سابقًا، فإن دستور البوسنة والهرسك لا يزال يتضمن بعض الأحكام التي تنص على التمييز المنهجي، كما هو منصوص عليه في الأحكام الأربعة الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ في قضايا سايديتش – فينتشي و ”زورنيتش“ و ”بيلاف“ و ”شلاكو،“ وكذلك رأي المفوضية الأوروبية بشأن طلب البوسنة والهرسك الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي.

ويجب على البوسنة والهرسك أن تعمل على إجراء إصلاحات دستورية فضلا عن إجراء إصلاحات في القوانين المختلفة من أجل تلبية المعايير الأوروبية، وهي المساواة بين جميع مواطني البوسنة والهرسك في جميع جوانب الحياة. وسيتطلب هذا العمل موافقة الجهات الفاعلة السياسية المحلية لتذليل العقبات التي تحول دون الاستمرار في عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

وفي مجال الاتجار بالبشر، تهدف خطة عمل شاملة متعددة التخصصات لمكافحة الاتجار بالبشر في البوسنة والهرسك للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ إلى تحسين نظام دعم مكافحة الاتجار بالبشر في البوسنة والهرسك. وسنواصل تحديث الخطة وإعداد خطة جديدة للفترة المقبلة.

ومبادئ سيادة القانون والقانون الدولي راسخة في أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وهي الركيزة الأساسية للمنظمة. والبوسنة والهرسك ملتزمة بتعزيز سيادة القانون على جميع المستويات الوطني والإقليمي والدولي، وملتزمة التزاما راسخا بالإسهام تجاه بناء وتعزيز القانون الدولي واحترامه احتراما كاملا، بما في ذلك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولذلك أود أن أؤكد أن البوسنة والهرسك تتعهد باحترام التزاماتها الدولية. فذلك أمر

بالغ الأهمية للمساهمة في التنمية الشاملة والحفاظ على السلام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتنمية المستدامة.

وتتعاون البوسنة والهرسك تعاونا كاملا مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، التي تسلمت المهام من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك المهام القضائية وإنفاذ الجزاءات ونقل الأفراد الذين أفرج عنهم وحماية الضحايا والشهود. وتظل سلطات البوسنة والهرسك ملتزمة بكفالة تقديم جميع الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب في إقليم يوغوسلافيا السابقة إلى العدالة.

وتؤكد البوسنة والهرسك هنا التزامها بمواصلة المفاوضات بشأن إصلاح الأمم المتحدة وفقا للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لرؤساء الدول والحكومات لعام ٢٠٠٥ الذي عقد في نيويورك (القرار ١/٦٠). إن إصلاح منظومة الأمم المتحدة ضروري ولكن ذلك الإصلاح يجب أن يتم ببالغ الحذر وبأوسع توافق في آراء الدول الأعضاء. وتتشاطر البوسنة والهرسك الرأي القائل بأن البلدان النامية ممثلة تمثيلا ناقصا في مجلس الأمن، ما يشكل نقطة مناسبة للإشارة إلى القضايا والمشاكل الخاصة بالبلدان النامية ومناقشتها.

وبالنظر إلى حساسية هذه المسألة، فإن البوسنة والهرسك ملتزمة بالتوصل إلى حل وسط. ونظرا إلى أن عدد بلدان أوروبا الشرقية قد زاد إلى أكثر من الضعف، فإننا نتوقع من مجلس الأمن المعاد إصلاحه أن يتوسع، بمقاعد إضافية للأعضاء غير الدائمين في مجموعة دول أوروبا الشرقية. وكذلك تؤيد البوسنة والهرسك زيادة تمثيل البلدان الأفريقية، فضلا عن البلدان النامية الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك البلدان الجزرية النامية الصغيرة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد زليكو كومسيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.